



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

إدراك الخوف من الجريمة
دراسة ميدانية على أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس

محمد يعقوب رشدي جيطان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1435هـ - 2014م

إدراك الخوف من الجريمة
دراسة ميدانية على أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس

إعداد

محمد يعقوب رشدي جيطان

بكالوريوس علم اجتماع وخدمة اجتماعية
جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

إشراف: د. سهيل حسين عطا حسنين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العمل الاجتماعي/ دائرة
الخدمة الاجتماعية/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس

1435 هـ / 2014



جامعة القدس / كلية الآداب

عمادة الدراسات العليا

برنامج العمل الاجتماعي / دائرة الخدمة الاجتماعية

إجازة الرسالة

إدراك الخوف من الجريمة

دراسة ميدانية على أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس

اسم الطالب: محمد يعقوب رشدي جيطان

الرقم الجامعي: 20913197

المشرف: د. سهيل حسين عطا حسنين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2014/2/17م، من أعضاء لجنة المناقشة

المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

1- رئيس مجلس المناقشة: د. سهيل حسنين

2- ممتحنا داخليا: د. عزمي ابوالسعود

3- ممتحنا خارجيا: د. سامي الكيلاني

القدس - فلسطين

1435 هـ / 2013

الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من افتقدته منذ الصغر، إلى من يرتعش قلبي
لذكره، إلى من أودعني لله، والذي رحمه الله.
إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع
بالبياض، والدتي الحبيبة التي تنير لي الدنيا بدعواتها أطال الله في عمرها.
إلى من أشرقت شمسها في سماء حياتي، وكانت نوراً قد غطى على أحزاني، فوفقت
لجانبي ومنحتني الحب الصادق زوجتي.
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة، إلى أخي يوسف وأختي سونيا وباقي
أخوتي وأخواتي الأعزاء.
إلى كل من ساندني ووقف لجانبي في إنجاز هذا العمل 'فؤاد، بكر، زكريا، محمد
نجار، أفنان، أمينة، سماح".
إلى كل من ساعد على إتمام هذا العمل ولم أذكره بالاسم.
أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: محمد جيطان

اسم الطالب: محمد عقوب محمد جيطان

التاريخ: 2014/2/17

الشكر والتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته. وصلّ اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاةً تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، و تبلّغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات، في الحياة وبعد الممات. والله الشكر أولاً وأخيراً.

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور سهيل حسنين الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة وكان لي عوناً وناصحاً وميسراً ومنيراً فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والاحترام، وأتمنى له دوام الصحة والخير والعافية ..

كما أتقدم بالشكر للدكتور صلاح الدين وتد الذي لطالما قدم لي الدعم المتواصل فله مني التقدير والاحترام

والشكر موصول لأساتذتي الأفاضل في قسم الخدمة الاجتماعية الذين استقيت منهم العلم والمعرفة فلهم الاحترام.

كما أتقدم بالشكر للشرطة الفلسطينية وبلدية نابلس، على ما قدموه لي من معلومات وما يسروه لي من خدمات لإكمال الدراسة.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ بلال سلامه مدير مركز الخدمة المجتمعية - جامعة النجاح الوطنية على ما قدمه لي من تسهيلات لإكمال الدراسة.

وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من ساهم وساعد على نجاح وإتمام هذه المهمة.

فجزاهم الله كل خير

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فحص درجة خوف أرباب البيوت في مدينة نابلس من الجريمة، وفحص الفروق في درجة الخوف من الجريمة التي تعزى لمتغيرات ديموغرافية، وهي: الجنس، العمر، مكان السكن. ومتغيرات اجتماعية، وهي: المستوى التعليمي، نوع السكن، الدخل، طبيعة العمل، مستوى التدين، ووجود أفراد ضعفاء في الأسرة، خبرة الضحايا في تعرضهم لعمل إجرامي، أنواع الجرائم، فضلاً عن فحص أثر درجة الدعم الاجتماعي للفرد داخل الحي، وفحص أثر مستوى البيئة الاجتماعية المحيطة للحي على درجة الخوف.

وقد شملت العينة 804 رب وربة بيت، موزعين مناصفةً في مختلف أحياء مدينة نابلس، وقد تم استخدام أسلوب الاستبيان لغرض البحث، والاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة الحالية.

أشارت النتائج إلى وجود درجة خوف متوسطة لأرباب البيوت، تزداد لدى الإناث، وتزداد كلما ازدادت درجة التعليم ومستوى الدخل، وتقل كلما ازداد العمر وازدادت درجة التدين. وكان هناك تأثير على درجة الخوف فيما يتعلق بالأصدقاء في خبرة الضحايا، ووجود الأطفال كأفراد ضعفاء، إضافة لإدراك الخطورة، والخوف من التعرض لجميع أنواع الفعل الإجرامي. ولم يكن هناك تأثير لمكان السكن ونوع السكن، بينما كان تأثير البيئة الاجتماعية المحيطة ضعيفاً. أما درجة الدعم الاجتماعي لم يكن لها أي تأثير، لكن عند تناول نوعي الدعم الاجتماعي كل على حدة كان للدعم غير الرسمي تأثير عكسي على درجة الخوف.

وخرجت الدراسة بتوصيات على عدة مستويات: فيما يتعلق بمستوى السياسة الاجتماعية، والمستوى الرسمي، ومستوى الضبط الاجتماعي، ومستوى الإعلام، ومستوى البحث العلمي، والمستوى المجتمعي غير الرسمي.

Perception of fear of crime

A field study on householders in the city of Nablus

Prepared by: Mohammad Jitan

Supervisor: Dr Sohail Hassanein

Abstract:

This study aimed at examining the degree of fear of crime for households in Nablus city in the West Bank, Palestine. It tested the differences in the degrees of fear of crime which are attributed to demographic variables, including: gender, age, and place of residence; and social variables, including: educational level, type of dwelling, income, nature of work, degree of religiousness, presence of vulnerable members in the family, experience of victims in their exposure to a criminal action, and the type of crimes. In addition, the effect of social support for personnel inside the neighborhood was examined, as well as the social environment variable, and the effect of the neighborhood on the degree of fear of crime.

The sample was formed of 804 households, distributed over various neighborhoods of Nablus city. The questionnaire method was used for the purpose of research, as were appropriate statistical methods. The study used the analytical descriptive method, as it best fits its goals.

The results showed the existence of a medium fear degree that increases among females rather than the males, and increases when the educational level and income increase. Fear of crime decreases with an increase in age and degree of religiousness. There was an effect on the degree of fearfulness pertaining to the experience of friends as victims, and the existence of vulnerable members, such as children, the awareness of risk, and the fear of exposure to criminal acts. Furthermore, there was no effect of the region or kind of housing on fear of crime, whereas the effect of the social environment was weak. However, the formal and informal social support in general was nil and void. When dealing with the two kinds of social support separately, the informal support affected the degree of fear of crime.

This study concludes with recommendations at several levels: concerning social policy, on the formal level, on the level of social control, on the media level, on the scientific level of research, and on the communal, informal level.

الفصل الأول المدخل إلى الدراسة

1.1 المقدمة

يمثل الخوف من الجريمة مشكلةً اجتماعية تؤثر تأثيراً مباشراً على ترابط المجتمع وتماسكه، وتقلل الثقة بين أفرادها، وذلك فضلاً عن شعورهم بعدم الأمن والاستقرار، يقول الله تعالى (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) (البقرة، 155).

ورغم سيطرة قضية الخوف من الجريمة على الساحة السياسية والاجتماعية، من خلال قيام الحكومات والمعنيين بالإنفاق على الدراسات التي تبحث في أسبابه، ونتائجه على المجتمع، إلا أن الدراسات والمحاولات لا تزال عاجزة عن وضع حل جذري لهذه المشكلة، إذ لم يتم التوصل إلى تطوير نظرية عامة، ووضع مقاييس لفحص مدى الخوف من الجريمة في مجتمع ما، والتي من شأنها العمل على توفير نتائج دقيقة قائمة على منهجية علمية واضحة (الطريف، 2005).

وقد سعت الحكومات والدول جاهدةً للحد من الجرائم، وأعمال العنف المختلفة، كاستراتيجيات جديدة، رغبةً منها في الحد من الخوف المجتمعي من الجريمة، حيث نجحت معظمها في الحد من أعداد الجرائم. إلا أنها لم تنجح في منع أو تقليل درجة الخوف من الجريمة لدى المواطنين، بل ما زالت هذه المشكلة في تفاقم وتواصل مستمرين، وإن عدم المعرفة أو عدم الإبلاغ عن مدى الخوف من الجريمة في مجتمع ما والتي لم تُسجل في الإحصائيات العامة للجريمة هي عملية يُطلق عليها اسم "الأرقام السوداء" حسب ما يهيو ومونغ (Mayhew & Mayng, 1992)، حيث أن مصطلح

"الأرقام السوداء" يستخدم من قبل خبراء الجريمة وعلماء الاجتماع، لتوضيح عدد الجرائم المرتكبة التي لم يبلغ عنها، أو لم يتم اكتشافها أبداً، وهذا يضع موضع شك في فعالية وكفاءة أجهزة حفظ النظام، ودقة البيانات الرسمية للجرائم.

وبات من المؤكد أن موضوع الخوف من الجريمة هو ظاهرة مجتمعية، تلازم كافة المجتمعات، لكن بدرجات متفاوتة تبعاً لعدة عوامل: منها ما يتعلق بدرجة انتشار الأمن الرسمي وغير الرسمي، وانتشار الجرائم، وشيوع الفقر، مع تدني الوضع الاقتصادي بشكل عام، وانتشار البطالة، وعدم تجانس المجتمع ثقافياً. فهذه العوامل وعوامل أخرى دفعت بعض أفراد المجتمع إلى تحقيق رغباتهم وأهدافهم، واستغلال الفرص المتاحة، حتى لو تم ذلك بطرق غير مشروعة. مما يترك أثراً واضحاً على كافة المجتمع كزعزعة الأمن، وانتشار الخوف من الوقوع ضحايا للأعمال الإجرامية (البداينة، 2001).

وتختلف درجة الخوف في المجتمع تبعاً لعدة متغيرات، فقد يكون هناك اختلاف في درجة الخوف بالنظر لنوع الجنس، أو العمر، أو الوضع الاقتصادي للشخص، أو الحالة الاجتماعية للفرد، أو مكان السكن، أو طبيعة الحي الذي يعيش فيه، أو المستوى التعليمي، أو درجة الدعم الاجتماعي للفرد، أو مستوى البيئة الاجتماعية للحي، وغيرها من المتغيرات الأخرى. وقد سعت دراسات عديدة، سيتم التطرق إليها لاحقاً، إلى فحص مدى تأثير هذه العوامل على درجة الخوف من الجريمة.

ولعل موضوع الخوف من الجريمة، كما يشير تولوش (Tulloch, 1998)، يعطي تحذيراً ومؤشراً بوجود مرض مجتمعي تتنوع مؤثراته وأعراضه، كتهديد نظم المجتمع وعلاقاته الاجتماعية، وزعزعة الثقة والأمن والاستقرار، والتأثير على رفاهية المجتمع، وزيادة الاكتئاب والقلق المجتمعي، والتفكك الاجتماعي، وشيوع الفوضى، أو بعض المشكلات الاجتماعية، والعنف بشكل عام مثل الاعتداء على الفرد وممتلكاته.

ونظراً لازدياد نسبة الجرائم في المجتمع الفلسطيني، وعدم وجود دراسات علمية حول واقع الخوف من الجريمة في هذا المجتمع، حسب علم الباحث، فإن هذه الدراسة سوف تحاول إلقاء الضوء على مستوى الخوف من الجريمة، وعلاقتها بمتغيرات ديموغرافية، وأخرى اجتماعية، ودراسة أثر الدعم الاجتماعي، والبيئة الاجتماعية المحيطة على الخوف من الجريمة في مدينة نابلس.

2.1 لمحة عامة عن مدينة نابلس

نابلس مدينة كنعانية قديمة ظهرت خلال عصور ما قبل التاريخ، ويعود تاريخها إلى 4500 قبل الميلاد، وقد سماها الكنعانيون "شكيم" أي النجد أو الأرض المرتفعة (يحيى، 2001). وتتمتع مدينة نابلس بموقع جغرافي مهم، فهي تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية في فلسطين بصفة عامة، كما أنها ضمن سلسلة المدن الفلسطينية الواقعة على خط تقسيم المياه (يوسف، 2007). ونتيجة لنمو المدينة وزيادة عدد سكانها فقد اتسعت مساحتها، حيث كانت مساحتها عام 1992 ما يقارب 26 ألف دونم، وأصبحت مساحتها 28 ألف دونم في الوقت الحالي، وذلك نتيجة توسعة المخطط الهيكلي (ابوصالح، 1998). أما بالنسبة للسكان فقد بلغ عدد سكان مدينة نابلس عام 2007 نحو 124215 نسمة، وبحسب تقديرات الإحصاء الفلسطيني يتوقع أن يصل العدد إلى 143235 مع نهاية عام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

وتنتشر مدينة نابلس حول نواتها القديمة، والتي تعرف باسم البلدة القديمة، ذات الصبغة التاريخية والعمرانية المتميزة التي تتميز بأحيائها وحرارتها، وهذا يجعل نمطها مختلفاً تماماً عن المدينة الحديثة، فالبلدة القديمة تتميز ببيوتها المتلاصقة وطرقها المسقوفة المقوسة، وبوجود السوق الرئيسي خان التجار، وانتشار الدكاكين والحرف التقليدية ومساجدها القديمة، ونمطها المعماري المتميز الذي يستهوي الكثير من السياح والزوار، كما وتنتشر حول البلدة القديمة أحياء نابلس المختلفة ومخيماتها التي تقدر بعشرة أحياء وأربعة مخيمات. (الحاج حسن، 2007).

وشهدت مدينة نابلس منذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إليها عام 1994 تقدماً وتطوراً في القطاع العمراني، حيث تم الفصل بين المنطقة الصناعية والسكنية، وقامت البلدية بشق شوارع في جبلي عيبال شمالاً وجرزيم جنوباً لتسهيل الانتشار العمراني (طوقان، 2012).

أما صناعياً فتعتبر مدينة نابلس من أكبر المدن الفلسطينية تقدماً في هذا المجال، حيث امتازت بصناعاتها المميزة التي حققت جودة ونوعية عالية، التصقت باسم المدينة ليس على الصعيد المحلي فحسب بل تخطته إلى الصعيد العربي والعالمي، ومن تلك الصناعات صناعة الصابون، وصناعة الحلويات التي من أشهرها الكنافة، إضافةً إلى الحلاوة والطحينة (الحاج حسن، 2007).

أما التجارة فإنها تسهم في دعم اقتصاد المدينة، حيث تتركز الأسواق التجارية في وسط المدينة كالسوق التجاري الرئيسي والمجمع التجاري الحديث، وهناك سوقان للخضار والفواكه وسط المدينة في المنطقتين الشرقية والغربية، إضافة لسوق الخضار المركزي شرق المدينة (طوقان، 2012).

أما الزراعة فإن افتقار المدينة إلى أراض ذات تربة خصبة لم يسمح بإعطاء الفرصة للمدينة في إنتاج زراعي وفير (يوسف، 2007).

ويُعد التعليم في مدينة نابلس من الأساسيات التي تسعى الأسر إلى تحقيقها لأبنائها، حيث أنه يشكل ركيزة أساسية لرفع المستوى الاجتماعي للأسر والأفراد، ويوجد في مدينة نابلس ومخيماتها 110 مدارس إضافة لرياض الأطفال (مشاقي، 2008)، كما يوجد في مدينة نابلس جامعتا النجاح الوطنية والقدس المفتوحة، بالإضافة إلى أربع كليات مجتمعية وتمريضية (طوقان، 2012).

وفيما يتعلق بالجانب الصحي فيوجد في نابلس 7 مستشفيات ما بين حكومية وخاصة. أضف إلى ذلك 493 مؤسسة صحية (طوقان، 2012).

ويسكن مدينة نابلس المسلمون، والمسيحيون متعدّدو الطوائف، والسامريون، وتعيش الطوائف الدينية باحترام وتسامح، حيث أن غالبية سكان مدينة نابلس من أبناء الطبقة المتوسطة (الحاج حسن، 2007).

3.1 مشكلة البحث

غدا موضوع الخوف من الجريمة محل اهتمام العديد من الدراسات الغير عربية في العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن الاهتمام به من الجانب العربي بدأ متأخراً نتيجة التحولات المتسارعة التي تشهدها الساحة العربية من تطورٍ تكنولوجي، وتقدم صناعي وعلمي، وزيادة الفجوة بين طبقات المجتمع، وهذا أدى إلى جعل الدراسات العربية في هذا المجال محدودة جداً (كبيش، 2004).

وإن ما يشهده المجتمع الفلسطيني من تغيرات على الساحة السياسية، ومن تراجع في الأوضاع الاقتصادية، وتحولات في الجانب الاجتماعي، ترك آثاره على المجتمع (الحاج حسن، 2007). مما أدى إلى عدم الاستقرار الأمني، وزيادة في أعداد الجرائم، وعدم الشعور بالأمن لدى المواطنين.

ولخصوصية مدينة نابلس وما تعرضت له من إغلاق تام ومستمر من الاحتلال استمر نحو تسع سنوات متواصلة، حيث كانت آخر المدن الفلسطينية التي زال عنها للحصار الإسرائيلي (الحاج حسن، 2007). ورافق ذلك في فترات طويلة فلتان أمني، وعدم استقرار سياسي داخلي بالمدينة، إذ أن هذه التطورات التاريخية تركت آثاراً سلبية على المواطنين، وخاصة تطور مشكلات اجتماعية كال فقر، والبطالة، وانتشار الجريمة، والخوف، وعدم الشعور بالأمن والاستقرار (المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2003).

وتأكيداً على ذلك أشارت إحصائيات المباحث العامة في الشرطة الفلسطينية إلى أن ثلث الجرائم الواقعة في الضفة الغربية بين عامي 2003 و2006 كانت في مدينة نابلس. كذلك تؤكد المباحث العامة للشرطة الفلسطينية في مدينة نابلس أن نسبة الجريمة في محافظة نابلس بتزايد مستمر، فبلغت أعداد الجرائم التي أحييت للجهات المختصة في عام 2009 ما يقارب 1590، أما في عام 2010 فقد بلغت 1647، وفي 2011 وصلت 1722، حتى وصلت 1856 في عام 2012 ملحق (2).

أضف إلى ذلك الملاحظات والانطباعات الشخصية وذلك من خلال عملي منذ عام 2007 كأخصائي اجتماعي في محافظة نابلس، والتي دفعتني لتسليط الضوء على مشكلة الخوف من الجريمة، سواء من خلال سماعي لحديث العامة من المواطنين عن عدم الشعور بالأمن، والشعور بالخوف من الوقوع ضحية لفعل إجرامي، خاصة في أوقات المساء.

4.1 أهمية الدراسة

إن الخوف المجتمعي من الجريمة يتعلق بالضحية غير المباشرة في المجتمع. وهذا الموضوع لم تتطرق إليه دراسات محلية، أما معظم الدراسات العربية فقد ركزت على موضوع الجريمة والمجرم ولم تتطرق إلى الضحية وموضوع الخوف من الجريمة بشكل كبير. وهذه الدراسة هي الأولى في موضوع الخوف من الجريمة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وامتداداً وتأكيداً لدراسات سابقة أجريت في نفس الموضوع، لكن بمجتمعات أخرى. وتكمن أهمية هذه الدراسة في:

1- توفير إطار نظري منظم حول الخوف من الجريمة ومتغيراتها المؤثرة، حيث يستفيد منه الباحثون والمهتمون.

- 2- إعطاء المجال لرجال السياسة والمشرعين للتعرف على مشكلة تؤثر على معظم أفراد المجتمع، وذلك لمواجهةها، ووضع الحلول للحد منها.
- 3- محاولة الكشف عن المتغيرات المؤثرة على الخوف من الجريمة، وتحديد أكثر الفئات تأثراً بها، الأمر الذي سيفتح المجال للباحثين لإجراء دراسات أخرى.
- 4- مساندة مؤسسات فرض القانون في وضع حلول وخطط واستراتيجيات للحد من مشكلة الخوف من الجريمة، من خلال نتائج الدراسة التي ستزودهم بأكثر الفئات المجتمعية خوفاً، وأكثر المتغيرات تأثيراً، وذلك بما يتلاءم مع خصوصية المجتمع الفلسطيني وثقافته، في محاولة للمحافظة على التوازن والاستقرار الأمني للمجتمع.
- 5- رفع الوعي المؤسسي والمجتمعي من أجل تضافر الجهود لفحص الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الخوف من الجريمة، ومعرفة طرق وآليات الحد منها.
- 6- إثارة اهتمام وسائل الإعلام في نقل الواقع حول الجريمة المجتمعية والخوف منها، وبالتالي زيادة الوعي الجماهيري.

5.1 مصطلحات الدراسة

الخوف: لغوياً "الخاء والواو والفاء، أصل واحد يدل على: الذعر والفرع. يقال: خافه، يخافه، خوفاً، وخيفة، ومخافة، والمخاف والمخيف: موضع الخوف" (ابن منظور، 1981: 1290).

والخوف هو "حالة انفعالية طبيعية تشعر بها كل الكائنات الحية في بعض المواقف فيظهر في أشكال متعددة وبدرجات تتراوح بين مجرد الهلع والحذر والرعب" (جرجس، 1993: 8). وهو "انفعال أولي يثيره الخطر المتوقع وتميزه تغيرات بدنية واسعة وتصاحبه رغبة في الهروب والاختفاء" (الخفني، 1994: 303).

الجريمة: لغوياً "من الجرم أي التعدي أو الذنب، والجمع إجرام وجروم وهو الجريمة" (ابن منظور، 1981: 604).

والجريمة "نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية والقيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع، وهذه التفرقة بين القواعد القانونية والقيم الأخلاقية هي أساس الاختلافات في مواقف العلماء عند نظرهم للجريمة وتحديد لها" (ابوزيد، 2003: 595). وهي "كل سلوك يخالف اتفاق جماعة ويرفضه المجتمع، بمعنى مخالفة القيم والأعراف والمعتقدات، أي سلوك يرتبط بأي فعل لا

يقبله معظم أفراد المجتمع" (عقل، 1991، 12). وهي "كل فعل يخالف أحكام قانون العقوبات أو يعتبر تعدياً على الحقوق العامة أو خرقاً للواجبات المترتبة للدولة أو المجتمع بوجه عام" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009: 109).

الدعم الاجتماعي: هو "المؤازرة والتعاطف والمعونة النفسية التي يتلقاها الفرد من البيئة التي يعيش فيها، سواء كانت مؤازرة رسمية تقدم من خلال المؤسسات الاجتماعية أو غير رسمية يقدمها أفراد الأسرة والأقرباء والأصدقاء والزملاء" (حامد، 2012: 511). وهو "مجموعة العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على توفير الدعم والمساندة للأشخاص الذين يواجهون ظروفاً اجتماعية صعبة وأهم مظاهره، توفير التعليم والدخل والرعاية الصحية والتعاطف والهوية الاجتماعية" (السكري، 2009: 479).

البيئة الاجتماعية: "هي ما يمثل جانباً من البيئة الكلية، وتتألف من الأشخاص والحي السكني وما يربطهم من تفاعل وعمليات متبادلة، مما يؤثر على شخصية الفرد، الأمر الذي يجعل لكل فرد بيئته الاجتماعية الخاصة به" (عبدالنبي، 2009: 5). وهي "تركيبية وتوزيع السكان ومختلف الخدمات المتداولة في المجتمع ثقافية، سياسية، صحية، تجارية، بيئية وغيرها" (خامره، 2007: 17). أيضاً "هي ما يتشكل من الأفراد والجماعات والبيئة المحيطة وجميع مظاهر المجتمع، من خلال تفاعلهم" (لطرش، 2009، 133).

رب وربّة البيت: "هو الشخص المقيم إقامة معتادة مع الأسرة، الذي عرف بأنه يحمل هذه الصفة من قبل باقي أفراد الأسرة وعادةً ما يكون هذا الشخص صاحب السلطة والمسئول عن تدبير الشؤون الاقتصادية للأسرة، وقد يشاركه الآخرون في ذلك" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010: 128).

الإدراك: الإدراك في اللغة "من درك وأدرك أي علم وفهم وأحاط" (ابن منظور، 1981: 1364). والإدراك هو "جميع العمليات التي تتضمنها المعرفة ويبدأ بالإدراك المباشر للأشياء عن طريق الحس، ويمتد إلى جميع أنواع الاستدلال والتفكير" (نجار، 2003: 497).

الخوف من الجريمة: كما يعرفه ماثيوس وجوهانسون وجنكيز (Matthews, Johnson & Jenks, 489: 2011) بأنه هو "القلق لدى الأفراد الذين يخشون من الضرر أو الخسارة الناتجة عن أعمال

إجرامية". ويعرفه ألمير (186: 2002, Almir) بأنه "مجموعه متنوعه من الحالات العاطفية والمواقف والتصورات بما في ذلك عدم الثقة بالآخرين والقلق وتوقع المخاطر والخوف من الغرباء".

ويعرف الباحث الخوف من الجريمة على أنه: ردة الفعل النفسية الناتجة عن خشية الفرد التعرض لفعل إجرامي، سواء على نفسه، أو على أحد أفراد أسرته.

6.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى فحص درجة خوف أرباب البيوت في مدينة نابلس من الجريمة، وفحص الفروق في درجة الخوف من الجريمة والتي تعزى لمتغيرات ديموغرافية وهي الجنس، العمر، مكان السكن حسب أحياء مدينة نابلس، ومتغيرات اجتماعيه وهي المستوى التعليمي، نوع السكن، الدخل، طبيعة العمل، مستوى التدين، وجود أفراد ضعفاء في الأسرة، خبرة الضحايا في تعرضهم لعمل إجرامي، أنواع الجرائم.

كما تهدف الدراسة إلى فحص أثر درجة الدعم الاجتماعي للفرد داخل الحي سواء الدعم الرسمي، أو الدعم غير الرسمي، وفحص أثر البيئة الاجتماعية على درجة الخوف من الجريمة، ووضع تصور لكيفية تعامل المؤسسات الاجتماعية مع الخوف من الجريمة من خلال توصيات الدراسة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدراسة الحالية ركزت على تناول المتغيرات الداخلية فقط، مع الإشارة إلى أن هناك متغيرات خارجية أخرى لم تتناولها الدراسة وقد يكون لها تأثير على درجة الخوف خصوصاً فيما يتعلق بالاحتلال والمستوطنين أو دخول أشخاص غرباء للمدينة.

7.1 أسئلة الدراسة

1.7.1 سؤال الدراسة المركزي

كيف يدرك أرباب البيوت الخوف من الجريمة في مدينة نابلس؟

2.7.1 الأسئلة الفرعية

- 1- هل هناك فرق في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت تعزى لجنسهم؟
- 2- هل هناك فروق في درجة الخوف من الجريمة تعزى لعمر أرباب وربات البيوت؟

- 3- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بالمستوى التعليمي لأرباب وربات البيوت؟
- 4- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بمكان سكن أرباب وربات البيوت؟
- 5- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بطبيعة السكن الذي يعيش فيه أرباب وربات البيوت؟
- 6- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بنوع العمل الذي يعمل فيه أرباب وربات البيوت؟
- 7- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بالدخل الشهري لأرباب وربات البيوت؟
- 8- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بدرجة تدين أرباب وربات البيوت؟
- 9- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بوجود أفراد ضعفاء في أسر أرباب وربات البيوت؟ والأفراد الضعفاء هم الأطفال دون سن 12 سنة، والإناث بعمر 13 سنة فأكثر، والمسنين؟
- 10- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بخبرة الضحايا؟ أي خبرة أرباب وربات البيوت في التعرض لفعل إجرامي سواء الخبرة المباشرة أو الغير مباشرة؟
- 11- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بدرجة الخطورة في احتمالات تعرض أرباب وربات البيوت لفعل إجرامي، ضد ممتلكاتهم، أو ضد ذاتهم، أو ضد أفراد في الأسرة لديهم؟
- 12- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بالخوف من التعرض لفعل إجرامي سواء عليهم أو على أحد أفراد أسرتهم وذلك حسب نوع الفعل الإجرامي الذي يخافون التعرض إليه؟
- 13- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بدرجة الدعم الاجتماعي المتوفر أو المتوقع لأرباب وربات البيوت سواء الدعم الرسمي وغير الرسمي؟
- 14- هل درجة الخوف من الجريمة مرتبطة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها أرباب البيوت؟

8.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغير العمر.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير مكان السكن، حسب أحياء مدينة نابلس.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير الدخل.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير عمل أرباب البيوت.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير التدين.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير نوع السكن.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير وجود أفراد ضعفاء في أسر أرباب وربات البيوت، والأفراد الضعفاء هم الأطفال دون سن 12 سنة، والإناث بعمر 13 سنة فأكثر، والمسنين.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير خبرة الضحايا، أي خبرة أرباب وربات البيوت في التعرض لفعل إجرامي سواء الخبرة المباشرة أو الغير مباشرة.

الفرضية الحادي عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير درجة الخطورة في احتمالات تعرض أرباب وربات البيوت لفعل إجرامي، ضد ممتلكاتهم، أو ضد ذاتهم، أو ضد أفراد في الأسرة لديهم.

الفرضية الثاني عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغيرات الخوف من التعرض لفعل إجرامي سواء عليهم أو على أحد أفراد أسرتهم وذلك حسب نوع الفعل الإجرامي.

الفرضية الثالث عشرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبيئة الاجتماعية في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت.

الفرضية الرابع عشرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة الدعم الاجتماعي، على نوعيه الرسمي وغير الرسمي على درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت.

9.1 متغيرات الدراسة

1.9.1 المتغير التابع

درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت.

2.9.1 المتغيرات المستقلة

- 1- متغيرات ديموغرافية وهي الجنس، العمر، ومكان السكن حسب أحياء مدينة نابلس.
- 2- متغيرات اجتماعية وهي المستوى التعليمي، نوع السكن، الدخل، طبيعة العمل، مستوى التدين، وجود أفراد ضعفاء في الأسرة، خبرة الضحايا، خوف أرباب وربات البيوت من التعرض لفعل إجرامي وفق درجة الخطورة، وخوف أرباب وربات البيوت من التعرض لفعل إجرامي وفق نوع الفعل الإجرامي.
- 3- الدعم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي للفرد.
- 4- البيئة الاجتماعية.

(ملاحظة: سيتم وصف مقياس ودرجات كل متغير من المتغيرات عند الحديث عن أداة الدراسة)

الفصل الثاني الخلفية النظرية

يتناول هذا الفصل الإطار النظري لموضوع تم التطرق له حديثاً في الأدب العلمي المعاصر، ويتعلق بالخوف من الجريمة، والذي لفت انتباه صانعي السياسات الاجتماعية والباحثين؛ لما له من آثار على المجتمع. وللتعرف عليه لا بد من تناول تطوره بدءاً بعلم الجريمة، ثم علم الضحية، وصولاً لمجال الخوف من الجريمة، إذ سيتم التطرق لأهم النظريات وأبرز الدراسات التي تناولته.

1.2 علم الجريمة

يُعرف محمد (2012) علم الجريمة أنه ذلك العلم العام الذي يهتم بتنسيق ومقارنة معطيات الدراسات الجنائية، والعلوم ذات العلاقة الأخرى، من أجل معرفة الجريمة والمجرم، وهو مجموعة المعلومات المتعلقة بالجريمة كظاهرة اجتماعية، أيضاً هو العلم الذي يدرس الظواهر الحقيقية التي أدت لارتكاب الجريمة ووسائل مكافحتها والحيلولة دون وقوعها. كذلك هو دراسة الجريمة والمجرم دراسة علمية منظمة الأمر الذي يقربه من العلوم الأخرى أو يضعه في مجال هذه العلوم (الدوري، 1984).

أما الجريمة فيعرفها جارفلو (Garofalo, 1973) على أنها مخالفة لأنماط معينة من السلوك لا يمكن لأي مجتمع متحضر إنكار أنها جرائم تتطلب المكافحة والعقاب، وتتكون من قسمين هما: أولاً: عدم احترام وجدان وعواطف المجتمع. ثانياً: خيانة الأمانة.

أما الحاج حسن (2007) فيُعرف الجريمة على أنها جميع الأفعال والتصرفات التي فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم المجتمع؛ ولما كانت المجتمعات تختلف في عاداتها وتقاليدها وقيمتها ونظمها، فإن الجريمة تختلف بالتالي من مجتمع لآخر.

لذا تعد الجريمة ظاهرة مجتمعية، يسعى العلماء إلى فهمها وتفسيرها ومواجهتها. وقد كانت تفسيرات الجريمة متنوعة؛ فمنها ما هو تخميني أو خرافي بعيد عن الواقع ومنها ما هو أقرب للواقع منه إلى الخيال، حتى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر أي بعد عام 1850 والتي سميت المرحلة الوضعية، التي ركزت على دراسة الجريمة من خلال البحث العلمي المنظم (الدوسري، 2010).

وركزت دراسات علم الجريمة على الجريمة كظاهرة من حيث أسبابها وأضرارها أو آثارها المباشرة وعناصرها، كما ركزت نظريات علم الجريمة على وجه الخصوص على المجرم، وعلى الدوافع التي قادته للفعل الإجرامي. واختلفت هذه النظريات ما بين بيولوجية، واجتماعية، ونفسية، واقتصادية، أو تكاملية، ومع ذلك لم تكن هناك أية نظرية شمولية بأسباب الجريمة والاستراتيجيات الفعلية التي تحد منها، وظل ذلك سائداً حتى منتصف القرن العشرين أي حتى 1950، حين بدأ التفكير في الجريمة كفعل بدلا منه كظاهرة، وكانت الانطلاقة في التحول في نظريات الجريمة التي لطالما ركزت على المجرم، وأول من تبني الاتجاه هو شو (Shaw, 1929) الذي تحدث عن الأحياء المهشمة والفقيرة والفوضى الاجتماعية ودورها في نشوء وتكرار الجريمة، ونتيجة لذلك، برز موضوع الاهتمام بضحايا الجريمة؛ نتيجة الخسائر المادية والبشرية التي تتزايد يوما بعد يوم، التي أفرزت أمراضاً اجتماعية واقتصادية ونفسية تلازم المجتمع على المدى البعيد (البشري، 2005).

2.2 علم الضحية

تعمل الدراسة الحالية على تناول موضوع الخوف من الجريمة الجنائية لدى المواطنين في المجتمع، فهو جزء من اهتمامات علم الضحية في المجالات التي تتعلق بالضحايا غير المباشرين، والذين يتأثرون من الفعل الإجرامي. الذي ينعكس عليهم، وتبقى آثاره على المدى البعيد؛ ولفهم الموضوع فلا بد من التطرق لموضوع علم الضحية بنوع من الإيجاز، من حيث تعريفه، وتفسيره، وتطوره.

تعتبر الضحية عنصراً ضرورياً في معادلة الجريمة أو الفعل الإجرامي، كونها واقعة تحت الفعل الإجرامي، حتى لو صُنفت تلك الجرائم ذاتية كالانتحار، أو الإدمان، أو لعب القمار، فإن الضحايا بها تتمثل في نفس الشخص وأسرته ومن ثم مجتمعه (طالب، 2001).

أما علم الضحية، فهو يدرس العلاقة بين الضحية والجاني، والتفاعل بين الضحايا، ونظام العدالة الجنائية شرطة - قضاء - موظفو إصلاح والعلاقة بين الضحايا والجماعات والمؤسسات مثل الإعلام، ورجال الأعمال، والحركات الاجتماعية. وقد أخذ هذا العلم مكانه كحقل علمي متخصص في أوائل السبعينات من القرن العشرين، أما قبل ذلك؛ فقد كان موضوع اهتمام جانبي لدى بعض الباحثين والعلماء (البشري، 2005). ويعرف ابوزيد (2003) الضحية بأنه الطرف الذي أسيء إليه، أو أصابه الضرر، أو الذي وقع عليه فعل، ومسه الشر، والمجني عليه كما يكون شخصاً طبيعياً قد يكون شخصاً معنوياً كالدولة والهيئات.

وفي عام 1987 ظهرت فكرة ضحايا الجريمة بوضوح، وذلك بعد إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة المادة 18 من المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، فعرفت الضحايا بأنهم "الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي، أو جماعي، بما في ذلك الضرر البدني، أو العقلي، أو المعاناة النفسية، أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة، وذلك من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال، أو حالات إهمال، لا تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية الوطنية فحسب، ولكنها تشكل انتهاكا للمعايير الدولية المعترف بها، والمتعلقة باحترام حقوق الإنسان" (Rock, 1994: 37).

أما تطور علم الضحايا دولياً، فقد تسارعت خطواته في الدول المتقدمة من خلال الأبحاث والدراسات العلمية أو الجمعيات والمؤسسات التي تعنى به. ففي عام 1971 بدأت الجمعية الدولية لعلم الضحايا كمنظمة غير حكومية وغير ربحية تُعنى بمساعدة الضحايا وتعزيز الأبحاث والدراسات في علم الضحايا ليصبح علم مستقل، ويصبح له مناهج ومعاهد تقوم بتدريسه (البشري، 2005). وفي عام 1999 تم إنشاء الشبكة الدولية لعلم الضحايا في هولندا، وذلك لجمع وعرض كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالضحايا، والتي توفرها قواعد البيانات القومية كتطبيق لقرار الأمم المتحدة المتعلق بشأن ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة على المستوى القومي (الحكيم، 2007).

وفيما يتعلق بعلم الضحايا في الدول النامية فإن التقدم مازال بطيئاً، وذلك لكثرة أسباب الضرر، وتعدد أنماط المخاطر والكوارث التي تعم البلدان النامية من جوع، ومرض، وتخلف، وحروب أهلية، وجرائم إنسان، وانتهاك لحقوق الإنسان. كذلك فإن مؤسسات تلك الدول تكاد تخلو منهاجها من التطرق إليه، وفيها ندرة للأبحاث، والدراسات التي تعتمده، أو تبحث به (العطيان، 2005). ونجد أن علم الضحية تقدم عالمياً بخطوات متسارعة إلى أن أصبح علماً قائماً بذاته، فقد قسم إبراهيم (2003) مراحل تطوره إلى ثلاث مراحل هي:

- 1- مرحلة دعم وتوحيد الجهود التي جمعت فيها المعاهد، والجامعات، والكليات، والجمعيات الإقليمية والدولية التي تعنى به، والمواد النظرية التي تختص به ليصبح علماً واضحاً يدرس بعد أن كان فكرة محيرة.
- 2- مرحلة جمع البيانات التي تتعلق بالعمل على إجراء الدراسات وتكثيف البحوث والمسوح التي تدعم تطور العلم وتقدمه.
- 3- مرحلة صياغة النظريات التي منها ينطلق اختلاف آراء الباحثين والعلماء في تفسيرهم لعلم الضحية.

3.2 الخوف من الجريمة

هو "انفعال أولي" نتيجة لمثير أو خطر، ويكون فيه نزعة للهروب" (طه، 2002: 347). ويرتبط موضوع الخوف حسب ما يقول فرويد بالعزلة التي يكون فيها الفرد، أو بتواجد شخص غريب، أو الظلام الذي قد يتواجد فيه فرد ما (Bowlby, 1971).

ويعرف كروك ونوكس (Croake & Knox, 1971: 52) الخوف من الجريمة على أنه، "القلق بشأن تهديد محتمل في المستقبل، نتيجة أحداث إجرامية ناتجة عن التجربة المباشرة، أو الخبرة الشخصية، أو المعرفة النظرية".

وتشير ستافرو (Stavrou, 1993) لموضوع الخوف من الجريمة، بأنه الطريقة التي يعبر فيها الفرد عن قلقه من خطر أو إيذاء وتوقعه الوقوع كضحية نتيجة تكرار وقوع الجرائم في المنطقة التي يتواجد فيها والتي يشعر فيها بالضعف في مواجهتها. وينتج الشعور بالضعف من عدة عوامل أهمها: السن، والجنس، وطبيعة شخصية الفرد. والخوف من الجريمة هو شعور الفرد بالقلق نتيجة خطر محتمل من جريمة متوقعه والتي قد تشكل تهديد على حياته وقد يكون على شكل فترات

متواصلة أو متقطعة (Smith, 1987: 4). وهو مجموعة متنوعة من الحالات العاطفية والمواقف والتصورات، بما في ذلك عدم الثقة في الآخرين، والقلق، وتوقع المخاطر، والخوف من الغرباء (Campbell, Muncer & Bibel, 2001).

ويتكون الخوف من الجريمة، كما يعتقد جاكسون (Jackson, 2005) من عدة نقاط هي:

- 1- توقع الفرد لاحتمال وقوعه ضحية.
- 2- مقدار القلق الذي يشعر فيه الفرد.
- 3- إدراك الفرد لعدم تماسك المجتمع.
- 4- تصور الفرد لخطورة النتائج المترتبة عن كل جريمة.
- 5- الاعتقاد باحتمال وقوع جريمة في المجتمع المحلي الذي يعيش الفرد فيه.

ويتكون الخوف من الجريمة كما أشار لورنس (Lorenc, 2012) من ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- 1- البعد الانفعالي والذي يكون ظاهر في انفعالات الخوف من الجريمة كالقلق والتوتر وغيرها.
- 2- البعد المعرفي والذي يكون في توقع الخطر، أو الإيذاء من خلال الواقع الذي يعيشه الفرد ومعرفة الظروف التي يعيشها والتي قد تدفع به ليقع ضحية.
- 3- البعد السلوكي الذي يكون في السلوك المتبع للحد من الوقوع كضحية، والمتمثل في أخذ الحيطة والحذر ووضع تدابير الحماية.

ووضع جاكسون (Jackson, 2005) نموذج بنائي لمبررات الخوف من الجريمة، والذي يتكون من خمسة مؤشرات هي: القلق - الاحتمالية - التحكم - العواقب - المعتقدات.

4.2 المنهج المتبع في قياس الخوف من الجريمة

يُعدُّ الخوف من الجريمة سمةً ملازمةً للأفراد، يأتي ويذهب، يزيد وينقص، ويعتمد ذلك على خبرات المرء، وخاصة تلك التي لها صلة بموقف إجرامي في المجتمع (Pain, 2000). ويشير كرو (Crewe, 2005) إلى أن العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الخوف من الجريمة فشلت في تفسيره وقياسه كحقيقة علمية.

كما يؤكد لي (Lee, 2007) أن من المشاكل الرئيسية في فهم الخوف هي صعوبة قياسه وعدم وجود مقياس عالمي لرصده. ويدعي جاكسون (Jackson, 2005) أنه لا يوجد مقياس رسمي

معتمد بقياس الخوف من الجريمة، لأن من معضلات الموضوع عدم قدرة الناس على توضيح مشاعرهم، وقد يكون الخوف منتشر بشكل كبير، مما يصعب تحديده وحصره، إلا أنه يفضل تطوير واعتماد مقياس كمي لأن المقاييس الكمية هي الأقرب في تصميمها لتجنب المشاكل.

ويؤكد الباحثان فارال وبانيستر (Farral & Banister, 1997) إن قياس الخوف من الجريمة، لا بد أن يجمع بين الأسلوبين أو المنهجين الكمي والكيفي النوعي، مع التأكيد على ضرورة دعم البحوث الكمية من الحكومة أو المراكز البحثية الكبرى لتعطي نتائج أفضل، كون أنها مكلفة وتحتاج لجهد كبير. ويرى فيرارو ولاغرانغ (Ferraro & Lagrange, 1987) أن استطلاع الرأي لمحاولة التوصل لقياس درجة الخوف من الجريمة يعتبر أفضل مقياس. ويرى كرو (Crewe, 2005) أن البحث الكمي القائم على الاستبيان أو الاستمارة هو أفضل طريقة لقياس درجة الخوف من الجريمة.

ويؤكد هوغ (Hough, 1995) أنه لا بد من دراسة الخوف من الجريمة حسب البحث النوعي القائم على المقابلات، لأنه يعطي معلومات ونتائج موثوق بها، ويقترح أن على الحكومات دعم مثل هذه الأبحاث.

وعند مراجعة عديد من الدراسات والأبحاث في الأدب العلمي السابق نجد أنها تعتمد المنهج الكمي القائم على الاستمارة في قياس الخوف من الجريمة. وكانت دراسات عديدة (Jackson, 2005; Karakus et al., 2010; Kullberg et al., 2009) قد اعتمدت مقاييس متعددة لقياس الخوف من الجريمة والتي قد تعتبر عالمية في الوقت الحالي، ومعتمدة على عدم وجود مقياس عالمي مخصص فقط لقياس الخوف من الجريمة، وهذه المقاييس هي:

1- مقياس مسح الجريمة الوطني الأمريكي (NCS) (National Crime Survey)، وهو مقياس أحادي الفقرات، يقيس مدى خوف الفرد من السير ليلاً، وذلك خوفاً من الوقوع ضحية، وهو لم يستخدم كلمة جريمة بل استخدم جملة "هل تخشى أن تكون ضحية لجريمة ما" (البدائيه، 2001).

2- مقياس الخوف من الجريمة، والذي يحتمل أن يكون الفرد ضحية لأحد عشر جريمة، وشملت الجرائم البسيطة والخطرة، وجرائم الاعتداء على النظام العام، والاعتداء على الممتلكات مثل السرقة، وجرائم الاعتداء على الأشخاص، والذي استخدمه فيرارو ولاغرانج (Ferraro & Lagrange, 1987).

3- مقياس ضحايا الجريمة (Arnoll, 1991)، وقد اشتمل هذا المقياس على:

أ- الخبرة المباشرة لقائمة من جرائم الاعتداء على الإنسان وعلى الممتلكات في آخر (12) شهراً.

ب- الخبرة غير المباشرة لقائمة من جرائم الاعتداء على الإنسان والممتلكات، وعلى الأصدقاء أو الأقارب في آخر (12) شهراً.

وتشير الطريف (2007) إلى أن هذه المقاييس استخدمت في أغلب الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الخوف من الجريمة، كما أن هناك دراسات استخدمت أحد هذه المقاييس، وأخرى جمعت بينها.

5.2 تطور دراسة الخوف من الجريمة

يقول سباركس (Sparks, 1991) أن الاهتمام بموضوع الخوف من الجريمة جاء نتيجة التطور الذي حدث في علم الجريمة والإجرام بعد 1970 عند بداية التطرق والحديث عن الضحية، ومن ثم الاهتمام بعلم الضحية وتطور الاهتمام بالخوف من الجريمة. فكانت المراحل الأولى لا تعير الضحية أي اهتمام بل ركزت على الجريمة وأسبابها واهتمت بالمجرم، حتى جاء (Shaw) وركز على الفعل الإجرامي أكثر من الجريمة، واهتم بدراسة ارتباط البيئة بالجريمة، من خلال مدرسته "مدرسة شيكاغو" (Shaw, 1929) والتي أهملت التركيز على المجرم فقط. وبعد السبعينيات بدأ الاهتمام بالضحية وظهور علم الضحية، وبدأ الاهتمام بموضوع الخوف من الجريمة تحديداً كتأثير غير مباشر وكهدف ثانوي، حيث ظهر ذلك في دراسة مكتب الإحصاء الرسمي الأمريكي، التي هدفت إلى المساعدة في حماية الأمن وتطبيق القانون (Skogan, 1976)، بعد ذلك تطرق فولر وثورماس (Fowler & Thomas, 1974) لدراسة الخوف من الجريمة كهدف رئيسي للدراسة، وخلصا إلى عدم وجود علاقة واضحة بين الجريمة والخوف منها.

ويعتبر ميري (Merry, 1981) أول من قام بدراسة موضوع الخوف من الجريمة، وعندها أخذت الدراسات تتطور إلى أن توجه بعض الباحثين للعمل على وضع مقاييس بدراساتهم لملاحظة أثر الجرائم في تشكيل الخوف لدى المواطنين، فيقول هولوي وجيفرسون (Hollway & Jefferson, 2000)، أنه لا بد من توجه جديد في دراسة موضوع الخوف من الجريمة كعلم، ومجال مستقل بحد ذاته، وليس في مجال علم الجريمة، أو الضحية ولا بد من السعي لتثبيت ذلك.

ويعتقد لي (Lee, 2007) أن موضوع الخوف من الجريمة تطور نتيجة:

- 1- زيادة أعداد الجرائم التي زادت درجة الخوف لدى المواطنين.
- 2- التطور العلمي، والتكنولوجي، والاجتماعي، حيث أن الخوف من الجرائم كان موجوداً دائماً، لكن تم التعرف عليه مؤخراً، وهذا التفسير أكثر دقة من التفسير الأول حسب قول لي.

6.2 أهمية تناول موضوع الخوف من الجريمة

يعتبر بعض الباحثين أن دراسة موضوع الخوف من الجريمة أكثر أهمية من الجريمة نفسها، حيث أن معدلات الجريمة في تناقص، إلا أن الخوف من الجريمة ما زال يتزايد يوماً بعد يوم (Crewe, 2005).

ويؤكد مايور (Mauer, 2001) أن الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثمانينيات هي في تناقص مستمر وكبير، إلا أن الخوف من الجريمة مستمر بل وفي تزايد.

ويقول سكوجان (Skogan, 1977) أن الجرائم المبلغ عنها أكثر من الجرائم الواقعة، مما يشير إلى ارتفاع درجة الخوف لدى المواطنين. ويؤكد أيضاً وينراث وآخرون (Weinrath, Clarke & Forde, 2007) أن معدلات الجريمة في كندا وأمريكا تراجعت بشكل كبير إلا أن الخوف من الجريمة مازال مستمراً بل وفي تزايد.

ويُعد موضوع الخوف من الجريمة في السنوات الأخيرة مثيراً للجدل والنقاش والبحث، في الساحتين السياسية والاجتماعية، لما له من أهمية كبيرة لدى السياسيين والباحثين الاجتماعيين في وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط (Crewe, 2005). فيؤكد لي (Lee, 2007) أنه على مدى العقود الأربعة الماضية، أصبح موضوع الخوف من الجريمة يشكل قلقاً متزايداً لدى السياسيين، والشرطة، والإعلاميين، والأخصائيين الاجتماعيين. وأشار كونكلن (Conklin, 1975) لتأثير الجريمة على السكان من حيث الشعور بالخوف، وتدمير الإحساس بالانتماء للمجتمع، وشعورهم بالعزلة، إضافة لعدم الثقة التي تتكون لدى المواطنين، كذلك النظرة السلبية عن الواقع المحيط بهم.

ويقول فاندرفين (Vanderveen, 2006) أن الخوف من الجريمة أصبح يؤثر على نمط الحياة اليومية للأفراد حتى أن بعضهم يفضل الخضوع للعزلة والابتعاد عن المجتمع، وزاد لديه القلق،

وعدم الثقة بالمجتمع، وقلة التماسك الاجتماعي، وهذا مؤشر سيزيد الفرصة لزيادة الجريمة. ووجد لورنس (Lorenz, 2012) أن زيادة الجرائم تتسبب في زيادة الخوف لدى أفراد المجتمع، وتؤثر سلباً على رفاهية المجتمع.

7.2 تفسير الخوف من الجريمة

كي نستطيع تفسير أسباب الخوف من الجريمة لدى المواطنين، لا بد من الإشارة إلى أهم الاتجاهات النظرية والنماذج المفسرة للخوف من الجريمة.

8.2 نماذج الخوف من الجريمة

قدم تايلر وهيل (Taylor & Hale, 1986) ثلاثة نماذج سببية لفحص الخوف من الجريمة وهي:
1- نموذج الإيذاء: ويشير إلى أن الخوف من الجريمة هو نتيجة الخبرة المباشرة وغير المباشرة من الإيذاء الإجرامي، والأشخاص المندرجين تحت هذا النموذج أولئك الذين يعتقدون أنهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، وينظرون لأنفسهم بأنهم ضعفاء جسدياً كالإناث وكبار السن أو اجتماعياً كالتبقات الدنيا، والأقليات العرقية كالسود والمهمشين مجتمعياً، ويشير هذا النموذج لدور الشبكات الاجتماعية سواء الرسمية وغير الرسمية في تقديم الدعم للأفراد الضعفاء من أجل خفض درجة الخوف لديهم.

2- نموذج الاضطراب: ويركز على مدى إدراك الأفراد لنتائج الجريمة، وخاصة النتائج الفيزيائية. وهنا يدرس المجتمع بيئياً من جانبيين:

الأول: اضطراب المجتمع مادياً من حيث انتشار القمامة، والكتابة على الجدران، والمباني المهجورة، والإنارة غير الجيدة، والزجاج الكسور، وإنارة الشوارع المكسرة، وغير ذلك.
الثاني: اضطراب المجتمع اجتماعياً من حيث انتشار المدمنين سواء على الكحول أو المخدرات، وانتشار البغاء وانتشار المتسولون والمتسكعون، وصدور أصوات مزعجة من بعض الشلل، وغير ذلك. ووفقاً لذلك يشعر الفرد بأنه لا يوجد أحد يهتم لما يجري في مجتمعه من حوله، وأصبح يعيش في مجتمع غير آمن وغير منظم لذا يلجأ إلى الانسحاب منه، ومن ثم تزداد درجة شعوره بالخوف من الجريمة.

3- نموذج قلق المجتمع: ويشير إلى أن الاهتمام بالمجتمع المحلي مبني على إدراك أفراد المجتمع للفوضى المجتمعية، المتمثلة في انهيار القيم المقبولة مجتمعياً، والضبط الاجتماعي، مقابل قدرتهم

على تحسين نوعية الحياة فيه. ويقصد بتحسين نوعية الحياة فيه هي: استطاعة أفراد المجتمع التأثير على صانعي القرار ومقدمي الخدمات العامة، من أجل العمل على مكافحة الجريمة، والحد من الفوضى في المجتمع. ويشمل ذلك بناء علاقة جيدة مع الشرطة.

وحسب نموذج قلق المجتمع فإن درجة الخوف من الجريمة تزداد لدى أفراد المجتمع عندما يفشلون في التأثير على صانعي القرار ومقدمي الخدمات مع عدم الرضا عن دور الشرطة، حيث تبقى الفوضى منتشرة في المجتمع، وهنا يصبح انتماء الفرد للمجتمع معدوماً.

كذلك يُعد إدراك الفرد لخطورة الجريمة ولاحتمال أن يكون ضحية لها، وخبرته السابقة والمباشرة فيها من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى الخوف من الجريمة، حيث قدم كلياس (Killias, 1991) نموذجاً نظرياً شمل ثلاثة أبعاد لاحتمالية وقوع الفرد ضحية عمل إجرامي وهي:

1- مواجهة الخطر (التعرض) (Exposure to risk)، وقد تبين أن العامل الرئيس في التعرض للمخاطرة وجد لدى الإناث، ولدى العاملين في الأعمال الخطرة، وسكان المناطق ذات المعدلات العالية في الجريمة.

2- خطورة النتائج (Seriousness of consequences)، فالنتائج الخطرة الناجمة عن الجريمة تظهر بين الإناث، وكبار السن، والضحايا الذين ليس لهم شبكات دعم اجتماعي.

3- فقدان السيطرة (Loss of control)، فقدان السيطرة يظهر لدى الإناث، والأشخاص الذين يتعرضون مادياً للجريمة، والضحايا الذين يعيشون وحدهم، والضحايا الذين يتعرضون إلى مخاطر عالية دون حماية.

ويرى تروجانوفيتش ومور (Trojanowicz & Moore, 1988) أن الخوف من الجريمة يعود إلى الأسباب التالية:

- 1- وجود ضحايا جريمة حقيقيين
- 2- وجود معلومات منتشرة عن ضحايا الجريمة من خلال الشبكات الاجتماعية
- 3- الضعف المادي والإخلال بالنظام الاجتماعي
- 4- خصائص البيئة
- 5- صراع الجماعة
- 6- النتائج الاجتماعية والاقتصادية للخوف من الجريمة تجعل الأفراد غير مرتاحين عاطفياً مما يدفعهم إلى استثمار الوقت والجهد في الوسائل الدفاعية لخفض احتمال تعرضهم للجريمة.

9.2 نظريات الخوف من الجريمة

لا يوجد نظريات خاصة بموضوع الخوف من الجريمة، لكن سيتم تفسير الخوف من الجريمة من خلال نظريات الضحية، كما اتبعته معظم الدراسات السابقة، وهي على النحو التالي:

1.9.2 نظرية النشاط الروتيني أو الرتيب لماركوس فيلسون ولورنس كوهين 1979 (Routine Activity Theory – Felson & Cohen, 1979)

ظهرت النظرية على يد ماركوس فيلسون، حيث قام بعرضها مع الباحث لورنس كوهين عام 1979، ببحث مشترك تحت عنوان (التغير الاجتماعي واتجاهات معدلات الجرائم مدخل الأنشطة الروتينية).

بدأت النظرية بتفسير كل أنواع الجرائم، مع تركيزها على جرائم السرقة، وللقيام بالفعل الإجرامي حسب النظرية، فيجب أن تتوفر في نفس المكان والزمان ثلاث عناصر تعتبر أساس للقيام بالفعل الإجرامي "ثالث الجريمة" وهي (Felson & Cohen, 1979):

1- غياب الحراسة الفعالة "Absence of capable guardian": أي غياب السلطة أو الرقابة. وهي أي شيء أو شخص يعيق الجريمة من الظهور، أو يحد من حدوثها. وهذه الحراسات قد تكون بشكل رسمي كدوريات الشرطة أو غير رسمي كأجهزة الإنذار، وقد تكون بشرية أو آلية، وغياب الحراسة الفعالة يعني عدم وجود حراسات قادرة على منع الفعل الإجرامي، فقد تكون موجودة لكنها غير فعالة مثل وجود طاقم أمن غير مدرب أو كاميرا مراقبة غير موجهة بدقة.

2- وجود الهدف المناسب "Suitable Target": ويستخدم حسب النظرية للدلالة على الضحية المناسبة أو الهدف السهل أو المكان أو الشيء، والذي يدفع بالمجرم للقيام بالفعل الإجرامي، ومناسبة الهدف من عدمه يتخذه الجاني من خلال غياب الحراسة الفعالة وقيمة الشيء.

3- توفر الدافعية الإجرامية "A Motivated offender": أي الإنسان الذي لديه استعداد للقيام بارتكاب الفعل الإجرامي.

وتوضح النظرية العلاقة بين الفعل الإجرامي والنشاطات اليومية الاعتيادية "الروتينية" التي يقوم بها أي فرد، فتوضح أن أي اعتداء يتعرض له الفرد، مرتبط بنشاطاته اليومية الروتينية من خلال التفاعل الاجتماعي بين الناس في المجتمع والنشاطات اليومية كالعمل سواء الرسمي أو غير الرسمي، والتعليم، وقضاء أوقات الفراغ، والقيام بالأنشطة الترفيهية، وسد احتياجات الأسرة

والسكن. وهذه الأنشطة مرتبطة بشكل كبير بالمجتمعات الاستهلاكية الصناعية المتقدمة المعاصرة، التي تكونت نتيجة التغيير الاجتماعي الذي حدث خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية. ويشير فيلسون وكوهين (Felson & Cohen, 1979) إلى بعض من مؤشرات هذا التغيير، من أهمها:

- 1- تمركز حياة الفرد خارج منزله.
- 2- زيادة أعداد الأسرة النوواة.
- 3- حدوث التفكك الأسري، وكثرة الأسر وحيدة ولي الأمر خصوصاً "الأم".
- 4- خروج المرأة للعمل وزيادة عدد العاملات خارج منازلهن.
- 5- قضاء وقت الفراغ خارج المنزل بصورة كبيرة.
- 6- الزيادة في امتلاك المقتنيات الثمينة صغيرة الحجم وخفيفة الوزن (Felson & Cohen, 1979).

من هنا فإن النظرية لم تلغ أي عوامل أو دوافع بيولوجية، أو نفسية، أو اجتماعية تجعل المجرمين يرتكبون الجرائم، لكنها ركزت على العوامل البيئية التي تحيط بالجريمة (غياب الحراسة الفعالة ووجود الهدف المناسب وتوفر الإرادة الإجرامية) وارتباطها في الأنشطة اليومية التي اعتاد الناس على تأديتها مع كثرتها وتنوعها، نظراً للتغيير الاجتماعي الحاصل، الذي أدى إلى قلة تماسك المجتمع، وغياب المجتمع التقليدي الذي يدعم سكانه بعضهم البعض؛ مما أدى لإضعاف الترابط الاجتماعي.

وحسب نظرية "النشاط الروتيني" وعلاقتها بموضوع الخوف من الجريمة؛ فإن إعادة جدولة أنشطة الفرد وأداء وممارسة الأنشطة الضرورية منها، مع توفير رقابة وحراسة فعالة سيضعف النزعة الإجرامية لدى المجرم وسيحد من وقوع الجرائم، الأمر الذي سيقبل من درجة الخوف المجتمعي من الجريمة.

2.9.2 نظرية أسلوب الحياة لهندلنق وجتفيردسون وجارفالو 1978

(The Lifestyle Theory - Hindelang & Gottfredson & Garofalo, 1978)
بدأت هذه النظرية عام 1978، حيث طرحت سؤالاً مفاده "لماذا يتعرض شخص ما لأن يكون ضحية دون غيره؟" وكانت الإجابة تتمحور حول ثلاثة عوامل:

- 1- أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.
- 2- الأشخاص الذين يختلط معهم الفرد.
- 3- الأشخاص الذين يكون الفرد عرضة للتعامل معهم.

إن، تدعي نظرية أسلوب الحياة تدعي بأن الفرد عرضة للفعل الإجرامي نتيجة أسلوب حياته الذي يتبعه، سواء بإرادته أو يكون قد فرض عليه، حيث يختار الشخص أسلوب حياته ويحدد درجة وقوعه كضحية، وأسلوب الحياة يشمل الأعمال الرسمية، وغير الرسمية، والترفيهية، وقضاء وقت الفراغ، وكل ما يتعلق بنمط حياة الفرد. وكذلك فإن للمكان الذي يعيش فيه الفرد، ومقدار المتعة التي يتمتع بها ويمارسها في حياته، ارتباط بوقوع الفرد ضحية (Hindeling & Gattfredson & Garofalo, 1978).

فأسلوب الحياة يؤدي دوراً كبيراً في نشوء الفعل الإجرامي. فعلى سبيل المثال، يعطي أسلوب حياة المدمنين على المخدرات مؤشراً معيناً للمجرم بأنهم أغنياء أو غير مدركين لما حولهم مما يجعلهم معرضين لأن يكونوا ضحايا أعمال إجرامية. كذلك من يعيشون بعزلة وانطوائية بعيداً عن الناس معرضين لأن يكونوا ضحايا أعمال إجرامية لعدم توفر محيطين يستتجدون بهم، أو نتيجة افتقار الموانع الأمنية الحامية، كما أن الشخص البخيل والجشع يدفع بالأشخاص المجرمين للتعرض له لأنه بأسلوبه ونمط حياته القائم على جمع الأموال والتقنين في صرفها يعطي مؤشراً على أنه يمتلك أموالاً كثيرة.

ومن خلال ما سبق نجد تقاطعاً في الأهداف ما بين نظرية النشاط الروتيني ونظرية نمط الحياة في أسباب تعرض الفرد لأن يكون ضحية، كون أسلوب حياته يقود لأنشطة معينة بشكل روتيني والأنشطة الروتينية ناتجة عن أسلوب حياة متبع.

فبحسب نظرية أسلوب الحياة وعلاقتها بموضوع الخوف من الجريمة فإن إعادة ضبط أسلوب الحياة المتبع، وأخذ الحيطة والحذر في عدم الثقة العمياء، أو المطلقة، مع الحكمة في الإنفاق، والحرص على الأمن والحراسة على الأشخاص والممتلكات، كأسلوب ونمط حياة جديد يتبع، سيقلل من التعرض لأن يكون الشخص ضحيةً، وسيزيد من درجة الأمان، وعدم الشعور بالخوف لدى أفراد المجتمع.

3.9.2 نظرية الاختيار المعقول المنطقي لكورنيش وكلارك 1986

(The Rational Choice Theory – Cornish & Clarke, 1986)

أشار كورنيش وكلارك (Cornish & Clarke, 1986) في نظريتهما الاختيار المعقول المنطقي إلى ثلاث ركائز أساسية هي:

- 1-المجرم يرغب من خلال فعله الإجرامي الحصول على غنيمة وفائدة كبيرة ذات قيمة عالية.
- 2-يقوم المجرم باتخاذ القرار المناسب المتعلق بالوقت الدقيق للقيام بالفعل الإجرامي من وجهة نظره قبل ارتكاب الجريمة.
- 3-المجرم يعمل على جمع المعلومات الكافية لاختيار دقيق لنوع الجريمة بناءً على تفكير منطقي.

فالمجرم يرغب من خلال فعله الإجرامي الحصول على غنيمة عالية لهذا يجب أن يتخذ قراراً مناسباً عقلياً لنوع الجريمة وتوقيتها، ويحدد ما سيحتاجه من قدرات وما سيلزمه من مسانده وما سيتطلبه من معلومات. من هنا يتبين أن الجريمة مقيدة بما يلي:

1-وقت معين ومحدد يختاره المجرم.

2-قدرة لازمة لارتكابها.

3-معلومات كافية حول الجريمة.

وقد ركز كل من كورنيش وكلارك من خلال مقابلاتهما مع بعض المجرمين على الأمر الذي شجعهم لارتكاب الجريمة، وما هي الفكرة الأساسية التي دارت في أذهانهم، أو الطريقة التي فكروا بها لاختيار الوقت المناسب واتخاذ القرار، لهذا فقد فرقا بين أمرين رئيسيين هما:

الأول: تورط المجرم بالعمل أو الفعل الإجرامي، من خلال الإجراءات والخطوات التي ارتكبها وقام بها وفضلها والتي ترجع للتربية أو لعوامل اجتماعيه مشابهه.

الثاني: الوقت القصير أو المدة القصيرة التي اتخذ بها قراره، والتي تتناسب مع الظروف المحيطة والتي ترجع للعوامل البيئية التي تحيط بمسرح الجريمة.

واعتبرت النظرية أن الفعل الإجرامي يتم اختياره عقلياً حسب الفرصة التي تسنح والمرتبطة بأمرين:

1-وجود حراسة أو عدم وجود حراسة.

2-مقدار المنفعة أو الغنيمة التي ستعود من الفعل الإجرامي.

وتتلخص الفكرة الرئيسية للنظرية في أن الجريمة هي عبارة عن تفاعل بين ردة فعل المجرم والفعل الإجرامية بطريقة منطقية ومعقولة من وجهة نظره للفرص الموجودة المساعدة، بل الدافعة لأن يرتكب جريمته، والفعل الإجرامي هو ليس نتيجة لبعض النزاعات الداخلية لدى الإنسان، بل هو نتيجة لتفاعل الصفات الطبيعية الموجودة بالبيئة مع اختيار الفرد.

وبحسب نظرية الاختيار المعقول المنطقي، فإن أي تدخل لا يكون من المجرم في اتخاذ قراره، أو طريقة تفكيره في تحديد الوقت المناسب لمنع الجريمة، بل إن أي تغيير أو تعديل مقصود بالبيئة لتقليل مردود المنفعة أو الغنائم وعدم توفير الفرص المناسبة للمجرم، وذلك من خلال تضيق الخناق عليه في استغلال أية فرصة ممكنة. وهذا سيؤدي حتماً إلى تقليل نسبة الجريمة، وسيزيد من شعور المجتمع بالطمأنينة وعدم الخوف.

4.9.2 النظرية الموقفية للوقاية من الجريمة لكلاك 1992 (Situational crime prevention theory – Clarke, 1992)

يعتبر كلاك رائد هذه النظرية التي تقوم على مبدأ تقليص جميع الفرص التي تؤدي للجريمة، لأن الفرص السهلة هي التي تدفع إلى الجريمة، وذلك لوجود العديد من الأفراد في المجتمع الذين لديهم استعداد تام للقيام بالفعل الإجرامي إذا ما سنحت لهم الفرصة لذلك، وهم لا يستطيعون تفسير الدافع الذي قادهم لفعلتهم، بل يفسرون ذلك من خلال الموقف أو الظرف الذي أعطاهم فرصة لفعل فعلتهم.

وبحسب كلاك، فإن كل شخص لديه استعداد للقيام بالفعل الإجرامي، تبعاً لقوتين: الأولى تدفعه للقيام بالعمل الإجرامي، والثانية تدفعه للامتناع عن القيام بالعمل الإجرامي؛ فوجود عراقيل وصعوبات، وعدم توفر فرص، يؤدي لسيطرة قوة المنع للفعل الإجرامي والعكس صحيح. من هنا حددت النظرية المبادئ الأساسية للوقاية الموقفية "الظرفية" من الجريمة فيما يلي:

- 1-زيادة الجهد: ويقصد به أخذ جميع الاحتياطات بوضع العراقيل واستخدام الوسائل التي تجعل الوصول إلى الهدف أمراً مستحيلاً وصعباً، ليصل من خلالها من ينوي القيام بالعمل الإجرامي لاستنتاج مفاده بأن نيل الهدف أمر معقد وصعب ويحتاج لجهد، وقد ينتهي الأمر بالقبض عليه.
- 2-زيادة المخاطر: ويقصد بها جعل المجرم يشعر بالخطورة نتيجة لما يحيط بالهدف من عراقيل وصعوبات، الأمر الذي قد يكشفه، مما يدفعه لإعادة التفكير في الأمر.

3-تقليص العائد والفائدة: ويُقصد بها أن المجرم بفعلته ينوي الحصول على غنيمة وفائدة كبيرة؛ فالقيمة المادية هي الهدف الرئيسي له، من هنا يجب العمل قدر الإمكان على تقليص العائد والفائدة في جميع الأماكن التي قد تكون هدفاً له، ليرتد من خلال ذلك عن القيام بالعمل الإجرامي، لمحدودية العائد الذي لا يستطيع المجازفة لأجله (Clarke, 1992).

من هنا نجد أن النظرية الموقفية للوقاية من الجريمة تتقاطع مع "نظرية الاختيار المنطقي العقلاني" في محاولة تفسير الخوف من الجريمة من خلال تركيزها على مدى توفر فرصة لهدف ما، وتأثر سلوك المجرم بهذا الهدف ضمن موقف معين، فإذا كان هذا الموقف غير محصن ولم توضع به عراقيل وموانع فإنه يصبح عرضة كبيرة لتنفيذ عمل إجرامي، لكن في حال تم إعادة دراسة للمواقف والظروف وأخذ الاحتياطات، من حماية، ومراقبة، وغيرها، فإن المجرم سيصل إلى قناعة بأن قيامه بالفعل الإجرامي قد يعرضه للخطر. من هنا تكون الوقاية فعالة، والحد من وقوع الجريمة واضحاً، وعدد الضحايا في تناقص، مما ينعكس على عدم شعور المجتمع بالخوف من الجريمة وعلى انتشار الأمن المجتمعي والاستقرار.

5.9.2 نظرية مساحة قابلة للدفاع لأكسار نيومان 1972

(Theory of Defensible Space – Oscar Newman, 1972)

وضعت هذه النظرية المهندسة المعمارية "أوسكار نيومان" حيث قامت بدراسة العلاقة بين البيئة المادية والجريمة، وقارنت بين المباني العالية والعامة التي كانت تتعرض للجرائم لاسيما جرائم الممتلكات بشكل أكثر من المباني المنخفضة التي تعتبر أكثر خصوصية، حيث دعت لأخذ تدابير تقلل من حدوث الفعل الإجرامي على مستوى الفرد والجماعة والدولة والبيئة بدءاً بالتخطيط الحضري الذي يعمل وفق تقنيات أمنية عالية طبيعية ومبتكرة.

وكانت النظرية ردة فعل للثورات الصناعية التي أثرت في المجتمع القبلي والزراعي، بفضل التطور العمراني المصحوب بالنمو السكاني، فأصبح من الضروري القيام بالسيطرة الاجتماعية، من أجل حماية الحياة والحرية والملكية.

وقد وضعت نيومان بعض التدابير الوقائية التي يتم التدخل فيها مع البيئة المادية للحد من الجريمة وهي:

1- إحكام إغلاق النوافذ والأبواب والشرفات.

- 2- مراقبة مدخل الأبنية والمجمعات العامة.
- 3- تحديد الغرباء الذين سيدخلون المنطقة السكنية.
- 4- وضع كاميرات مراقبة بشكل واضح مع أجراس إنذار.
- 5- وضع رجال أمن لحراسة الأبنية.
- 6- الضغط على الساكنين لتعديل سلوكهم مع بعضهم البعض، وزيادة العلاقة الاجتماعية فيما بينهم، لحماية حقوقهم وممتلكاتهم.

وتشير نيومان إلى ثلاث مصطلحات في نظريتها: وهي الملكية، والمراقبة، والصورة. ويقصد بالملكية إشعار الساكنين بالانتماء باعتبار المباني ملكاً لهم، والمراقبة التي يقصد بها تمكين الساكنين من مشاهدة الساحات والممرات والمداخل لتساعد في زيادة الأمن وتحديد الغرباء، أما المصطلح الثالث فهو الصورة، ويقصد بها وصمة العار التي تتعلق بالمباني التي سبق وأن تعرضت لأي فعل إجرامي.

وتحدثت نيومان عن نموذج مكافحة الجريمة، على أساس منع الجريمة من خلال التصميم البيئي، ووضع نموذج الصحة العامة، وتقول أن التشخيص المبكر للمرض يساعد على الشفاء والوقاية منه كذلك الأمر يتعلق بتشخيص اضطرابات المجتمع لمكافحة الجريمة وذلك من خلال التصميم البيئي للمنازل والعمارات.

10.2 الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع الخوف من الجريمة ضمن أربعة محاور سيتم دراستها هي: أولاً: علاقة الخوف من الجريمة بالمتغيرات الديموغرافية وهي (الجنس، العمر، مكان السكن حسب مناطق مدينة نابلس). ثانياً: علاقة الخوف من الجريمة بالمتغيرات الاجتماعية وهي (المستوى التعليمي، نوع السكن، الدخل، طبيعة العمل، مستوى التدين، وجود أفراد ضعفاء في الأسرة، خبرة الضحايا في تعرضهم لعمل إجرامي بشكل مباشر أو غير مباشر، إدراك خطورة العمل الإجرامي، نوع الفعل الإجرامي). ثالثاً: علاقة الخوف من الجريمة بدرجة الدعم الاجتماعي للفرد سواء الرسمي والغير رسمي. رابعاً: علاقة الخوف من الجريمة مع البيئة الاجتماعية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه سيتم عرض الدراسات السابقة بطريقتين: الأولى: طريقة الدمج بين الدراسات ضمن المتغيرات المراد دراستها في الأدب العلمي السابق، وذلك لربط نتائج متشابهة لدراسات عديدة في نفس المجال، فيما يتقاطع مع المتغيرات التي تستهدفها الدراسة الحالية. وهي الطريقة التي اتبعتها جميع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع الخوف من الجريمة.

الثانية: طريقة عرض كل دراسة بشكل منفصل، وتناول أهم ما جاء في نتائجها، وهي الطريقة التقليدية المتبعة في عرض الدراسات السابقة، إذ سيتم تناول أكثر الدراسات شمولية في تناولها لموضوع الخوف من الجريمة وفق المتغيرات التي تتقاطع مع الدراسة الحالية، حيث تم الإشارة إليها أثناء عرض الدراسات السابقة وفق الطريقة الأولى.

1.10.2 علاقة الخوف من الجريمة بالمتغيرات الديموغرافية

1.1.10.2 الجنس وعلاقته بالخوف من الجريمة

أشارت معظم الدراسات التي أجريت في موضوع الخوف من الجريمة إلى أن الإناث أكثر خوفاً من الذكور، رغم أنهن أقل عرضة لأن يكن ضحايا أعمال إجرامية من الذكور، وهذا ما توصلت إليه دراسات (Jackson, 2009; Karakus et al., 2010; Kullberg et al., 2009; Lane & Meeker, 2003; Matthews et al., 2011; May et al., 2008; Nicholas et al., 2007). وفي المقارنة بين الجنسين كانت النساء أكثر خوفاً من الذكور في دراسات كلاً من (البدائية، 2001; الطريف، 2007; Franklin & 2007; Cauldwell, 2012; Bissler, 2003; Briggs, 2007; Franklin, 2009; Pain, 2000; Sacco, 1993; Shibata et al., 2011; Silverman & Wynne, 2008). وتفسر الدراسات هذا الفرق استناداً لعدة اعتبارات هي:

- 1- أنهن يشعرن بقدرة مادية في الدفاع عن أنفسهن أقل من الذكور.
- 2- ينظرن إلى كفاءتهن الذاتية نظرة أقل من الذكور.
- 3- لديهن تصور سلبي عن الجريمة مقارنة مع الواقع أعلى من الذكور.
- 4- الاختلاف في الصفات البيولوجية لديهن بالنسبة للتكوين الجسمي والعضلي مقارنة بالذكور.
- 5- التنشئة الاجتماعية التي ركزت وأكدت على أن الفتاة إنسان ضعيف.
- 6- مشاعر الخوف تحديداً على الأبناء والأسرة لديهن أعلى من الذكور.
- 7- الاعتقاد بأنهن مستهدفات للجنس من قبل الذكور.

وقد ذكر ريدير وآخرون (Rader, Cossman & Porter, 2012) موضوع خوف الإناث من الجريمة لاعتقادهم أنهن مستهدفات بغية للجنس بنوع من التفصيل موضحين أن النساء يعتقدن أن هدف الجاني الأول هو هدف جنسي، الأمر الذي يجعلها تخشى أن تكون فريسة أو ضحية من كل أنواع الجرائم، ويزيد الخوف لديها أكثر من الذكور. كما أكدت دراسات (Daniell, 2002; Dillon, 1994; Hough, 2004) أن لدى الإناث درجة خوف أعلى من الذكور، كونهن تخشين التعرض للاغتصاب، مما يزيد لديهن الخوف من الجرائم.

وتطرق فيتشينهور وبونك (Fetchnauer & Buunk, 2005) لموضوع الثقة بالنفس المنخفضة لدى الإناث في قدرتهن على الدفاع عن أنفسهن، مقارنة بالذكور، إذ تزيد من شعورهن بالخوف من الجرائم أكثر من الذكور.

في حين أعتبر لي (Lee, 2007) أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في موضوع التباين ما بين درجة الخوف من الجرائم، بين الذكور والإناث، على أن الإناث أكثر خوفاً من الجرائم مقارنة بالذكور وهي نتائج ثابتة أجمعت عليها معظم الدراسات.

واعتبرت دراسات (Hough & Mayhew, 1985; Mayhew et al., 1993; Ortege & Myles, 1987; Pawson & Banks, 1993; Scarborough et al., 2010) أن الأسباب الرئيسية التي تجعل درجة الخوف لدى الإناث أعلى من الذكور، هي خشية الإناث من السير ليلاً خاصة ودهن إذ أنها تعتبر من المحاور الأساسية في المقياس الوطني الأمريكي لفحص الخوف من الجريمة (NCS) (Crime Survey National).

2.1.10.2 العمر وعلاقته بالخوف من الجريمة

وعند موضوع الخوف من الجريمة وعلاقته بالعمر يؤكد عدد من الدراسات (الطريف، Bissler, 2003; Fisher & Sloan, 2003; Franklin & Franklin, 2009; Gabriel 2007 & Greve, 2003; Jackson, 2006; Kullberg et al., 2009.; Lane & Meeker, 2003; Pain, 2000; Schafer et al., 2006; Wynne, 2008; أن فئة المسنين هي أكثر الفئات العمرية خوفاً.

ويقول لي (Lee, 2007) أنه يمكن اعتبار فئة المسنين فئة عمرية أكثر خوفاً من الجريمة من باقي الفئات العمرية الأخرى كنتيجة شبه ثابتة أجمعت عليها العديد من الدراسات.

وتؤكد دراسات (Killias. 1991; Rader et al., 2012; Shibata et al, 2011) أنه رغم أن المسنين هم أقل الفئات عرضة أن يكونوا ضحايا أعمال إجرامية، غير أنهم أكثر الفئات العمرية خوفاً من الجريمة. ويجمع معظم الباحثين إلى أن المسنين يخافون أكثر من غيرهم لعدة اعتبارات هي:

- 1- أنهم يشعرون بتدني في الأحوال الصحية أكثر من غيرهم.
- 2- يشعرون بالعجز والضعف عن الدفاع عن أنفسهم.
- 3- القدرات الجسمية والدفاعية لديهم محدودة.
- 4- يعتقدون أنهم صيداً سهلاً للمجرمين.
- 5- يشعرون بالخوف وذلك كاستجابة واقعية لعدم امتلاك الوقت والجهد والمال لتعويض خسارتهم سواء المادية أو الجسدية أو المعنوية.
- 6- واقع العزلة والوحدة التي يعيشونها، بناءً على العلاقات الاجتماعية المحصورة، التي قد تكون حافزاً للجاني "بوجهة نظرهم" لاختيارهم كضحية.

وعلى العكس من ذلك، وجدت دراسات (البدائية، 2001; Karakus et al., 2004; Ditton et al., 2007; Weinrath et al., 2007; Nicholas et al., 2010; al., 2010) نقيص للدراسات السابقة حيث وجدت، أن فئة المسنين هي الفئة العمرية الأقل خوفاً تبعاً لمتغير العمر. ويفسر جاكسون (Jackson, 2009) السبب في أن فئة المسنين هي الأقل خوفاً نظراً، لأن المسنين يقضون معظم أوقاتهم في المنزل، مما يجعلهم أقل عرضة للفعل الإجرامي. كما أنهم قليلاً ما يخرجون في الأوقات التي يخشى الناس فيها الخروج وحيداً، ويقصد بذلك فترة حلول الظلام.

3.1.10.2 مكان السكن وعلاقته بالخوف من الجريمة

تناولت دراسات عديدة هذا الموضوع وأشارت هذه الدراسات التي من بينها (البدائية، 2001; Etzioni, 1993; Karakus et al., 2010) إلى أن ساكني المدن الكبيرة يشعرون بالخوف أكثر من ساكني المدن الصغيرة.

كما أكدت دراسات (Scarborough et al., 2001; Markowitz et al., 2010; Daniel et al., 2008; Wynne, 2010) أن ظاهرة الخوف من الجريمة تنتشر في المدن أكثر من المناطق الريفية، إذ أن المناطق الجغرافية في الريف يشعر أفرادها بالأمن، كونها تتميز بالترابط والتماسك الاجتماعي.

في حين أشارت دراسات (Cauldwell, 2012; Gray & O'Connor, 1990; Krannich et al., 1989) إلى عكس ذلك فالشعور بالخوف يزيد في المناطق الريفية أكثر من المدن، وذلك نتيجة التغيير المتسارع الحاصل في القرى أكثر من المدن، ولتباعد المنازل عن بعضها ووقوعها بمعزل عن الشرطة.

2.10.2 علاقة الخوف من الجريمة بالمتغيرات الاجتماعية

1.2.10.2 المستوى التعليمي وعلاقته بالخوف من الجريمة

عند ملاحظة الارتباط بين الخوف من الجريمة والمستوى التعليمي، نجد هناك ارتباط عكسي، فكلما زاد المستوى التعليمي قل الشعور بالخوف، وكلما انخفض المستوى التعليمي زاد الشعور بالخوف، وهذا ما توصلت إليه دراسات (Briggs, 2007; Fisher & Sloan, 2003; Mears & Bhati, 2006; Muncie & Wilson, 2004; Weinrath et al., 2007). فكلما ارتفع مستواه التعليمي يصبح قادراً على الفهم والإدراك للواقع المحيط به، مما يدفعه على أخذ الحيطة والحذر أفضل من غيره.

كما خرجت دراسة لرادر وآخرون (Rader et al., 2012) بنتيجة مفادها أن من مستواهم التعليمي في المرحلة المتوسطة، هم الفئة الأقل خوفاً تبعاً لمتغير المستوى التعليمي عن باقي الفئات التعليمية الأخرى.

وخلافاً لذلك جاءت دراسة البداينة (2001) بنتيجة مغايرة، فلا يوجد علاقة ما بين اختلاف المستوى التعليمي والخوف من الجريمة.

2.2.10.2 الدخل وعلاقته بالخوف من الجريمة

عند ملاحظة الارتباط بين الخوف من الجريمة والمستوى التعليمي، نجد هناك ارتباط عكسي، أي كلما زاد الدخل للفرد قل الشعور بالخوف لديه، وهذا ما توصلت له دراسات عديدة (Cauldwell, 2012; Jackson, 2005; Weinrath et al., 2007; Will & McGrath, 1995).

أيضاً فقد تناولت هذا الموضوع مجموعة من الدراسات (الحاج حسن، 2007 ; Bottoms, 2007; Crewe, 2005; Goodey, 1997; Klein, 1998; Sacco, 1993; Sur, 2012) حيث

وجدت، أن الأفراد ذوي الدخل المتدني، يشعرون بالخوف أكثر من الأفراد ذوي الدخل المتوسط والمرتفع.

في حين توصل ديفز (Davis, 1999) إلى نتيجة مفادها أن الأفراد الذين يعتبرون دخلهم الشهري متوسط، هم أكثر الفئات شعوراً بالأمن وعدم الخوف، من فئتي الدخل المنخفض والمرتفع.

3.2.10.2 درجة التدين وعلاقتها بالخوف من الجريمة

تناولت دراسات عديدة هذا الموضوع (Matthews et al., 2011; Mohammed et al., 2005; Shibata et al., 2011; Uslaner, 2002) حيث أشارت إلى أن تمسك الفرد بالدين يقلل الخوف من الجريمة لديه، فهناك علاقة عكسية ما بين الخوف من الجريمة ودرجة التدين، فكلما زادت درجة التدين قلت درجة الشعور بالخوف.

وأشار لوتز (Lotz, 1979) وويلك وسيكنك ولوفلاندا (Welch & Sikkink & Loveland, 2007) إلى أن المجتمعات المتدينة والتي تنتشط فيها المؤسسات الدينية يشعر أفرادها بالأمن، أكثر من تلك المجتمعات التي لا تنتشط فيها المؤسسات الدينية، أو غير المتدينة، والتي يشعر أفرادها بالخوف وعدم الأمن.

4.2.10.2 طبيعة العمل وعلاقته بالخوف من الجريمة

لا يوجد دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع بالتفصيل، إلا أن هناك إشارات وردت في دراسة لديفز (Davis, 1999) فيقول فيها أن العمال يشعرون بالأمن أكثر من الموظفين، حيث وجد أن درجة الشعور بالخوف من الجريمة أعلى عند الموظفين من العمال.

كما وجد فيرارو (Ferraro, 1995) أن درجة الخوف من الجريمة ترتفع عند العمال غير المهرة أكثر من الموظفين والعمال المهرة. كما توصل كلين (Klein, 1998) إلى نتيجة مفادها أن الأشخاص الذين لا يعملون هم الأكثر شعوراً بالخوف تبعاً لمتغير طبيعة العمل. وجاءت دراسة البداينة (2001)، لتخرج بنتيجة مغايرة حيث لا توجد علاقة ما بين اختلاف طبيعة العمل والخوف من الجريمة.

5.2.10.2 نوع السكن وعلاقته بالخوف من الجريمة

تناولت هذا الموضوع دراسات عديدة وركزت عليه (Bissler, 2003; Cauldwell, 2012; Scarborough et al., 2010; Smith, 1990) حيث أكدت أن ساكني المنازل المستقلة يشعرون بالخوف أكثر من ساكني الشقق ضمن العمارات.

كما أشارت دراسات أخرى (Kullberg et al., 2009; Newman, 1972; Warr, 1990) إلى أن ساكني العمارات الشاهقة التي تحتوي على سكان لا يعرفون بعضهم البعض، يشعرون بالخوف أكثر من ساكني العمارات المتوسطة الارتفاع، إذ أن التجانس ما بين ساكني العمارات الشاهقة أقل من التجانس ما بين العمارات المتوسطة الارتفاع أو الصغيرة.

كما قارنت ستافرو (Stavrou, 1993) بين ساكني الشقق، والبيوت المستقلة، والأكواخ. فوجدت أن ساكني الشقق أكثر شعوراً بالأمن، يليهم ساكنو البيوت المستقلة، وأخيراً ساكنو الأكواخ.

6.2.10.2 وجود أفراد ضعفاء وعلاقته بالخوف من الجريمة

أشارت دراسات عديدة إلى أن وجود الأطفال في المنزل يزيد من درجة الخوف لدى ذويهم (Bissler, 2003; Hartless et al., 1995)، والتي أسماها جودي (Goodey, 1997) "نقطة الضعف العاطفية" والتي تجعل درجة الخوف مرتفعة لدى الآباء على أبنائهم، لشعورهم بالعجز والضعف، حيث لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

كما أشارت دراسات أخرى إلى أن درجة الخوف من الجريمة ترتفع عندما يتواجد في المنزل أفراد ضعفاء، مثل كبار السن، والأطفال، والإناث لاسيما "المراهقات"، كونهن عاجزات عن الدفاع عن أنفسهن. ويعتقد بعض الأفراد الذين يتواجد لديهم فئات ضعيفة كالأطفال أو الإناث أو المسنين أنهم لا يستطيعون تقديم الحماية لهم، لذا يشعرون بدرجة خوف مرتفعة، وهذا ما أشارت له دراسات عديدة (Jackson, 2009; Killias, 1991; Nicholas et al., 2007; Walklate, 1995; Pain & Smith, 2008).

وأضاف كرو (Crewe, 2005) إلى أن درجة الخوف من الجريمة لدى الفرد تزداد كلما كان لديه أفراد ضعفاء وذكر منهم "المسنين، والأطفال، والإناث لاسيما المراهقات، والنساء الحوامل، والمعاقين"، فيشعرون بالعجز عن حماية أنفسهم وممتلكاتهم.

7.2.10.2 خبرة الضحايا وعلاقتها بالخوف من الجريمة

تشير هذه الجزئية إلى مدى أن يكون الفرد قد تعرض لفعل إجرامي مسبق بشكل مباشر أو غير مباشر. وهي من الأسباب المهمة التي تؤدي للخوف من الجريمة (Jackson, 2005)، لكن هناك فرق بين كون الفرد ضحية الفعل الإجرامي بشكل مباشر وتسمى الخبرة المباشرة، أو أحد أفراد أسرته، أو أصدقائه، أو جيرانه، قد كانوا ضحايا لفعل إجرامي، أو سمع من المحيطين به عن أفعال إجرامية أدت لزيادة درجة الخوف لديه وتسمى الخبرة الغير مباشرة (Bissler, 2003). وقد أطلقت ستافرو (Stavrou, 1993) مصطلح تجربة الإيذاء على خبرة الفرد في التعرض لعمل إجرامي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأشارت دراسات عديدة (البداينة، 2001; Banks, 2005; Klein, 1998; Otis, 2007; Pain, 2006; Sacco, 1993; Schafer et al., 2006; 1997) إلى أن هناك ارتباطاً بين خبرة الضحايا في تعرضهم لفعل إجرامي ودرجة الخوف من الجريمة، إذ أن درجة الخوف من الجريمة تزداد كلما كان للفرد تجربة في العمل الإجرامي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

8.2.10.2 إدراك خطورة العمل الإجرامي وعلاقته بالخوف من الجريمة

أشارت دراسات عديدة إلى أن إدراك الخطورة مرتبط بالمشاعر (Bissler, 2003; Farrall & Gadd, 2004; Hough, 2004; Wynne, 2008).

فالأفراد الذين يعتقدون أنهم على مستوى عالٍ من الخطورة مع احتمال أن يكونوا من ضحايا الجريمة يشعرون بعدم الأمان ودرجة الخوف لديهم مرتفعة، وذلك ما أظهرته نتائج دراسات (البداينة، 2001; Carvalho & Lewis, 2003; Gibson et al., 2002; Jackson, 2009; Lee, 2007; May et al., 2008.; Miethe & Lee, 1984; Sur, 2012) ولي كل على حدة (Lane, 2002; Lee, 1982) توقع الخطورة، والتي تعني توقع الفرد لخطر الإيذاء والقلق بأن يصبح ضحية لفعل إجرامي، مع توقع درجة خطورة متفاوتة حسب الفعل الإجرامي وواقع المجتمع.

ويقول وينكل (Winkel, 1998) إلى أن توقع الخطورة وإدراكها قد تكون لفعل إجرامي مباشر على الفرد نفسه، أو غير مباشر على أقربائه أو أصدقائه أو جيرانه.

وأشارت دراسات (Otis, 2007; Schafer et al., 2006; Stephen et al., 2007) إلى أن إدراك الفرد خطورة تعرضه لفعل إجرامي، وتوقع الخطورة تزداد ما بين أفراد الأقليات، خاصة في الدراسات التي تهتم بالعرق، كالفارق ما بين البيض والسود في توقع الخطورة وإدراكها.

9.2.10.2 نوع العمل الإجرامي وعلاقته بالخوف من الجريمة

أشارت لهذا الموضوع الدراسات السابقة وذلك في تناولها لأنواع الأفعال الإجرامية ومدى تأثيرها على الخوف من الجريمة حيث أظهرت (البداينة، 2001; May; Carvalho & Lewis, 2003; et al., 2008; Innes, 2004; Jackson, 2009; Jackson, 2004; Shibata et al., 2011) أن جميع أنواع الجرائم تسبب الخوف لدى المواطنين، وتتصدرها جرائم السطو على المنازل، والسرقة أو النشل، والقتل، والاعتداء على الممتلكات، والاعتداءات الجنسية أو الاغتصاب عند الإناث.

وفي دراسة كرو (Crewe, 2005) في تناولها لأنواع الأفعال الإجرامية ومدى تأثيرها على الخوف من الجريمة، كانت جريمة القتل هي أكثر الجرائم التي تشكل الخوف لدى الأفراد. كما أفادت دراسات (Jackson, 2005; Miethe & Lee, 1984) إلى أن جميع أنواع الجرائم تشكل نفس درجة الخوف عند الأفراد في تناولها لأنواع الأفعال الإجرامية.

3.10.2 علاقة الخوف من الجريمة بالدعم الاجتماعي

يتفاوت الخوف بين المجتمعات، فنجد أقل في المجتمعات المحلية الصغيرة المترابطة والمتماسكة، والتي أطلق عليها كرو (Crewe, 2005) المجتمعات "الصلبة". وقد تحدث لويس (Lewis, 1996) عن التفكك الاجتماعي وعلاقته بزيادة الخوف من الجريمة لدى الأفراد. وأشار نيومان وجست (Neuman & Just, 1992) إلى الإنهيار الاجتماعي والذي يفقد فيه المجتمع مقومات الترابط والتماسك والدعم الاجتماعي لأفراده بين مؤسساته الرسمية والغير رسمية، مما يزيد من درجة الخوف من الجريمة لدى الأفراد. ويشير عبدالله وآخرون (Abdullah et al., 2012) إلى أن العلاقة الجيدة ما بين السكان تقلل الخوف لديهم.

وأشارت العديد من الدراسات (Bottoms, 2007; Hale, 1996; Hurd, 1989; Johnston, 2001; Kershaw, 2000; Vanderveen, 2006) إلى أهمية ودور شبكات الدعم الاجتماعي في الحد من الخوف لدى أفراد المجتمع.

ومصادر الدعم الاجتماعي المتوفرة للفرد نوعان رسمي، وغير رسمي (الشقيرات وأبوالعين، 2001)، فالدعم الاجتماعي الرسمي يتمثل في العديد من المؤسسات، كالشرطة والمؤسسات الرسمية الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الأهلية والخدماتية والصحية التعليمية والأندية الرياضية. أما الدعم الاجتماعي غير الرسمي فيتمثل في الأسرة والأقارب والجيران والأصدقاء.

ودعت دراسات عديدة (Girling et al., 1998; Johnston, 2001; Kershaw, 2000, Rose & Clear, 1998) الشرطة إلى توثيق العلاقة مع الأفراد من خلال البرامج والأنشطة لزيادة ثقة الفرد بها، فأشارت نتائجها إلى أنه كلما زادت ثقة الفرد بالشرطة كلما قل شعوره بالخوف من الجريمة.

وفي السياق نفسه دعت دراسات (Hirst, 1994; Johnston, 2001; Kullberg et al., 2009; Siliverman & Giustina, 2001) الشرطة إلى توفير دوريات أمن تنتشر في الأحياء والمناطق خاصة بالليل، وفي المناطق البعيدة، وذلك لحفظ الأمن والنظام، وإشعار المواطنين بعدم الخوف. في السياق نفسه أكدت دراسة تروجانويكز (Trojanowicz, 1998) على الشيء نفسه، وقت دعت لأن تكون الدوريات الشرطية راجلة، لأنها تشعر المواطنين بالأمن بشكل أكبر؛ لاحتماية بناء علاقة ما بين المواطنين والشرطة تشعرهم بالأمان.

وقد أظهرت نتائج دراسات (Amie & Dennis, 2005; Clarke & Goldstein, 2002; Innes, 2004; Lewis, 1996; Skogan & Hartnett, 1997) الرسمية كالشرطة والمؤسسات المجتمعية المختلفة، قادرة على توفير الدعم الرسمي لأفراد المجتمع وسد احتياجاته، مع حفظ النظام، زادت ثقة الفرد بها وقلت درجة الخوف من الجرائم لديه. وفي السياق نفسه تحدث سلفرمان وجيوستين (Silverman & Giustina, 2001) عن مصطلح الشرطة المحلية المجتمعية، والتي تقوم بأنشطة مجتمعية متكررة، كالاتصالات المستمرة مع المواطنين، والتشاور معهم في وضع خطط مجتمعية لحفظ النظام. والتخطيط والتشاور مع المؤسسات المجتمعية المحلية والبلديات لتحقيق الهدف نفسه.

كما وضع جولدستين (Goldstein, 1990) نظرية "الشرطة المجتمعية"، فافتراض أن الحد من الخوف من الجريمة، وردع وقوعها، يقع على عاتق مسؤولية الشرطة وضباطها فيجب أن يكونوا

مرئيين للمواطنين في مختلف المناطق، ليسهل الوصول إليهم، والاستعانة بهم عند الحاجة، وإقامة علاقة جيدة مع المواطنين.

وفي إطار الدعم الاجتماعي غير الرسمي وعلاقته بالخوف من الجريمة تشير دراسات (Killias, 1991; Maljevic, 2002; O'Shea, 2006; Ross & Jang, 2000 Sur, 2012) إلى أن الخوف من الجريمة لدى الفرد يقل كلما كانت مصادر الدعم غير الرسمي فعالة وقريبة منه كالأسرة، والأقارب، والأصدقاء، والجيران، من خلال العلاقات الأسرية الحميمة، والعلاقات الاجتماعية الوطيدة، فيشعر الفرد بالأمن، عندما يجدهم محيطين به.

4.10.2 علاقة الخوف من الجريمة بالبيئة الاجتماعية

تساءل بوتومز (Bottoms, 2008) هل للمكان تأثير على نشوء الجرائم وتشكيل الخوف منها؟ فتطرق بوتومز لآلية الحد من الجريمة والخوف منها في ثلاث مراحل:

الأولى: تتعلق في عملية التفكير من حيث مراقبة أنماط الجرائم وعلاقتها بالأماكن التي تتركز فيها.

الثانية: تركز على التغيير في المكان سواء من حيث التعديل فيه أو التطوير.

الثالثة: ترتبط بزيادة الدراسات والمعرفة العلمية عن علاقة المكان بالجريمة والخوف ونشر الإحصائيات.

وللبيئة الاجتماعية الناتجة عن تفاعل الإنسان مع البيئة أوجه كثيرة تؤثر في زيادة أو نقصان الخوف من الجريمة فأشارت دراسات متعددة (Abdullah et al., 2012; Davis, 1992; Shalhoup, 1995) إلى أن الأفراد الذين يسكنون في مناطق مغلقة بالبوابات يشعرون بالأمن أكثر من الذين يسكنون في مناطق تكون البوابات فيها مفتوحة، أو لا يوجد فيها بوابات.

أما دراسات (Abdullah et al., 2012; Dillon, 1994; Johnston, 2001; Kershaw et al., 2000; Shalhoup, 1995) فتؤكد أن الأفراد الذين يسكنون في منازل تحيطها أسوار عالية، أو أسلاك شائكة، ويمتلكون أقفال محكمة للأبواب، والنوافذ محمية بقضبان حديدية، تكون درجة الخوف لديهم أقل.

وأشارت دراسات (Bissler, 2003; Newman, 1972; Pain, 2000) إلى أن الأحياء أو المناطق التي تتمتع بمراقبة من يدخل ويخرج من الحي مراقبة طبيعية، من خلال طريقة تصميم

المباني أو مراقبة الكترونية من خلال الكاميرات، فإن ذلك يعطي مؤشراً للشعور بالأمن وعدم الخوف لدى ساكنيها.

وحسب مجموعة من الدراسات (Crewe, 2005; Davis, 1999; Ferraro, 1995; Jackson, 1990; Lewis, 1996; Taylor, 1999; Gray & O'Connor, 1990; 2004)، فالمنازل القريبة من بعضها يشعر أفرادها بالأمن أكثر من تلك البعيدة عن بعضها البعض.

وينتظر سكوجان وآرثر (Skogan & Arthur, 1992) إلى أن الأحياء الداخلية في المدن أو القرى أقل انتشاراً للجريمة، وأكثر شعوراً بالأمن من الأحياء الخارجية التي تزداد فيها الجريمة ويزداد شعور ساكنيها بالخوف.

وأشارت دراسات (Davis, 1999; Hale, 1996; Saad, 2011; Pain, 2000) إلى أنه كلما اقترب المنزل من الشارع الذي يعتبر شارع رئيسي وحيوي كلما شعر ساكنوه بالخوف وكلما ابتعد عن الشارع نفسه قلت درجة الخوف عندهم.

كذلك الأشخاص الذين يمتلكون سلاحاً، أو كلباً للحراسة، أو جهاز إنذار فعال، يشعرون بالأمن وعدم الخوف، على عكس غيرهم ممن لا يمتلكون ذلك (Crewe, 2005 ; Conklin, 1975; Hale, 1996; Johnston, 2001; Kershaw, 2000; Taylor & Sally, 1990).

أما المناطق التي يسودها الظلام فسكانها يشعرون بالخوف أكثر من المناطق التي تكون مجهزة بإضاءة جيدة (Ferraro, 1995; Koskela, 1999; Ross & Jang, 2000; Winkel, 1998) لاسيما في الأزقة المظلمة التي أسماها جنكز وماير (Jencks & Mayer, 1990) "البقع المادية السوداء"، وقد تنتشر في بعض المناطق وعادةً ما تشكل مصدر خوف وقلق لدى سكان المنطقة. وفيما يتعلق بدرجة الخوف لدى سكان المناطق التي بها منازل مهجورة ونوافذ مكسورة؛ فإن سكانها يشعرون بالخوف أكثر من المناطق التي لا تحتويها (Hale, 1996; Janowitz, 1978; Wilson & Kelling, 1982).

ويؤكد كالدويل (Caldwell, 2012) بأن الفوضى الاجتماعية لها عوامل تزيد من الزعزعة وعدم الاستقرار بالمجتمع، وانهيار النظام الاجتماعي، وبالتالي شعور المواطنين بالخوف.

وتتعدد أشكال الفوضى الاجتماعية، كتدهور الوضع السياسي، إضافة للوضع الاقتصادي المتردي، وانتشار الفقر، والكثافة السكانية المتزايدة الغير متوافقة مع الإمكانيات، والمنازل العشوائية غير المنظمة، وانتشار البطالة، والتفكك الاجتماعي، والفساد الإداري، خاصة لدى الجهات التي يفترض أنها حامية للمواطنين، والتسول، وانتشار الإدمان وشرب الخمر، وكثرة تسكع الشباب، وانتشار القمامة والقاذورات، وانتشار مياه المجاري (Jackson, 2005).

11.2 أبرز الدراسات السابقة

من أبرز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الخوف من الجريمة: دراسة كالدول (Cauldwell, 2012) "الخوف من الجريمة وعلاقته بخصائص الأفراد داخل الحي والمدينة"، والتي طبقت في 12 مدينة أمريكية، واستخدمت البحث الكمي من خلال الاتصال هاتفياً لتعبئة الاستمارة، حيث بلغت العينة 9327 أسرة، وهدفت الدراسة لفحص أثر طبيعة الحي من حيث الفوضى والاضطراب، إضافة لبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية الأخرى كالجنس، العمر، مكان السكن، الطبقة الاجتماعية، الدخل، العرق، ومن أهم نتائجها، أن الأفراد الأكثر خوفاً هم الإناث وكبار السن ومن دخلهم منخفض، والسود، ومن مستوى تعليمهم متدنٍ، وساكنو المدن والمنازل المستقلة. وأظهرت الدراسة دور الفوضى الاجتماعية في زيادة الخوف من الجريمة لساكنيه، كما أظهرت دور المؤسسات الرسمية مثل الشرطة وغيرها في نشر الأمن، وتقليل درجة الخوف من الجريمة بين المواطنين.

دراسة عبدالله، صالح وساكيب (Abdullah, Salleh, Sakip & 2012) "الخوف من الجريمة في المناطق السكنية بعدم وجود بوابات أو أسوار"، والتي طبقت في خمس أحياء في ماليزيا للمقارنة فيما بينهم إذ استخدمت البحث الكمي، واستهدفت الأزواج والزوجات، وبلغت العينة 171 رب أسرة، وهدفت لفحص تأثير البيئة الاجتماعية للمنزل على الأفراد في الخوف من الجريمة، خاصة وجود بوابات رئيسية للمنزل، أو أسوار عالية، إضافة لفحص بعض المتغيرات الديموغرافية كالجنس، ومكان السكن، وقد أظهرت نتائج الدراسة، أن الإناث أكثر خوفاً من الذكور، وأن ساكني البيوت المستقلة أكثر خوفاً من ساكني الشقق. أما بالنسبة للبيئة الاجتماعية وجدت الدراسة أن المنازل التي تحاط بأسوار عالية وبوابات رئيسية يشعر ساكنوها بالأمن، وعدم الخوف، أكثر من تلك المنازل التي لا تحتوي بوابات رئيسية وأسوار عالية. كما وجدت الدراسة علاقة ما بين اقتراب المنازل من بعضها والخوف من الجريمة، فكلما اقتربت المنازل من بعضها شعر ساكنوها بالأمن

وعدم الخوف، وكلما ابتعدت عن بعضها شعر ساكنوها بالخوف، وأوصت الدراسة بالتركيز على دراسة العلاقات الاجتماعية داخل الحي، وبين الجيران لما للدعم الاجتماعي من تأثير إيجابي على المواطنين في زيادة أو نقصان درجة الخوف من الجريمة.

دراسة سكاربوروش وونوفك والارد ولينك هايسليب (Scarborough, Novak, Alarid & Like-Haislip, 2010) تقييم بعض الخصائص الفردية وخصائص الحي وعلاقتها بالخوف من الجريمة"، والتي طبقت في مدينة كانساس سيتي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت البحث الكمي من خلال الاستمارة التي تم تعبئتها هاتفياً مع عينة عشوائية بلغت 1181 أسرة، وهدفت الدراسة لمعرفة العلاقة ما بين الخوف من الجريمة وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، كالجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، وطبيعة السكن، إضافة لنوع الفعل الإجرامي، وطبيعة الحي، والدعم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي داخل الحي. وخلصت الدراسة بنتائجها إلى أن الأكثر خوفاً هم الإناث، والمسنون، ومن تعليمهم متدنٍ، وذوو الدخل المنخفض، وساكنو البيوت المستقلة. وتبعاً لنوع الجرائم فقد تصدرت جرائم السرقة، والقتل، والتحرش الجنسي، والسطو على المنازل، الجرائم الأكثر خوفاً منها لدى المواطنين. وفيما يتعلق بطبيعة الحي وعلاقته بالخوف فقد كان سكان الأحياء التي يسودها الفوضى الاجتماعية يشعرون بالخوف أكثر من تلك التي يسودها الهدوء والنظام والتماسك الاجتماعي. وأشارت الدراسة إلى أن ساكني القرى أكثر شعوراً بالأمن من ساكني المدن نظراً للترابط الاجتماعي، وفعالية الشبكات الاجتماعية فيها. وفيما يتعلق بالدعم الاجتماعي فقد أظهرت الدراسة أن الحي الذي يتمتع سكانه بعلاقة جيدة سواء فيما بينهم أو مع أجهزة الشرطة هم الأكثر شعوراً بالأمن.

دراسة كاراكوز ومكجريل وباسيبويك (Karakus, McGarrell & Basibuyuk, 2010) "الخوف من الجريمة بين المواطنين في تركيا"، والتي طبقت في مجتمع مسلم، يتشابه في بعض عاداته وتقاليده مع المجتمعات العربية. وقد تم تطبيق الدراسة في مدن تركيا وريفها لعينة عشوائية بلغت 6713، واتبع الباحثون في دراستهم البحث الكمي القائم على الاستمارة، وكان الهدف منها فحص العلاقة ما بين بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية كالعمر، الجنس، الوضع الاقتصادي، المستوى التعليمي، مكان السكن، وعلاقته بالخوف من الجريمة، إضافة لمتغيرات تأثير البيئة الاجتماعية والدعم الاجتماعي، وأظهرت نتائجها أن سكان المجتمعات الريفية لا يشعرون بوجود الفوضى الاجتماعية لذا هم راضون عن مجتمعاتهم ويشعرون بالأمن أكثر من سكان المدن الذين يشعرون بالخوف من الجريمة، والذين يعتبرون مجتمعاتهم مضطربة. وقد عزت الدراسة هذه

الفروق لتماسك المجتمع الريفي عنه في المدن وقوة الروابط الاجتماعية بينهم، وفعالية شبكات الدعم الاجتماعي، وكانت نظرتهم للدور الذي تقوم فيه الشرطة في حفظ الأمن ايجابية كون العائلية أثرت في تعزيز الأمن والنظام. بالمقابل هناك الفوضى الاجتماعية التي تميز المدن، وقلّة التماسك الاجتماعي، والنظرة السلبية لدور الشرطة في حفظ الأمن. أما فيما يتعلق بمتغير الجنس فقد وجدت الدراسة أن الإناث أكثر خوفاً من الذكور، وأظهرت الدراسة أن صغار السن كانوا أكثر الفئات خوفاً تبعاً لمتغير العمر، كما أظهرت الدراسة أن الذين يصنفون على أنهم من ذوي الدخل المنخفض، كانوا أكثر الفئات خوفاً تبعاً للوضع الاقتصادي. وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي فكانت زيادة المستوى التعليمي تقلل من درجة الخوف. كما أن الخبرة في التعرض للجريمة لعبت دوراً هاماً في زيادة الخوف كما أظهرت الدراسة. وفيما يتعلق بنوع الفعل الإجرامي ذكرت الدراسة بأن أكثر أنواع الجرائم التي تسبب الخوف لدى المواطنين هي الاعتداء على الممتلكات، القتل، السرقة.

دراسة كولبيرج ووكارلسون ولندكفست (Kullberg, Karlsson, Timpka & Lindqvist, 2009) "علاقة الخوف والقلق بالسلامة المحلية بالسويد"، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة الخوف من الجريمة بالفوضى الاجتماعية، وطبيعة العلاقة الاجتماعية داخل الحي، إضافة لبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية كالعمر، الجنس، المستوى التعليمي، طبيعة السكن، الدخل. وقد استخدمت الدراسة البحث الكمي القائم على الاستمارة التي تم توزيعها بالبريد على عينة بلغت 1390 أسرة. وقد وُزعت الاستمارات في عدة مناطق. وأظهرت النتائج بأن أكثر الفئات خوفاً هم الإناث وكبار السن ومن تعليمهم ودخلهم متدنٍ وساكنو البيوت المستقلة لاسيما تلك التي تحيطها مساحات واسعة، وفيما يتعلق بالحي فقد كان سكان الحي الذي يرتبط سكانه بعلاقات اجتماعية طيبة فيما بينهم يشعرون بالأمن، وعدم الخوف أكثر من الذين يسكنون أحياء يسودها عدم التماسك الاجتماعي. وفيما يتعلق بالفوضى داخل الحي فالأحياء التي يكثر فيها أعمال الفوضى كالكتابة على الجدران وانتشار القمامة والمتسكعين والمدمنين والإضاءة غير الجيدة للشوارع وغيرها يشعر سكانها بالخوف أكثر من تلك التي يسودها النظام والهدوء. أما دور الأمن والشرطة في ضبط السلوك غير السوي وفي حفظ السلامة، فقد تباينت المجتمعات، فمنها من رأى أن للشرطة دوراً شعر الناس من خلاله بالأمن وعدم الخوف، وكان توقعهم لأن يكونوا ضحايا لأعمال إجرامية منخفضة والعكس صحيح. وعند فحص أنواع الفعل الإجرامي التي تشكل الخوف لدى المواطنين كانت السرقة لاسيما سرقة السيارات والسطو والقتل.

دراسة جاكسون (Jackson, 2005) "الخوف من الجريمة من منظور الضعف النفسي"، وقد طبقت في بريطانيا للمقارنة بين منطقتين، أعطيتا أسماءً مستعارة وهما حي حدائق فكتوريا التي تشهد انخفاضاً كبيراً في معدلات الجريمة وسكانها من أثرياء الطبقة العليا والطبقة المتوسطة والتي يسودها النظام والهدوء، مقابل حي بيت كاترين الذي يتميز بالفوضى الاجتماعية وبمعدلات جريمة كبيرة ومعظم ساكنيها من الطبقة الدنيا والفقراء. وكانت الدراسة تهدف إلى معرفة التصورات حول المخاطر الشخصية للجريمة والقدرة على الدفاع عن النفس، وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية. واستخدمت الدراسة البحث الكمي القائم على الاستمارة لعينة عشوائية بلغت 1800 من المواطنين البالغين، وخلصت الدراسة إلى أن الفئات الأكثر خوفاً الإناث وذوي الدخل المنخفض، ومن لديهم أفراد ضعفاء في المنزل كالإناث والأطفال والمسنين، كفئات مجتمعية ضعيفة. ولم تجد الدراسة فروقاً في درجة الخوف حسب العمر. أما بالنسبة لسكان حدائق فكتوريا فقد شهدت انخفاضاً في الخوف من الجريمة وشعوراً بالأمن والرضا عن دور الشرطة في نشر القوانين، مما جعل توقعهم لاحتمالية التعرض لعمل إجرامي منخفضاً. في المقابل سكان بيت كاترين شهد ارتفاعاً كبيراً في درجة الخوف من الجريمة وعدم الشعور بالأمن كذلك عدم الرضا عن دور الشرطة في نشر القوانين مما جعل توقعهم لاحتمالية التعرض لعمل إجرامي مرتفعاً. كما وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين العلاقات الاجتماعية الجيدة ما بين سكان حدائق فكتوريا وانخفاض درجة الخوف من الجريمة مقابل العكس لدى سكان بيت كاترين.

دراسة فيتشنر وبونك (Fetchnauer & Buunk, 2005) "كيف يمكن تفسير الخوف من الجريمة بين الجنسين"، والتي تم تنفيذها في هولندا، واستخدمت البحث الكمي لعينة بلغت 610 من طلبة إحدى المدارس الثانوية وأولياء أمورهم. وهدفت الدراسة إلى فحص الفرق بين الجنسين في الخوف من الجريمة ومتغيرات اجتماعية أخرى، ومن أبرز نتائجها أن الإناث أكثر خوفاً من الذكور رغم أنهم أقل عرضة للفعل الإجرامي على حد سواء بين الطلبة أو أولياء أمورهم. كما أن الأفراد الذين لديهم تجربة أو خبرة في التعرض لعمل إجرامي يشعرون بالخوف أكثر من الذين لم يتعرضوا لفعل إجرامي. وفيما يتعلق بإدراك خطورة التعرض لفعل إجرامي، فالأفراد الذين يعتقدون أنهم معرضون لفعل إجرامي سواء عليهم بشكل مباشر، أو غير مباشر يشعرون بالخوف أكثر من الأشخاص الذين لا يعتقدون أنهم معرضون لفعل إجرامي. أما بالنسبة لأكثر الجرائم التي يخشى الأفراد التعرض لها فقد كانت السطو على المنازل، والسرقة، والاعتداءات الجنسية عند الإناث. وأخيراً أشارت الدراسة لأهمية الدعم الاجتماعي الغير رسمي في خفض درجة الخوف من الجريمة لدى الأفراد سواء من الأصدقاء أو الأقارب أو الجيران.

دراسة البداينة (2001) "أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة"، حيث طبقت على البالغين الذين يستخدمون المواصلات العامة بالعاصمة الأردنية، واستخدمت البحث الكمي، حيث تم توزيع استمارة على عينة عشوائية بلغت 1674 بنسبة 59% ذكور و41% إناث وذلك بهدف قياس بعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية المختلفة مثل الجنس، العمر، مكان السكن، المستوى التعليمي، العمل، إضافة لخبرة الضحايا، وإدراك خطورة الجريمة، وتشير النتائج إلى أن 59% يخافون أن يكونوا ضحايا لأعمال إجرامية. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية فقد كانت الإناث وصغار السن وسكان المدن وخاصة المدن الكبيرة أكثر الفئات خوفاً، ولا توجد علاقة بين متغيري العمل والمستوى التعليمي مع الخوف من الجريمة. أما بالنسبة لخبرة الضحايا فقد كان من لديهم تجربة سابقة من خلال تعرضهم لفعل إجرامي يشعرون بالخوف أكثر من غيرهم ممن ليس لديهم أي تجربة، أما فيما يتعلق بإدراك خطورة التعرض لفعل إجرامي فالأفراد الذين يعتقدون أنهم معرضون لفعل إجرامي سواء عليهم بشكل مباشر أو غير مباشر يشعرون بالخوف أكثر من الأشخاص الذين لا يعتقدون أنهم معرضون لفعل إجرامي. وقد كانت جرائم السطو أكثر الجرائم التي يخشون التعرض لها.

دراسة شلهوب (Shalhoub, 1995) "الخوف من الجريمة في حي الأرمن بالقدس"، وهي دراسة مقارنة استهدفت المسنين الذين يعيشون داخل الدير الكنيسة الأرمنية، والذي اعتبرته الباحثة المكان المغلق، ويتميز بوجود بوابات تضبط الداخلين والخارجين ليلاً ونهاراً للدير، مع وجود المسئولين عن سلامة الحي وأمنه إضافة للمشرفين على الاعتناء بالمسنين. وفي المقابل المسنين الذين يعيشون داخل البلدة القديمة بالقدس ويعيشون داخل بيوتهم وحدهم، الذي اعتبرته الباحثة المكان المفتوح، حيث يمكن فيه الدخول للمنازل بسهولة، سواء من البوابات غير المحكمة أو من على الأسطح غير المؤمنة، كما لا يوجد حرس للحي، والأرزقة داخل الحي غير مضاءة جيداً، ولا يوجد من يهتم برعايتهم في معظم الأوقات. وقد بلغت عينة الدراسة 129 مسناً ومسنة. 64 يعيشون في البيئة المغلقة 65 يعيشون في البيئة المفتوحة. وكان عدد الإناث مقابل الذكور 82 مسنة مقابل 47 مسناً. وهدفت الدراسة لمعرفة تأثير البيئة المفتوحة والمغلقة على خوف الفرد من الجريمة. كما قامت الدراسة بالمقارنة بين البيئة المفتوحة والبيئة المغلقة لدى المسنين. وخلصت إلى أن المسنين يعتبرون من أكثر الفئات شعوراً بالخوف تبعاً لمتغير العمر مع أنهم الأقل عرضة للعمل الإجرامي، والإناث أكثر خوفاً من الذكور تبعاً لمتغير الجنس، وأن المسنين المقيمون في البيئة المفتوحة يشعرون بالخوف من الجريمة بنسبة أكبر بلغت 100% مقابل نسبة 32.8% ممن يسكنون في المناطق المغلقة. كما كانت درجة الخطورة في توقع حدوث فعل إجرامي ضد المسنين في البيئة

المفتوحة مرتفعة، ويرجع ذلك حسب تفسير الباحثة لطبيعة البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، والانتماء للمكان الذي يعيشون فيه وذلك نظراً لوجود شبكات دعم اجتماعي رسمية وغير رسمية. دراسة ساكو (Sacco, 1993) "الدعم الاجتماعي والخوف من الجريمة"، والتي طبقت في كندا، واستخدمت البحث الكمي القائم على الاستمارة لعينة عشوائية بلغت 489 مواطناً. وهدفت لمعرفة علاقة الدعم الاجتماعي غير الرسمي الموجه للفرد بموضوع الخوف من الجريمة، إضافة لمتغيرات ديموغرافية واجتماعية كالجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، وخبرة الضحايا في التعرض لعمل إجرامي. وخلصت نتائجها إلى أن الفئات الأكثر خوفاً هم الإناث وكبار السن وذوي الدخل والتعليم المتدنيين، كذلك من كان لديه تجربة في التعرض للعمل الإجرامي بشكل مباشر أو غير مباشر. أما فيما يخص الدعم الاجتماعي غير الرسمي وجدت الدراسة أنه كلما حصل الفرد على شبكة دعم اجتماعي غير رسمي بشكل دائم من الأسرة والأصدقاء والجيران، كانت لديه درجة الخوف من الجريمة أقل، خاصة عند تعرض الفرد للصدمات والآلام.

دراسة شينج (Change, 1990) "الخوف من الجريمة في الصين"، والتي تم تطبيقها في الصين، واستخدمت البحث الكمي المبني على توزيع الاستمارة للعينة التي بلغت 12652 مواطناً. وهدفت لمعرفة تأثير الشرطة في درجة الخوف من الجريمة لدى المواطنين، إضافة لمتغيرات ديموغرافية كالجنس، والعمر. وخلصت بنتائجها إلى أن الإناث والمسنيين أكثر الفئات خوفاً، وفيما يتعلق بدور الشرطة في بث الأمن بين المواطنين والحد من الخوف، فهو مرتبط بأمريين:

الأول: إدراك الفرد لخطورة الجريمة، وارتباط ذلك بالخوف الحقيقي منها والذي يتعلق بطلبهم المساعدة من الشرطة.

الثاني: انتشار الفوضى الاجتماعية، والتي تتعلق بوجود أعمال تخريب أو متسكعين أو متسولين. وتظهر الدراسة أنه كلما زاد دور الشرطة في حفظ النظام ومنع الفوضى كلما قل الخوف من الجريمة.

دراسة غراي وأوكنور (Gray & O'Connor, 1990) "الخوف والقلق من الجريمة في المجتمعات الريفية الأسترالية"، والتي استخدمت البحث الكمي المبني على الاستمارة في جمع البيانات من العينة، وهدفت إلى معرفة تأثير الجماعة أو الأقارب أو شبكات الدعم الاجتماعي في الريف الأسترالي، إضافة لمتغيرات ديموغرافية كالجنس، العمر، ومكان السكن. وكانت نتيجة الدراسة تشير إلى أن الإناث والمسنيين وساكني المدن أكثر الفئات خوفاً، وفيما يتعلق بشبكات الدعم

الاجتماعي بالقرى، فقد كان لها تأثير عالٍ في خفض درجة الخوف من الجريمة بين المواطنين، إضافة للرضا والثقة والانتماء للمجتمع، والتي تتأثر بعدد الأقارب والأصدقاء من حول الفرد، إضافة للعلاقة الجيدة ما بين الجيران.

12.2 التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض بعض الدراسات التي تناولت موضوع الخوف من الجريمة في مناطق مختلفة من العالم يتبين أن معظم تلك الدراسات هي دراسات غير عربية تم إجراؤها في المجتمعات الأمريكية والأوروبية، والتي تختلف في بنائها الاجتماعي عن المجتمع الفلسطيني، كما اعتمدت على واحد من مقاييس فحص الخوف من الجريمة، التي تم الإشارة إليها سابقاً، دون اعتمادها جميعها أو الدمج فيها. وقد أجمعت معظم الدراسات السابقة على استخدام البحث الكمي للوصول إلى نتائجها، والقائم على توزيع الاستمارة على عينة الدراسة. كذلك فقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة على فحص التباين بين متغيرات ديموغرافية، أو متغيرات اجتماعية وأخرى تتعلق بالبيئة الاجتماعية والدعم الاجتماعي دون الجمع فيما بينها.

وانطلاقاً من أن لكل بلد ظروفه وطبيعته الخاصة به، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من نتائج تلك الدراسات، حيث يتضح أن موضوع الدراسة مهم في المجتمع الفلسطيني ولم ينال الاهتمام من الباحثين، بحيث تعتبر الدراسة الحالية هي الأولى التي تتناول موضوع الخوف من الجريمة في المجتمع الفلسطيني.

وقد تقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اعتماد البحث الكمي القائم على الاستمارة، وقد اختلفت مع الدراسات السابقة في تناولها لمقياس درجة الخوف من الجريمة، حيث أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت على واحد من مقاييس فحص الخوف من الجريمة، إلا أن الدراسة الحالية قامت بالدمج بين المقاييس المعتمدة لقياس الخوف من الجريمة وتطوير أداءه تجمع بينهم.

كذلك لم تتناول الدراسات السابقة متغيرات ديموغرافية واجتماعية متعددة، بل اقتصرت على متغيرات قليلة، لكن الدراسة الحالية اعتمدت عديد من المتغيرات الديموغرافية، والاجتماعية، إضافة لمتغيري الدعم الاجتماعي، والبيئة الاجتماعية، والذي يعتبر عنصر قوة في الدراسة الحالية، وقد يفتح الباب ليتم التوسع أكثر في متغيرات أخرى سواء تم تناولها، أو لم يتم التطرق إليها. كذلك فقد

تم تناول متغير طبيعة العمل الذي لم تتناوله الدراسات السابقة بنوع من التركيز، مع استثناء متغير التحضر الذي لا يتناسب مع العينة المنتقاة في الدراسة الحالية، خلافاً لما تناولته بعض الدراسات السابقة.

من خلال ما تم عرضه، كان لزاماً على الباحث إجراء هذه الدراسة المهمة ليتم التعرف على حقيقة موضوع الخوف من الجريمة في المجتمع الفلسطيني كدراسة علمية تطبق للمرة الأولى.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة وإجراءاتها، وسيتم التطرق في البداية لمنهجية الدراسة، ثم مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة وخصائصها. وسيتم عرض أداة الدراسة من حيث: المبنى، والصدق الخارجي، والاتساق الداخلي لها، وثبات الأداة. وأخيراً، سيتم عرض طريقة وأساليب المعالجة الإحصائية التي اتبعتها الباحثة في الوصول لنتائج الدراسة.

1.3 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة الحالية. حيث يعتبر المنهج الوصفي التحليلي طريقة في البحث عن الحاضر للإجابة عن تساؤلات محددة دون تدخل من الباحث في ضبط المتغيرات أو إدخال معالجات جديدة، وإنما يدرس ما هو موجود (دياب، 2003). ويعرف بالتحديد أنه "المنهج الذي يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها" (الأغا، 1997: 41).

2.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس، ولمعرفة عدد العائلات في كل منطقة قام الباحث بتقديرها حسب أعداد المستفيدين من اشتراك المياه في بلدية نابلس في ضوء

تعذر الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كونه يعمل وفق مناطق عدة وليس وفق أحياء، أو شوارع، ويبلغ عدد المستفيدين من اشتراك المياه في بلدية نابلس بشكل عام حتى بداية نيسان عام 2013 حوالي 32203، حسب بلدية نابلس، 2013. تم الوصول إلى مجتمع الدراسة من خلال استخراجها من المجموع الكلي لمشاركي المياه في بلدية نابلس والبالغ 4212، وقد تم استثناء مشاركي المخيمات مخيم بلاطة، مخيم عسكر القديم، مخيم عسكر الجديد، مخيم عين بيت الماء والبالغ مجموعهم 4164 مشاركا. ليصل عدد مجتمع الدراسة إلى 37956 مشاركا. وبعد ذلك تم فرز اشتراكات المياه حسب نوع الاشتراك حيث، تم أخذ عدد المشاركين من نوع اشتراك منزلي واستثناء المشاركين من أنواع اشتراك تجاري، واشتراك صناعي، واشتراك مؤسسات تابعة للبلدية، واشتراك دوائر حكومية والبالغ مجموعهم 5753 مشاركا. ليصل عدد المجتمع المستهدف في الدراسة إلى 32203 مشاركا.

3.3 عينة الدراسة

تم اختيار العينة بطريقة عشوائية طبقية منتظمة، وذلك بتقسيم المدينة إلى خمسة أقسام شمالية، جنوبية، شرقية، غربية، وسطى، وقد كانت العينة بنسبة 2.5% من كل منطقة حسب الكثافة السكانية مناصفةً بين الذكور والإناث، أي أن حجم العينة هو 804 من مجموع مجتمع الدراسة البالغ 32203، نصفهم من الذكور وأرباب البيوت 402 والنصف الآخر من الإناث ربات البيوت 402.

وفيما يتعلق بطريقة فرز العينة، فقد تم اختيارها من كل منطقة من خلال وجود قائمة بأسماء مشاركي المياه في بلدية نابلس من كل منطقة، ومن هذه القائمة تم اختيار أرباب البيوت وفق طريقة العينة العشوائية الطبقية المنتظمة وذلك من خلال أخذ عدد أرباب البيوت في كل منطقة مقابل عدد أفراد العينة ليكون هناك تناسب بين مجتمع الدراسة 32203 وعينة الدراسة 804 وذلك في الرقم 40 بحيث، يتم اختيار فرد من القائمة عند كل 40 شخص، وبالتالي يكون الفرد الأول رقمه 1، والثاني 41 وهكذا.

وقد تم الأخذ بالحسبان أن عدد العينة في كل منطقة يتناسب مع كثافتها، أي حسب عدد أرباب البيوت في كل منطقة. بحيث، تم أخذ ذكر رب منزل في المنزل رقم 1 ومن ثم أنثى ربة منزل في المنزل رقم 41، والقيام بذلك بالترتيب على التوالي بحيث، ولم يتم أخذ رب وربة المنزل من نفس

المنزل، وذلك كون الدراسة لا تستهدف المقارنة بين أرباب البيوت في المنزل الواحد إنما المقارنة بين الذكور والإناث، ول يتم استهداف أكبر عدد ممكن من البيوت لمعرفة اتجاهات أرباب وربات البيوت لموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بتقسيم المناطق في مدينة نابلس، فقد تم تقسيمها لخمس مناطق هي: المنطقة الشرقية وتضم عدة أحياء مثل: الضاحية، المساكن الشعبية، شارع القدس، المنطقة الصناعية الشرقية، شارع الحسينية، وإسكان روجيب، المنطقة الغربية وتضم عدة أحياء: رفيديا، المخفية، المعاجين، المنطقة الصناعية الغربية، شارع حيفا، شارع 15، شارع 16، شارع المريخ، إسكان العامرية، نابلس الجديدة، وشارع تل، المنطقة الشمالية وتضم أحياء: خلة الإيمان، شارع بيكر، شارع ابن رشد، الحي النمساوي، الاتحاد، شارع الأرصاد، شارع عصيره، شارع المنجرة، طلعة البلوطات، وشارع السكة، المنطقة الجنوبية وتضم أحياء: خلة العامود، فطائر، كروم عاشور، رأس العين، طلعة الطور، شارع كشبكة، وشارع 24، المنطقة الوسطى وتضم أحياء: البلدة القديمة، الدوار، شارع فيصل، المجمع الشرقي والغربي، شارع سفيان، شارع، فلسطين، شارع حطين. وقد تم توزيع عدد أفراد عينة الدراسة مقابل عدد أرباب وربات البيوت حسب المناطق وفقاً للكثافة السكانية.

4.3 خصائص عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 804 من أرباب وربات البيوت من ساكني مدينة نابلس، وقد توزعت العينة بالأرقام والنسب حسب متغيرات الدراسة المستقلة كما هي موضحة في الجدول 1.

جدول (1): توزيع عينة الدراسة بالأرقام والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة المستقلة

النسبة المئوية	العدد	المتغيرات	
50%	402	ذكر	النوع الاجتماعي
50%	402	أنثى	
1.7%	14	19 سنة فأقل	العمر
15.8%	127	20 – 29 سنة	
30%	245	30 – 39 سنة	
23.8%	191	40 – 49 سنة	
17.8%	143	50 – 59 سنة	
10.4%	84	60 سنة فأكثر	
3.1%	25	أمي	
9.6%	77	ابتدائي	
21.3%	171	إعدادي	
26.6%	214	ثانوي	
13.1%	105	دبلوم	
26.4%	212	جامعي	
18.7%	150	الأحياء الشرقية	مكان السكن / حسب أحياء مدينة نابلس
31.1%	250	الأحياء الغربية	
14.4%	116	الأحياء الشمالية	
19.2%	154	الأحياء الجنوبية	
16.7%	134	الأحياء الوسطى	
50.4%	405	2000 شيكل فأقل	معدل الدخل الشهري
31.1%	250	2001 – 3000	
11.4%	92	3001 – 4000	
7.1%	57	4001 شيكل فأكثر	

النسبة المئوية	العدد	المتغيرات	
%10.4	84	موظف حكومي	طبيعة العمل
%14.7	118	موظف قطاع خاص	
%7.3	59	موظف قطاع أهلي	
%35.6	286	أعمال حرة	
%32	257	لا أعمل	
%3	24	الغنية	الطبقة الاجتماعية
%81	651	المتوسطة	
%16	129	الفقيرة	
%41.2	331	منزل مستقل	نوع المسكن
%58.8	473	شقة ضمن عمارة	
%19.8	159	ملتزم بشكل كامل	درجة التدبير
%27.7	223	ملتزم بشكل قوي	
%43.8	352	ملتزم بشكل متوسط	
%7.3	59	ملتزم بشكل ضعيف	
%1.4	11	غير ملتزم نهائياً	

وتُشير المعطيات الواردة في الجدول (1) حول توزيع عينة الدراسة فيما يتعلق بمتغير الجنس أن عينة الدراسة توزعت مناصفةً ما بين الذكور والإناث.

وفيما يتعلق بمتغير العمر، فقد كانت النسبة الأكبر في الفئة التي كانت بين 30-39 سنة، إذ بلغت نسبتهم 30%، ثم من كانوا في الفئة العمرية ما بين 40-49 سنة، حيث بلغت نسبتهم 23.8%، ثم من كانوا في الفئة العمرية ما بين 50-59 سنة، حيث بلغت نسبتهم 17.8%، ثم من كانوا في الفئة العمرية ما بين 20-29 سنة، حيث بلغت نسبتهم 15.8%، ثم من كان عمرهم يزيد عن 60 سنة، حيث بلغت نسبتهم 10.4%، فيما كانت النسبة الأقل من كانوا أقل من 19 سنة، حيث بلغت نسبتهم 1.7%.

وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي، فقد كانت النسبة الأكبر لمن كان مستواهم التعليمي في المرحلة الثانوية، حيث كانت نسبتهم 26.6%، ثم من كان مستواهم التعليمي في المرحلة الجامعية، حيث بلغت

نسبتهم 26.4%، ثم من كان مستواهم التعليمي في المرحلة الإعدادية، حيث كانت نسبتهم 21.3%، ثم من كان مستواهم التعليمي في مرحلة الدبلوم، حيث كانت نسبتهم 13.1%، ثم من كان مستواهم التعليمي في المرحلة الابتدائية، وقد كانت نسبتهم 9.6%، فيما كانت النسبة الأقل عند الأميين، حيث بلغت نسبتهم 3.1%.

وفيما يتعلق بمتغير مكان/ حسب أحياء مدينة نابلس وتبعاً للكثافة السكانية، فقد كانت النسبة الأكبر لسكان الأحياء الغربية، حيث بلغ عددهم 250، وقد كانت نسبتهم 31.1%، ثم سكان الأحياء الجنوبية، حيث بلغ عددهم 154، وقد كانت نسبتهم 19.2%، ثم سكان الأحياء الشرقية، حيث بلغ عددهم 150، وقد كانت نسبتهم 18.7%، ثم من هم من سكان الأحياء الوسطى، حيث بلغ عددهم 134، وقد كانت نسبتهم 16.7%، فيما كانت النسبة الأقل لسكان الأحياء الشمالية، حيث بلغ عددهم 116 وقد كانت نسبتهم 14.4%.

وفيما يتعلق بمتغير معدل الدخل الشهري لأفراد عينة الدراسة، فقد كانت النسبة الأكبر لمن كان دخلهم الشهري أقل من 2000 شيكل، حيث بلغت نسبتهم 50.4%، ثم من تراوح دخلهم الشهري بين 2001-3000 شيكلاً، حيث كانت نسبتهم 31.1%، ثم من تراوح دخلهم الشهري بين 3001-4000 شيكلاً، حيث كانت نسبتهم 11.4%، فيما كانت النسبة الأقل لمن كان دخلهم الشهري 4001 فأكثر شيكل، وقد كانت نسبتهم 7.1%.

وفيما يتعلق بمتغير طبيعة العمل، فقد كانت النسبة الأكبر لمن يعملون أعمال حرة، حيث بلغت نسبتهم 35.6%، ثم من كانوا لا يعملون، وكانت نسبتهم 32%، ثم من يعملون موظفين في القطاع الخاص، حيث بلغت نسبتهم 14.7%، ثم من يعملون موظفين حكوميين، حيث كانت نسبتهم 10.4%، فيما كانت النسبة الأقل لمن يعملون موظفين قطاع أهلي، وقد كانت نسبتهم 7.3%.

وفيما يتعلق بمتغير نوع المسكن، وكانت النسبة الأكبر لمن كانوا يسكنون في شقة ضمن عمارة، حيث كانت نسبتهم 58.8%، فيما كانت النسبة الأقل لمن كانوا يسكنون في منزل مستقل، وقد كانت نسبتهم 41.2%.

وفيما يتعلق بمتغير درجة التدخين، فقد كانت النسبة الأكبر لمن كانوا ملتزمين بالتدخين بشكل متوسط، حيث كانت نسبتهم 43.8%، ثم من كانوا ملتزمين بالتدخين بشكل قوي، وقد كانت نسبتهم 27.7%، ثم

من كانوا ملتزمين بالتدين بشكل كامل، حيث بلغت نسبتهم 19.8%، ثم من كانوا ملتزمين بالتدين بشكل ضعيف، حيث كانت نسبتهم 7.3%، فيما كانت النسبة الأقل لمن كانوا غير ملتزمين بالتدين بشكل نهائي، وقد كانت نسبتهم 1.4%.

5.3 أداة الدراسة

1.5.3 مبنى الأداة

تضمنت الدراسة ثلاثة أقسام، وهي:

- القسم الأول: المعلومات الشخصية، وتتضمن:
- 1- الجنس، وله مستويان: (ذكر، وأنثى).
 - 2- العمر، وله ستة مستويات: (أقل من 19، من 20-29، من 30-39، من 40-49، من 50-59، وأكثر من 60 سنة).
 - 3- المستوى التعليمي، وله ستة مستويات: (أمي، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، دبلوم، وجامعي).
 - 4- مكان السكن حسب أحياء مدينة نابلس، ولها خمس مستويات: (الأحياء الشرقية، الأحياء الغربية، الأحياء الجنوبية، الأحياء الشمالية، والأحياء الوسطى).
 - 5- معدل الدخل الشهري بالشيكل، وله أربعة مستويات: (أقل من 2000، من 2001-3000، من 3001-4000، وأكثر من 4001).
 - 6- طبيعة العمل، ولها خمسة مستويات: (موظف قطاع حكومي، موظف قطاع أهلي، موظف قطاع خاص، أعمال حرة، ولا يعمل).
 - 7- درجة التدين، ولها خمسة مستويات: (ملتزم بشكل كامل، ملتزم بشكل قوي، ملتزم بشكل متوسط، ملتزم بشكل ضعيف، وغير ملتزم نهائياً).
 - 8- نوع المسكن، وله مستويان: (منزل مستقل، وشقة ضمن عمارة).
 - 9- وجود أطفال في المنزل 12 سنة فأقل، وله مستويان: (نعم، لا).
 - 10- وجود إناث في المنزل 13 سنة فأكثر، وله مستويان: (نعم، لا).
 - 11- وجود مسنين في المنزل، وله مستويان: (نعم، لا).
 - 12- هل كان الشخص ضحية عمل إجرامي في الـ 12 شهر الماضية؟ وله مستويان: (نعم، لا).
 - 13- هل كان الشخص ضحية عمل إجرامي في أي وقت سابق في حياته باستثناء العام السابق؟ وله مستويان: (نعم، لا).

- 14- هل كان أحد أقارب الشخص ضحية لعمل إجرامي؟ ، وله مستويان: (نعم، لا).
- 15- هل كان أحد أصدقاء الشخص ضحية لعمل إجرامي؟ ، وله مستويان: (نعم، لا).
- 16- هل هناك احتمالية تعرض ممتلكات الشخص لعمل إجرامي؟ ، وله ثلاثة مستويات: (خطورة عالية، خطورة متوسطة، ولا يوجد خطورة).
- 17- هل هناك احتمالية تعرض الشخص نفسه لعمل إجرامي؟ ، وله ثلاثة مستويات: (خطورة عالية، خطورة متوسطة، ولا يوجد خطورة).
- 18- هل هناك احتمالية تعرض أقارب الشخص أو عائلته لعمل إجرامي؟ ، وله ثلاثة مستويات: (خطورة عالية، خطورة متوسطة، ولا يوجد خطورة).

القسم الثاني: ويتعلق بأنواع الجرائم، ويتضمن:

أكثر الجرائم التي يخشى الشخص أن يتعرض لها، سواء هو، أو أحد أفراد أسرته، والتي اشتملت على جرائم (القتل، الاختطاف، والسرقة، والنشل، واعتداء باليد، والابتزاز، والتزوير، والاعتداء الجنسي، وجرائم الانترنت)، وقد كان لكل نوع منها مستويان (نعم، ولا).

القسم الثالث: وله ثلاثة محاور:

المحور الأول: الخوف من الجريمة، ويتمثل في (18) عبارة، وله خمسة مستويات، هي: (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، وإطلاقاً).

المحور الثاني: البيئة الاجتماعية، ويتمثل في (13) عبارة، وله خمسة مستويات: (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة).

المحور الثالث: درجة الدعم الاجتماعي، ويتمثل في الدعم الاجتماعي الرسمي، وله (7) عبارات، والدعم الاجتماعي غير الرسمي، وله (5) عبارات، ولكل منهما خمسة مستويات: (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة).

2.5.3 صدق المحكمين

تم بناء وتطوير أداة الدراسة الاستبانة، خصيصاً للدراسة الحالية، وذلك بعد الإطلاع على الأدب العلمي، والمقاييس المستخدمة في الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الخوف من الجريمة، وتم التأكد من الصدق الظاهري للأداة من خلال، عرضها على ستة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الخدمة الاجتماعية، والعلوم الإنسانية، والإحصاء، من حملة الدكتوراه ومن أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، وأشار المحكمون إلى إجراء بعض التعديلات مثل،

إزالة بعض العبارات، وإضافة بعض العبارات، تغيير مستويات الإجابة في محور الخوف من الجريمة من (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)، إلى (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، إطلاقاً)، والتعديل على أسلوب صياغة بعض العبارات، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، أشار المحكمون بصلاحيّة أداة الدراسة.

3.5.3 الصدق الداخلي للأداة

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لبنود محاور الأداة، بحساب معامل الارتباط بيرسون لمحاور الاستمارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له كل عبارة، وذلك كما يظهر في الجدول (2).

جدول (2): نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط المحاور بالدرجة الكلية

المحاور	قيمة R*
المحور الأول: الخوف من الجريمة	0.744*
المحور الثاني: البيئة الاجتماعية	0.544*
المحور الثالث: الدعم الاجتماعي	0.444*

* دالة ($p \leq 0.05$).

وتم التحقق من الصدق الداخلي بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات محاور الاستمارة مع الدرجة الكلية لكل محور كما يظهر في الجدول (3).

جدول (3): نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات المحاور بالدرجة الكلية لكل محور

المحاور	الفقرات	قيمة R*
المحور الأول الخوف من الجريمة	1- أخاف من المشي أثناء النهار حتى لو كنت برفقة أشخاص آخرين.	0.442**
	2- أخاف من المشي وحيداً أثناء النهار.	0.556**
	3- أخاف من المشي بعد حلول الظلام حتى لو كنت برفقة أشخاص آخرين.	0.581**
	4- أخاف من المشي وحيداً بعد حلول الظلام.	0.683**
	5- أخاف على أسرتي أثناء تواجدهم في الشارع أثناء النهار.	0.610**
	6- أخاف على أسرتي أثناء تواجدهم في الشارع أثناء الليل.	0.574**
	7- لا أسمح لأطفالي اللعب في الشارع أثناء النهار خوفاً عليهم.	0.430**
	8- لا أسمح لأطفالي اللعب في الشارع أثناء الليل خوفاً عليهم.	0.405**
	9- أتردد في الخروج من المنزل خوفاً على أبنائي.	0.591**
	10- أخشى أن يقوم أحد بالسطو على منزلي ونحن بداخله.	0.596**
	11- أخشى أن يقوم أحد بالسطو على منزلي ونحن خارجه.	0.589**
	12- أخاف من القيام بأي استثمار اقتصادي خوفاً من التعرض للسرقة أو النصب.	0.553**
	13- أفضل عدم حمل كمية كبيرة من النقود والأشياء الثمينة خشية السرقة.	0.509**
	14- أخاف أن أترك أموالاً أو أشياء ثمينة في المنزل.	0.530**
	15- خوفي من الوقوع كضحية عمل إجرامي يمنعني من فعل أشياء أود القيام بها.	0.592**
	16- أخاف من الركوب في سيارة نقل "تكسي" بمفردي.	0.587**
	17- أخاف أن أنزل إلى السوق بمفردي.	0.536**
	18- أخاف على أفراد أسرتي، وأولادي من النزول إلى السوق بمفردهم.	0.585**
المحور الثاني البيئة الاجتماعية	1- ينتشر الشباب المتسكعون، في منطقة سكناي.	0.475**
	2- ينتشر المتسولون، في منطقة سكناي.	0.443**
	3- تنتشر في منطقة سكناي القاذورات أو القمامة أو "الزجاج المكسر على الأرض".	0.558**
	4- يوجد في منطقة سكناي بيوت مهجورة.	0.587**

0.576**	5- يوجد في منطقة سكناي ممرات ضيقة "أزقة".	
0.405**	6- لا تتوفر أجهزة إنذار في المنطقة السكنية أو العمارة التي أعيش فيها.	
0.084*	7- تتوفر ساحة كبيرة حول المنزل، أو العمارة التي أعيش فيها تفصلها عن المنازل والعمارات المجاورة.	
0.466**	8- لا يوجد حارس للحي، أو للعمارة، أو المجمع السكني الذي أعيش فيه.	
0.440**	9- لا تتوفر كاميرات مراقبة في منطقة سكناي بشكل ظاهر للمارة.	
0.298**	10- منطقة سكناي غير قريبة من الشارع الرئيسي.	
0.371**	11- لا تتوفر الإضاءة الجيدة للحي الذي أعيش فيه كالممرات الضيقة "الأزقة" أو الأرصفة.	
0.448**	12- العمارة، أو المنزل الذي أعيش فيه غير محاط بأسوار عالية، أو أسلاك شائكة، ولا يوجد به بوابة رئيسية.	
0.412**	13- لا توجد عوائق "مطبات" داخل الحي الذي أعيش فيه والمخصصة للحد من سرعة السيارات.	
0.508**	1- يتوافر مركز شرطة قريب من منطقة سكناي.	المحور الثالث الدعم الاجتماعي
0.461**	2- تنتشر الشرطة سواء الراجلة أو الدوريات في منطقة سكناي.	
0.431**	3- يتوافر خط ساخن مجاني طوال الوقت يمكن الاستعانة به في حال وقوع أي حادث إجرامي.	
0.506**	4- يتوافر مركز صحي قريب من منطقة سكناي.	
0.435**	5- يسكن شخص مسئول بالقرب من منطقة سكناي يحظى بحماية رسمية.	
0.558**	6- تتوفر مؤسسات اجتماعية في منطقة سكناي.	
0.567**	7- يتوافر متطوعون يعملون في المؤسسات الاجتماعية في منطقة سكناي.	
0.205**	8- تربطني علاقة جيدة مع الجيران من حولي.	
0.351**	9- يسكن أقارب وأشخاص من حولي أستطيع اللجوء إليهم عند الحاجة.	
0.297**	10- أجد أسرتي من حولي عندما أحتاج إلى المساعدة.	
0.358**	11- يوجد أشخاص من حولي أعتمد عليهم وأثق بهم.	
0.364**	12- أعيش في المنزل ضمن أسرتي الكبيرة "العائلة الممتدة".	

** دالة (p ≤ 0.01).

* دالة (p ≤ 0.05).

يتضح من الجدول (3)، أن معظم الفقرات مرتبطة مع الدرجات الكلية للمحاور المنتمية إليها ارتباطاً موجباً، وكانت جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية (p ≤ 0.01)، ما عدا الفقرة 7

من محور البيئة الاجتماعية حيث كان ارتباط بيرسون فيها ضعيف ولم يتم حذفها كونها ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $p \leq 0.05$). تشير بشكل عام، إلى توفر الاتساق الداخلي لفقرات المحور والدرجة الكلية لنفس المحور، وبالتالي يمكن الحكم بصدق عبارات أداة الدراسة.

4.5.3 ثبات الأداة

تم استخراج معامل ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معادلة (كرونباخ - ألفا) كمؤشر للاتساق الداخلي وذلك لكل بُعد من أبعاد الدراسة على حدة، ومن ثم للأداة ككل، ويبين الجدول رقم (4) قيمة معامل ثبات المحور وعدد العبارات فيه، ومعامل ثبات المقياس ككل.

جدول (4): قيمة معامل ثبات العبارات لكل محور ولجميع المحاور: (N=804)

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات
الأول: درجة الخوف من الجريمة	18	0.861*
الثاني: البيئة الاجتماعية	13	0.621*
الثالث: الدعم الاجتماعي	12	0.672*
الدرجة الكلية	43	0.758*

* دالة ($p \leq 0.05$).

من خلال قراءة نتائج جدول (4)، المتعلقة بقيمة معامل ثبات العبارات لكل محور ولجميع المحاور، فقد دلت النتائج على تمتع المقياس عامة بمعامل ثبات مقبول (0.758)، وإن قيم معامل الثبات لعبارات كل محور من المحاور الخمسة ايجابية (أكثر من قيمة 0.60)، وذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $p \leq 0.05$)، الأمر الذي يُعزز الثقة باستخدام الأداة، وصدق نتائجها التي تقي بأغراض البحث العلمي.

6.3 توزيع الاستبانة

بعد الانتهاء من بناء وتطوير الاستبانة بحيث أصبحت جاهزة للتوزيع، بدأ توزيعها وتعبئتها، وقد استمرت عملية جمع البيانات مدة شهرين، منذ بداية شهر حزيران 2013، حتى نهاية شهر تموز 2013.

وقد شارك في توزيعه الاستبانة فريق من المتطوعين والبالغ عددهم أربع متطوعين وخمس متطوعات، وقام الباحث بتعريفهم بالدراسة، والهدف الذي تسعى له من خلال الاستبانة، وذلك بواسطة تحليل الاستبانة، ومراجعتها، والتأكد من أنهم أصبحوا على دراية تامة بكل فقراتها.

وكانت عملية جمع البيانات في المناطق تتم من خلال، توجه زوج من المتطوعين متطوع ومتطوعة في الوقت نفسه، حيث يقوم المتطوع بتعبئة الاستبانة مع رب المنزل، في حين كانت تقوم المتطوعة بتعبئة الاستبانة مع ربة المنزل.

وقد تعدد الباحث إشراك المتطوعات الإناث في عملية جمع البيانات، من أجل، تقادي رفض ربات البيوت تعبئة الاستبانة، ولسهولة دخولهن للمنزل، ولإشعار ربات البيوت بالطمأنينة أثناء تعبئة الاستبانة والحصول على نتائج أصدق. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار أهمية أرباب أو ربات البيوت وعدم قدرتهم على تعبئة الاستبانة من خلال قراءتها لهم من قبل الباحث أو المتطوعين ومحاولة توضيح ما يصعب عليهم بموضوعة.

وفيما يتعلق بالوصول إلى مكان سكن العينة بشكل سريع، فقد تم الاستعانة بأحد العاملين بقسم الجباية في بلدية نابلس، وذلك لتحديد مكان الشخص المستهدف بشكل دقيق، ليسهل الوصول إليه. الأمر الذي ساهم في جمع البيانات في وقت سريع.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الباحث قام بتقييم الاستثمارات وفقاً لرقم العينة في قوائم المشتركين في بلدية نابلس، كذلك اعتمد نفس الرقم في أثناء تفريغ الاستثمارات في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار رقم 20 (SPSS/ Version 20)، وذلك لسهولة الرجوع إليه في حال كان هناك معلومة ناقصة، أو معلومة غير واضحة، كذلك لتيسير تعديل أي خطأ يحصل أثناء تفريغ البيانات.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت الباحث أثناء توزيع الاستبانة، فقد تمثلت في: عدم وجود فرد العينة في المنزل والاضطرار للعودة له مرة أخرى، الأمر الذي اقتضى أن يتم جمع البيانات في الفترة المسائية، وأيام الجمعة والسبت، كونها الفترة التي يتم تواجد معظم المواطنين في منازلهم. كذلك من الصعوبات إقناع أفراد العينة بتعبئة الاستبانة، والذي كان يستهلك الوقت الطويل من الباحث ومن المتطوعين، كذلك صعوبة الوصول للشخص المستهدف ضمن العينة، إما لعدم تحديد

مكان سكنه بدقة من موظف الجباية، أو لحصوله على اشتراك جديد، بحيث لم يقم موظف الجباية بزيارته وتحديد مكانه. كذلك طبيعة مدينة نابلس الجبلية، والتي كانت تحتاج إلى جهد كبير من الباحث والمتطوعين في الوصول إلى العينة، سواء في الأدرج الطويلة، أو المناطق الوعرة.

7.3 المعالجة الإحصائية

لفحص صحة فرضيات الدراسة، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وهذه المقاييس والاختبارات هي:

1- الإحصاء الوصفي، وذلك لحساب التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، واستخدام مقاييس النزعة المركزية، والتشتت (متوسط حسابي وانحراف معياري).

2- معامل الثبات (كرونباخ ألفا)، وذلك لقياس ثبات الأداة.

3- معامل ارتباط بيرسون، لحساب صدق الاتساق الداخلي للمحاور، وقياس معامل الارتباط بين فقرات كل محور، والدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه، وإيجاد معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كل محور من محاور الأداة والدرجة الكلية لها.

4- اختبار "ت"، للعينات المستقلة كالجنس واختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه "نوفان"، لفحص الفروق في درجة الخوف من الجريمة والتي تعزى لمتغيرات ديموغرافية كالعمر ومتغيرات مرتبطة بخبرات أرباب البيوت في مجال الجرائم.

5- معامل الارتباط بيرسون، وذلك للتعرف على اتجاه وقوة الارتباطات القائمة بين الدرجة الكلية للخوف من الجريمة والدرجة الكلية للدعم الاجتماعي، ثم الدرجة الكلية للبيئة الاجتماعية.

6- نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وقد تم استخدام الانحدار البسيط من أجل فحص أثر كل واحد من المتغيرات المستقلة (الدعم الاجتماعي والبيئة الاجتماعية) على الدرجة الكلية للخوف من الجريمة كمتغير تابع، وتم استخدام طريقة الانحدار المتعدد بطريقة التدرج، وبهدف فحص المتغيرات الأكثر تنبؤًا بالمتغير التابع (الدرجة الكلية للخوف من الجريمة)، وقد تم استخدامه لفحص العلاقة بين مستويات البيئة الاجتماعية والدعم الاجتماعي وبين درجة الخوف من الجريمة.

7- اختبار شيفيه البعدي، لفحص مصدر الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعات نفس المتغير المستقل كمتغير التدين.

8- اختبار ذو ذيلين، الذي تم استخدامه لفحص فرضيات الدراسة، كفرضيات صفرية غير موجهة.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث في موضوع الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت، حيث يتم أولاً، عرض استجابات أرباب البيوت تجاه الخوف من الجريمة، ثم بيان تأثير كل من المتغيرات المستقلة في هذه الاتجاهات. كذلك، يتم فحص تأثير خوف أرباب البيوت أن يكونوا ضحية التعرض لأنواع محددة من الجرائم على درجة خوفهم من الجريمة، وأخيراً، يتم فحص معاملات أثر العوامل المرتبطة بالبيئة الاجتماعية، والعوامل المرتبطة بالدعم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، كل على حدة في الخوف من الجريمة.

1.4 النتائج المرتبطة بادراك أرباب البيوت الخوف من الجريمة

سؤال الدراسة: كيف يدرك أرباب البيوت الخوف من الجريمة في مدينة نابلس؟
تم قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة نحو محاور الخوف من الجريمة، وهي موضحة حسب الجدول (5).

جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أرباب البيوت نحو محاور الخوف من الجريمة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأول: الخوف من الجريمة	2.519	0.769
الثاني: البيئة الاجتماعية	3.143	0.590
الثالث: الدعم الاجتماعي		
الرسمي	2.404	0.791
غير الرسمي	3.831	0.738
الدرجة الكلية	2.999	0.5442
الدرجة الكلية	2.887	0.379

يظهر، من خلال ملاحظة بيانات الجدول (5) أن مقياس استجابة أرباب البيوت لمحاور الخوف من الجريمة كانت متوسطة ($M=2.89$, $SD=0.38$)، وعند ملاحظة قيمة المتوسطات الحسابية لكل محور نجد أن القيمة الأكثر ارتفاعاً هي قيمة محور البيئة الاجتماعية ($M=3.14$, $SD=0.59$)، وهي تدل على درجة استجابة متوسطة. أما عند التطرق لمحور الدعم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، فقد كانت درجة الاستجابة لتوفر الدعم الاجتماعي الرسمي هي ($M=2.40$, $SD=0.79$) وتدل على عدم الموافقة، وتوفر الدعم الاجتماعي غير الرسمي بدرجة ($M=3.83$, $SD=0.74$) وتدل على الموافقة. أما قيمة المتوسط الحسابي لمحور الخوف من الجريمة فكانت $M=2.52$, ($SD=0.77$)، وتدل هذه النتيجة على استجابة أقل من المتوسط.

بعد ذلك تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أرباب البيوت نحو فقرات محور الخوف من الجريمة، حيث يوضح ذلك جدول (6).

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة نحو الخوف من الجريمة (N=804)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أخاف من المشي أثناء النهار حتى لو كنت برفقة أشخاص آخرين.	1.27	0.66
2	أخاف من المشي وحيداً أثناء النهار.	1.43	0.88
3	أخاف من المشي بعد حلول الظلام حتى لو كنت برفقة أشخاص آخرين.	1.78	1.24
4	أخاف من المشي وحيداً بعد حلول الظلام.	2.54	1.64
5	أخاف على أسرتي أثناء تواجدهم في الشارع أثناء النهار.	2.58	1.52
6	أخاف على أسرتي أثناء تواجدهم في الشارع أثناء الليل.	3.71	1.46
7	لا أسمح لأطفالي اللعب في الشارع أثناء النهار خوفاً عليهم.	3.34	1.63
8	لا أسمح لأطفالي اللعب في الشارع أثناء الليل خوفاً عليهم.	4.24	1.31
9	أتردد في الخروج من المنزل خوفاً على أبنائي.	2.34	1.42
10	أخشى أن يقوم أحد بالسطو على منزلي ونحن بداخله.	2.01	1.36
11	أخشى أن يقوم أحد بالسطو على منزلي ونحن خارجه.	2.71	1.52
12	أخاف من القيام بأي استثمار اقتصادي خوفاً من التعرض للسرقة أو النصب.	2.53	1.54
13	أفضل عدم حمل كمية كبيرة من النقود والأشياء الثمينة خشية السرقة.	3.25	1.61
14	أخاف أن أترك أموالاً أو أشياء ثمينة في المنزل.	3.10	1.63
15	خوفي من الوقوع كضحية عمل إجرامي يمنعني من فعل أشياء أود القيام بها.	2.50	1.53
16	أخاف من الركوب في سيارة نقل "تكسي" بمفردي.	1.86	1.35
17	أخاف أن أنزل إلى السوق بمفردي.	1.56	1.11
18	أخاف على أفراد أسرتي وأولادي من النزول إلى السوق بمفردهم.	2.61	1.52

من نتائج الجدول (6) يتبين أن الدرجة الكلية للمحور هي أقل من درجة الحيادية $M=2.52$, $(SD=0.77)$ وتدل هذه النتيجة على استجابة أقل من المتوسط. وإذا لاحظنا فقرات المحور وماهية العبارة التي حصلت الاستجابة الأكثر ارتفاعاً فنجدها في العبارة الثامنة "لا أسمح لأطفالي اللعب في الشارع أثناء الليل خوفاً عليهم"، حيث حصلت على درجة متوسط حسابي $(M=4.24, SD=1.31)$ ، تليها العبارة السادسة "أخاف على أسرتي أثناء تواجدهم في الشارع أثناء الليل" والتي حصلت على درجة متوسط حسابي $(M=3.71, SD=1.46)$ تليها العبارة السابعة "لا أسمح لأطفالي اللعب في الشارع أثناء النهار خوفاً عليهم" حصلت على درجة متوسط حسابي $(M=3.34, SD=1.63)$ ، وهذه العبارات الثلاث كانت هي التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أكثر ارتفاعاً، وهذه القيم تعني أن لأرباب البيوت درجة خوف نحو الجريمة أعلى في حالة الحديث عن تواجد أفراد الأسرة خارج البيت في ساعات الليل خاصة.

في المقابل، نلاحظ العبارات التي حصلت على درجة متوسطات حسابية أقل وهي: العبارة الأولى "أخاف من المشي أثناء النهار حتى لو كنت برفقة أشخاص آخرين"، حصلت على استجابة منخفضة $(M=1.27, SD=0.66)$ ، تليها العبارة الثانية "أخاف من المشي وحيداً أثناء النهار" حصلت على درجة متوسط حسابي $(M=1.43, SD=0.88)$ ، وتليها العبارة السابعة عشر "أخاف أن أنزل إلى السوق بمفردي" حصلت على درجة متوسط حسابي منخفضة أيضاً $(M=1.56, SD=1.11)$ ، حيث تعني هذه القيم درجة منخفضة من الخوف نحو الجريمة في ساعات النهار.

2.4 النتائج المرتبطة بالفروق في استجابات أرباب البيوت تبعاً للمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير الجنس.

جدول (7): نتائج اختبارات للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغير الجنس

مستوى الدلالة	قيمة "t"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	درجة الخوف
*0.000	-8.612	0.704	2.295	402	ذكر	الجنس
		0.767	2.743	402	أنثى	

* دالة (p ≤ 0.05)

يلحظ من الجدول (7) أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في درجة الخوف من الجريمة، بالنسبة لمتغير الجنس، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. حيث كانت الفروق لصالح الإناث بمجموع المحاور.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05 ≤ α) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغير العمر.

جدول (8): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير العمر

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الخوف من الجريمة
*0.000	14.873	8.106	5	40.529	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.545	798	434.907	داخل المجموعات	
			803	475.435	المجموع	

* دالة (p ≤ 0.05)

تشير المعلومات الواردة في الجدول (8) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في الخوف من الجريمة لدى أفراد العينة تعزى لمتغير العمر، وبالتالي يتم رفض الفرضية

الصفريّة وقبول الفرضية البديلة. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في درجة الخوف من الجريمة، تعزى لمتغير العمر وذلك كما هو واضح في الجدول (9).

جدول (9): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير العمر.

60 وما فوق	50 – 59	40 – 49	30 – 39	20 – 29	أقل من 19	العمر	
						أقل من 19	درجة الخوف من الجريمة
					-0.0718	20 – 29	
				-0.1877	-0.2596	30 – 39	
			-0.2163	-0.4041*	-0.4760	40 – 49	
		-0.0495	-0.2659*	-0.4537*	-0.5255	50 – 59	
	-0.3189	-0.3685*	-0.5849*	-0.7727*	-0.8445*	60 فأعلى	

* دالة (p ≤ 0.05)

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول (9) أن الفروق في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت في الدرجة الكلية، تعزى لمتغير العمر كانت دالة إحصائية بين أرباب البيوت أعمار أقل من 19 عاماً و60 عاماً وأكثر لصالح المجموعة الأولى. كما كانت درجة الخوف لدى الأعمار 20-29 مقارنة بالأعمار فوق 40 عاماً لصالح المجموعة الأولى، أما درجة الخوف لدى أرباب البيوت في العمر 30-39 مقارنة بالأعمار فوق 50 عاماً فقد كانت لصالح المجموعة الأولى، وكانت درجة الخوف في الأعمار 40-49 مقارنة بالأعمار 60 وما فوق لصالح المجموعة الأولى؛ أي أن درجة الخوف من الجريمة تزيد كلما انخفضت أعمار أرباب البيوت.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير منطقة السكن، حسب مناطق مدينة نابلس.

جدول (10): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير مكان السكن حسب أحياء مدينة نابلس

الخوف من الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية	بين المجموعات	4.018	4	6.025	4.211	0.147
	داخل المجموعات	471.418	799	0.196		
	المجموع	475.435	803			

* دالة (p ≤ 0.05)

تشير المعلومات في الجدول (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت، تعزى لمتغير مكان السكن، وهنا يتم قبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05 ≤ α) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

جدول (11): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير سنوات التعليم

الخوف من الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية	بين المجموعات	9.861	5	1.972	3.380	*0.005
	داخل المجموعات	465.575	798	0.583		
	المجموع	475.435	803			

* دالة (p ≤ 0.05)

تُشير المعلومات الواردة في الجدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في الخوف من الجريمة لدى أفراد العينة تعزى لمتغير سنوات التعليم، وبالتالي يتم رفض

الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في درجة الخوف من الجريمة تعزى لمتغير سنوات التعليم، وذلك كما هو واضح في الجدول (12).

جدول (12): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير سنوات التعليم.

أكاديمي	دبلوم	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	أمي	سنوات التعليم	
						أمي	درجة الخوف من الجريمة
					-0.1827	ابتدائي	
				0.3207	0.1379	إعدادي	
			-0.0256	0.2951	0.1123	ثانوي	
		0.1263	0.1007	0.4215*	0.2387	دبلوم	
	-0.0537	0.0726	0.0470	0.3678*	0.1850	جامعي	

* دالة (p ≤ 0.05)

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول (12) أن الفروق في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت في الدرجة الكلية تعزى لمتغير سنوات التعليم كانت بين أرباب البيوت الذين أنعموا شهادة المرحلة الابتدائية، وهؤلاء الذين أنعموا الدبلوم لصالح حاصلّي الدبلوم.

كما كانت الفروق دالة إحصائياً بين درجة الخوف لدى أرباب البيوت الذين أنعموا الابتدائي، وبين الذين أنعموا الشهادة الأكاديمية لصالح المجموعة الأخيرة، أي أن درجة الخوف تزيد كلما ارتفعت سنوات التعليم وبالتطرق لثلاث مجموعات فقط.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α ≤ 0.05) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير الدخل.

جدول (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير الدخل الشهري

الخوف من الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدالة الإحصائية
الدرجة الكلية	بين المجموعات	7.391	3	2.464	4.211	*0.006
	داخل المجموعات	468.045	800	0.585		
	المجموع	475.435	803			

* دالة (p ≤ 0.05)

تشير المعلومات الواردة في الجدول (13) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت، تعزى لمتغير الدخل الشهري، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في درجة الخوف من الجريمة تعزى لمتغير الدخل الشهري، وذلك كما هو واضح في الجدول (14).

جدول (14): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير الدخل الشهري.

الدخل	أقل من 2000	2001 – 3000	3001 - 4000	4001 فأكثر	درجة الخوف من الجريمة
أقل من 2000					
3000 – 2001	0.1590				
4000 – 3001	-0.0139	-0.1729			
4001 فأكثر	-0.1876	-0.3467*	-0.1737		

* دالة (p ≤ 0.05)

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول (14) أن الفروق في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت في الدرجة الكلية تعزى لمتغير الدخل الشهري كانت دالة إحصائياً بين أرباب البيوت

الذين دخلهم الشهري 2001-3000 وبين المجموعة التي دخلها الشهري 4001 فأكثر لصالح المجموعة الأولى.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير عمل أرباب البيوت.

جدول (15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير طبيعة العمل

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الخوف من الجريمة
*.000	5.949	3.417	5	17.085	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.574	798	458.351	داخل المجموعات	
			803	475.435	المجموع	

* دالة ($p \leq 0.05$)

تُبين المعلومات الواردة في الجدول (15) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تعزى لطبيعة العمل، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في درجة الخوف من الجريمة تعزى لمتغير طبيعة العمل، وذلك كما هو واضح في الجدول (16).

جدول (16): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير طبيعة العمل.

بدون عمل	أعمال حرة	موظف قطاع أهلي	موظف قطاع خاص	موظف حكومي	الدخل	درجة الخوف من الجريمة
					موظف حكومي	
				0.1775	موظف قطاع خاص	
			-0.0339	0.1436	موظف قطاع أهلي	
		-0.2701	-0.3040*	-0.1265	أعمال حرة	
	0.2531*	-0.01693	-0.0508	0.1266	بدون عمل	

* دالة (p ≤ 0.05)

تُظهر المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول (16) أن الفروق في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت في الدرجة الكلية تعزى لمتغير طبيعة العمل كانت دالة إحصائياً بين أرباب البيوت الذين يعملون في الأعمال الحرة، وبين الذين يعملون في القطاع الخاص لصالح المجموعة الثانية. كذلك، تتوفر فروق دالة إحصائياً بين المجموعة، التي تعمل أعمالاً حرة، وبين الذين هم بدون عمل لصالح المجموعة الأخيرة.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير التدين.

جدول (17): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير التدين

الخوف من الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية	بين المجموعات	13.032	4	3.258	5.630	*.000
	داخل المجموعات	462.403	799	0.579		
	المجموع	475.435	803			

* دالة (p ≤ 0.05)

تشير المعلومات الواردة في الجدول (17) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تعزى لدرجة التدخين، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في درجة الخوف من الجريمة تعزى لدرجة التدخين، وذلك كما هو واضح في الجدول (18).

جدول (18): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير درجة التدخين.

غير ملتزم	ملتزم ضعيف	ملتزم متوسط	ملتزم قوي	ملتزم كامل	درجة الالتزام بالدين	
					ملتزم كامل	درجة الخوف من الجريمة
				0.2479*	ملتزم قوي	
			-0.0100	0.2378*	ملتزم متوسط	
		-0.2575	0.2474	0.4954*	ملتزم ضعيف	
	-0.5232	-0.5232	-0.2757	-0.0277	غير ملتزم	

* دالة ($p \leq 0.05$)

تُشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول (18) أن الفروق في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت في الدرجة الكلية، التي تعزى لمتغير درجة التدخين كانت دالة إحصائياً بين أرباب البيوت، الذين عدوا أنفسهم كمتدنيين بشكل كامل وبين الذين عدوا أنفسهم ملتزمين بالتدخين بشكل قوي لصالح المجموعة الثانية. كما، تتوفر فروق دالة إحصائياً بين المجموعة التي صنفت نفسها كمتدنيين بشكل كامل وبين الذين درجوا أنفسهم كمتوسطي التدخين لصالح المجموعة الثانية. كما، تتوفر فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لدرجة الخوف لمجموعة المتدنيين بشكل كامل، وبين الذين عدوا أنفسهم كضعيفي التدخين لصالح المجموعة الثانية، تعني هذه النتائج أن درجة الخوف ترتفع بانخفاض درجة التدخين لدى أرباب البيوت، ما عدا أرباب البيوت الذين كانوا غير ملتزمين بالتدخين.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير نوع السكن.

جدول (19): نتائج اختبارات للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغير نوع السكن

مستوى الدلالة	قيمة "t"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
0.581	0.553	0.792	2.537	402	مستقل	نوع السكن
		0.750	2.506	402	شقة	

* دالة (p ≤ 0.05)

يلاحظ من الجدول (19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في درجة الخوف من الجريمة، بالنسبة لمتغير نوع السكن، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية بشأن هذا المتغير المستقل.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير وجود أفراد ضعفاء في أسر أرباب وربات البيوت، والأفراد الضعفاء هم الأطفال دون سن 12 سنة، والإناث بعمر 13 سنة فأكثر، والمسنين.

جدول (20): نتائج اختبارات للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغيرات وجود أفراد "ضعفاء" في الأسرة

مستوى الدلالة	قيمة "t"	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير	
*0.001	3.200	0.749	2.585	506	نعم	أطفال 12 سنة فأقل في الأسرة
		0.791	2.407	298	لا	
0.742	0.330	0.764	2.619	427	نعم	إناث في الأسرة 13 سنة فأكثر
		0.760	2.405	377	لا	
0.559	0.585	0.813	2.566	184	نعم	مسنون في الأسرة
		0.764	2.514	620	لا	

* دالة (p ≤ 0.05)

يلاحظ من الجدول (20) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في درجة الخوف من الجريمة في وجود أفراد ضعفاء في أسر أرباب وربات البيوت، وذلك فقط في جانب الأطفال دون سن 12 سنة حيث وجودهم في الأسرة يزيد من درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت. أما في حالة وجود أفراد ضعفاء في أسر أرباب وربات البيوت (فيما يتعلق بالإناث بعمر 13 سنة فأكثر، والمسنيين) فلا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية بشكل جزئي.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير خبرة الضحايا، أي خبرة أرباب وربات البيوت في التعرض لفعل إجرامي سواء الخبرة المباشرة أو الغير مباشرة.

جدول (21): نتائج اختبارات للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغيرات "ضحايا لفعل إجرامي"

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة
ضحية لفعل إجرامي 12 الشهر الأخيرة	نعم	83	2.566	0.585	0.559
	لا	721	2.514		
ضحية لفعل إجرامي في حياتك باستثناء 12 شهراً الأخيرة	نعم	109	2.610	1.330	0.184
	لا	695	2.505		
أقارب ضحية لفعل إجرامي	نعم	134	2.624	1.724	0.085
	لا	670	2.498		
أصدقاء ضحية لفعل إجرامي	نعم	133	2.669	2.464	*0.012
	لا	671	2.489		

* دالة ($p \leq 0.05$)

يلاحظ من الجدول (21) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في درجة الخوف من الجريمة تبعاً لمتغير خبرة الضحايا، وذلك في الخبرة الغير مباشرة فيما يتعلق بتعرض

أصدقاء أرباب وربات البيوت لعمل إجرامي، أما في وجود خبرة ضحايا مباشرة أو غير مباشرة مع الأقارب فلا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية بشكل جزئي.

الفرضية الحادي عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير درجة الخطورة في احتمالات تعرض أرباب وربات البيوت لفعل إجرامي، ضد ممتلكاتهم، أو ضد ذاتهم، أو ضد أفراد في الأسرة لديهم.

جدول (22): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لاحتمالات التعرض لفعل إجرامي

الخوف من الجريمة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
احتمال التعرض لجرائم ضد ممتلكاتي	بين المجموعات	61.014	2	30.507	58.965	*0.000
	داخل المجموعات	414.421	801	0.517		
	المجموع	475.435	803			
احتمال التعرض لجرائم ضدي	بين المجموعات	82.560	2	41.280	84.163	*0.000
	داخل المجموعات	392.875	801	0.490		
	المجموع	475.435	803			
احتمال التعرض لجرائم أفراد أسرتي	بين المجموعات	68.812	2	34.406	67.775	*0.000
	داخل المجموعات	406.624	801	0.508		
	المجموع	475.435	803			

* دالة ($p \leq 0.05$)

تُشير المعلومات الواردة في الجدول (22) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (عند المستوى $\alpha \leq 0.05$) في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تعزى لدرجة الخطورة في احتمالات تعرض أرباب وربات البيوت لفعل إجرامي، ضد ممتلكاتهم، أو ضد ذاتهم، أو ضد أفراد في الأسرة لديهم، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخرج

اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في درجة الخوف من الجريمة، وذلك كما هو واضح في الجدول (23).

جدول (23): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير احتمالات التعرض لفعال إجرامي.

المتغيرات	درجة التعرض لفعال إجرامي	خطورة عالية	خطورة متوسطة	لا توجد خطورة
ضد ممتلكاتي	خطورة عالية			
	خطورة متوسطة	-0.0595		
	لا توجد خطورة	-0.5988*	-0.5393*	
ضدي	خطورة عالية			
	خطورة متوسطة	-0.0642		
	لا توجد خطورة	-0.7487*	-0.6845*	
ضد أبناء أسرتي	خطورة عالية			
	خطورة متوسطة	0.0770		
	لا توجد خطورة	-0.5697*	-0.6467*	

* دالة (p ≤ 0.05)

تُبين المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول (23) أن الفروق في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت في الدرجة الكلية تعزى لإمكانيات تعرض أرباب البيوت لفعال إجرامي كانت دالة إحصائياً. وتُظهر هذه النتائج أن درجة الخوف من الجريمة ترتفع بارتفاع خطورة التعرض لفعال إجرامي سواء كان ذلك ضد كل من الممتلكات أو الذات أو أفراد آخرين في الأسرة، أي أن درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت الذين عبروا عن درجة عالية في خطورة التعرض لفعال إجرامي كانت أعلى من المجموعات الأخرى، من الذين عبروا عن درجة خطورة متوسطة، أو بعدم وجود خطورة تعرض لفعال إجرامي، سواء ضد الممتلكات، أو الذات، أو أفراد آخرين في الأسرة.

الفرضية الثاني عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير الخوف من التعرض لفعال إجرامي سواء عليهم أو على أحد أفراد أسرته وذلك حسب نوع الفعل الإجرامي.

قبل فحص الفرضية لا بد من الإشارة إلى استجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغيرات نوع الفعل الإجرامي من حيث ترتيبها حسب الأكثر تكراراً.

جدول (24): استجابة أرباب البيوت كضحايا لفعل إجرامي" وفق نوع الفعل الإجرامي"

الترتيب	أنواع الفعل الإجرامي	العدد	النسبة المئوية%
1	سرقة	445	55.3
		359	44.7
2	نشل	396	49.3
		408	44.7
3	اعتداء باليد	321	39.9
		483	60.1
4	اختطاف	306	38.1
		498	61.9
5	ابتزاز	251	31.2
		553	68.8
6	تزوير	240	29.9
		564	70.1
7	جرائم الانترنت	237	29.5
		567	70.5
8	قتل	188	23.4
		616	76.6
9	اعتداء جنسي	161	20
		643	80

من خلال ملاحظة الجدول (24) نجد أن أعلى الجرائم التي يخاف أن يتعرض لها رب أو ربة المنزل سواء هم، أو أحد أفراد أسرته كانت على الترتيب: السرقة، النشل، اعتداء باليد، اختطاف، ابتزاز، تزوير، جرائم الانترنت، قتل، اعتداء جنسي. والآن سيتم فحص الفرضية الثاني عشرة.

جدول (25): نتائج اختبارات للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغيرات "ضحايا لفعال إجرامي" وفق نوع الفعل الإجرامي

قيمة "t" *	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	خشية رب الأسرة أن يكون هو أو أحد أفراد أسرته ضحية حسب نوع الفعل الإجرامي	
10.776	0.726	2.868	306	نعم	اختطاف
	0.716	2.305	498	لا	
9.833	0.712	2.976	188	نعم	قتل
	0.731	2.380	616	لا	
10.967	0.728	2.768	445	نعم	سرقة
	0.705	2.210	359	لا	
0.284	0.723	2.785	396	نعم	نشل
	0.724	2.260	408	لا	
9.427	0.709	2.817	321	نعم	اعتداء باليد
	0.744	2.321	483	لا	
7.724	0.732	2.819	251	نعم	ابتزاز
	0.742	2.383	553	لا	
8.106	0.767	2.942	161	نعم	اعتداء جنسي
	0.733	2.413	643	لا	
8.354	0.716	2.853	240	نعم	تزوير
	0.747	2.377	564	لا	
6.601	0.706	2.785	237	نعم	جرائم انترنت
	0.767	2.406	567	لا	

* دالة (p ≤ 0.05)

يُلاحظ من الجدول (25) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير الخوف من التعرض لفعال إجرامي سواء عليهم أو على أحد أفراد أسرته وذلك حسب نوع الفعل الإجرامي، وبالتالي يتم رفض

الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة. وتُظهر النتائج أن الفرق هي دالة بين متوسطات حسابية المجموعة الأولى من الذين يخافون أن يكونوا ضحية هم أو أحد أفراد أسرّتهم لعمل إجرامي، وبين المتوسطات الحسابية وتلك المجموعة من الذين لا يخافون أن يكونوا ضحية هم أو أحد أفراد أسرّتهم لعمل إجرامي، في جميع أنواع الأفعال الإجرامية ولصالح المجموعة الأولى. أي أن درجة استجابات المجموعة التي عبرت عن خوفها من أن تكون ضحية لأي فعل إجرامي سواء عليها أو على أحد أفراد أسرّتها في الأفعال الإجرامية التسعة هي الأكثر ارتفاعاً نحو الخوف من الجريمة.

3.4 علاقة الخوف من الجريمة، بالبيئة الاجتماعية والدعم الاجتماعي

من الأهمية بدايةً فحص استجابات أرباب البيوت اتجاه فقرات محوري البيئة الاجتماعية، والدعم الاجتماعي. وجدير بالإشارة إلى أنه، تم تصميم المقياس بحيث تكون عبارات محور البيئة الاجتماعية باتجاه سالب حيث تُشير الموافقة بشدة على عدم توفر أي مقومات للبيئة الاجتماعية (درجة 5 حسب سلم ليكرت)، وتعني انعدام كامل لأمر العبارة، والعكس هو الصحيح في هذا المحور.

أما بالنسبة لمحور الدعم الاجتماعي، فصمّم المقياس بحيث تكون عباراته موجبة الاتجاه، أي أن الموافقة بشدة (درجة 5 حسب سلم ليكرت) تعني وجود دعم اجتماعي قوي، والعكس هو الصحيح في هذا المحور.

جدول (26): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيئة الاجتماعية لدى أرباب البيوت
(N: 804)

الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	العبارات	الرقم
1.438	3.155	ينتشر الشباب المتسكعون، في منطقة سكنائي.	1
1.295	2.614	ينتشر المتسولون، في منطقة سكنائي.	2
1.453	3.061	تنتشر في منطقة سكنائي القاذورات أو القمامة أو الزجاج المكسر على الأرض.	3
1.455	2.508	يوجد في منطقة سكنائي بيوت مهجورة.	4
1.454	2.383	يوجد في منطقة سكنائي ممرات ضيقة أزقة.	5
1.179	4.233	لا تتوفر أجهزة إنذار في المنطقة السكنية أو العمارة التي أعيش فيها.	6
1.558	2.902	تتوافر ساحة كبيرة حول المنزل، أو العمارة التي أعيش فيها تفصلها عن المنازل والعمارات المجاورة.	7
1.232	4.174	لا يوجد حارس للحي، أو للعمارة، أو المجمع السكني الذي أعيش فيه.	8
1.263	4.128	لا تتوفر كاميرات مراقبة في منطقة سكنائي بشكل ظاهر للمارة.	9
1.4561	2.719	منطقة سكنائي غير قريبة من الشارع الرئيسي.	10
1.297	2.374	لا تتوفر الإضاءة الجيدة للحي الذي أعيش فيه، كالممرات الضيقة الأزقة أو الأرصفة.	11
1.466	3.010	العمارة أو المنزل الذي أعيش فيه غير محاط بأسوار عالية أو أسلاك شائكة ولا يوجد به بوابة رئيسية.	12
1.480	3.599	لا توجد عوائق "مطبات" داخل الحي الذي أعيش فيه والمخصصة للحد من سرعة السيارات.	13
0.591	3.143	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول (26) بشكل عام، أن محور البيئة الاجتماعية حصل على متوسط حسابي معتدل (M=3.143, SD=.591). وبالنسبة لعبارات المحور نفسه، فقد كانت العبارة السادسة، حول "توفر أجهزة إنذار في المنطقة التي يعيش فيها رب البيت" هي التي حصلت على الاستجابة الأعلى، في حين أن العبارة الحادي عشرة حول "عدم توفر إضاءة في المنطقة" هي التي حصلت على الاستجابة الأقل.

جدول (27): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الدعم الاجتماعي الرسمي لدى أرباب البيوت (N: 804)

الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	العبارات	الرقم
1.294	2.135	يتوافر مركز شرطة قريب من منطقة سكنائي.	1
1.298	2.476	تنتشر الشرطة سواء الراجلة أو الدوريات في منطقة سكنائي.	2
1.459	2.787	يتوافر خط ساخن مجاني طوال الوقت يمكن الاستعانة به في حال وقوع أي حادث إجرامي.	3
1.491	3.153	يتوافر مركز صحي قريب من منطقة سكنائي.	4
1.184	1.947	يسكن شخص مسئول بالقرب من منطقة سكنائي يحظى بحماية رسمية.	5
1.314	2.200	تتوافر مؤسسات اجتماعية في منطقة سكنائي.	6
1.211	2.136	يتوافر متطوعون يعملون في المؤسسات الاجتماعية في منطقة سكنائي.	7
0.792	2.405	الدرجة الكلية	

تُظهر بيانات الجدول (27) أن أرباب البيوت عبروا عن استجابة غير موافقة حول وجود الدعم الاجتماعي الرسمي. وبالنسبة لعبارات المحور نفسه، فقد كانت العبارة الرابعة حول "توفر مركز صحي قريب من منطقة السكن" هي التي حصلت على الاستجابة الأعلى، بينما حصلت العبارة الخامسة "بشأن عدم وجود شخص مسؤول بالقرب من منطقة السكن" على الاستجابة الأقل.

جدول (28): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الدعم الاجتماعي غير الرسمي لدى
أرباب البيوت (N: 804)

الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	العبارات	الرقم
1.060	4.244	تربطني علاقة جيدة مع الجيران من حولي.	1
1.365	3.886	يسكن أقارب وأشخاص من حولي أستطيع اللجوء إليهم عند الحاجة.	2
0.918	4.432	أجد أسرتي من حولي عندما أحتاج إلى المساعدة.	3
1.1287	4.177	يوجد أشخاص من حولي أعتمد عليهم وأثق بهم.	4
1.6012	2.422	أعيش في المنزل ضمن أسرتي الكبيرة "العائلة الممتدة".	5
0.738	3.832	الدرجة الكلية	
0.544	2.999	الدرجة الكلية للدعم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي	

يتبين من هذه النتائج أن استجابة أرباب البيوت لوجود الدعم الاجتماعي غير الرسمي كانت عالية (M=3.832, SD=.544)، وبالنسبة لعبارات المحور نفسه، فقد كانت العبارة الثالثة التي تتحدث عن "وجود أفراد من الأسرة حول رب البيت" هي التي حصلت على المتوسط الحسابي الأعلى، بينما حصلت العبارة الخامسة والتي تتحدث حول "عيش رب البيت مع أسرته الممتدة" على المتوسط الحسابي الأقل.

قبل فحص صحة الفرضيات، نجد أن من الأكثر أهمية أولاً فحص معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للخوف من الجريمة، والدعم الاجتماعي الرسمي، والدعم الاجتماعي غير الرسمي، والبيئة الاجتماعية، وذلك حسب نتائج الجدول (29).

جدول (29) مصفوفة معاملات الارتباط بين درجة الكلية للخوف من الجريمة، لمستوى الدعم الاجتماعي والبيئة الاجتماعية (N=804)

درجة	الخوف من الجريمة	الدعم الاجتماعي الرسمي	الدعم الاجتماعي غير الرسمي	البيئة الاجتماعية
الخوف من الجريمة		0.114 *	-0.121*	0.109*
الدعم الاجتماعي الرسمي			-0.042	-0.095
الدعم الاجتماعي غير الرسمي				-0.038
البيئة الاجتماعية				

* دالة (p ≤ 0.01)

يتبين من التحليل وفق جدول (29) أن قيمة معامل الارتباط بين درجة الخوف من الجريمة ومستوى الدعم الاجتماعي الرسمي هو طردي (بقوة ضعيفة جداً) ودال إحصائياً. وبالتطرق للارتباط بين درجة الخوف من الجريمة ومستوى الدعم غير الرسمي، فتشير المعطيات إلى أن ارتفاع في درجة وجود الدعم غير الرسمي يرتبط بانخفاض درجة الخوف من الجريمة (أي ارتباط عكسي). وبالنسبة لقيمة معامل الارتباط بين مستوى الدعم الاجتماعي الرسمي وبين مستوى الدعم الاجتماعي غير الرسمي فهي قريبة للصفر. والأمر ذاته بالنسبة للارتباط بين مستوى الدعم الاجتماعي بنوعيه، والبيئة الاجتماعية فقيم المعاملات هي غير دالة إحصائياً.

الفرضية الثالث عشرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) للبيئة الاجتماعية في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت.

من أجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، كما هو موضح في الجدول (30).

جدول (30): نتائج معاملات الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة الخوف من الجريمة لمحور البيئة الاجتماعية

المتغير المستقل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة T	مستوى الدلالة
البيئة الاجتماعية	3.143	0.590	0.109	0.012	3.116	*0.002
الخوف من الجريمة	2.519	0.769				

* دالة (p ≤ 0.01)

تظهر النتائج في الجدول (30) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ للبيئة الاجتماعية في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وريبات البيوت، وهنا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. ويتبين من تحليل الانحدار البسيط وجود علاقة طردية بين البيئة الاجتماعية وبين مستوى الخوف من الجريمة ($r = 0.109, p = 0.002$).

ويتبين أيضاً، من خلال قيمة معامل التحديد، أن متغير البيئة الاجتماعية يُفسر ما نسبته 1.20% فقط من التباين الحاصل في متغير الخوف من الجريمة، وهذه نسبة منخفضة ولكنها مقبولة لأن قيمة التباين أصلاً منخفضة جداً في اتجاهات أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة.

الفرضية الرابع عشرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة الدعم الاجتماعي، على نوعيه الرسمي وغير الرسمي على درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وريبات البيوت.

من أجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، كما هو موضح في الجدول (31).

جدول (31): نتائج معاملات الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بدرجة الخوف من الجريمة لمحور الدعم الاجتماعي

مستوى الدلالة *	قيمة T	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير المستقل
*0.001	3.247	0.013	0.114	0.791	2.404	الدعم الرسمي
				0.769	2.519	الخوف من الجريمة
*0.001	-3.438	0.015	-0.121	0.738	3.831	الدعم غير الرسمي
				0.769	2.519	الخوف من الجريمة
0.418	0.810	0.001	0.029	0.544	2.999	الدرجة الكلية/ الدعم الاجتماعي
				0.769	2.519	الخوف من الجريمة

* دالة (p ≤ 0.01)

تظهر النتائج في الجدول (31) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ لدرجة الدعم الاجتماعي، على نوعيه الرسمي وغير الرسمي على درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت. وهنا يتم قبول الفرضية الصفرية.

لكن عند التطرق لنوعي الدعم الاجتماعي كل على حدة، أظهر التحليل نتائج مغايرة، حيث يتضح من تحليل الانحدار البسيط وفق جدول (31) وجود علاقة طردية بين درجة وجود الدعم الاجتماعي الرسمي وبين ارتفاع مستوى الخوف من الجريمة ($r=0.114, p=0.001$). ويتبين أيضاً من قيمة معامل التحديد أن متغير الدعم الرسمي يُفسر ما نسبته 1.30% من التباين الحاصل في متغير الخوف من الجريمة.

وبالتطرق لمتغير الدعم غير الرسمي، فبيّن التحليل وجود علاقة عكسية دالة إحصائياً بين مستوى الدعم الاجتماعي غير الرسمي وبين درجة الخوف من الجريمة ($r=-0.121, p=0.001$)، حيث يُفسر هذا المتغير ما نسبته 1.50% من التباين الحاصل في درجة الخوف من الجريمة.

هل يمكن التنبؤ بدرجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت، من خلال البيئة الاجتماعية ومستوى الدعم الاجتماعي؟

لفحص الإجابة، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لفحص العلاقة بين مستويات البيئة الاجتماعية والدعم الاجتماعي وبين درجة الخوف من الجريمة، كما هو موضح في الجدول (32).

جدول (32): تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين مستويات البيئة الاجتماعية والدعم الاجتماعي وبين درجة الخوف من الجريمة (N=804)

ملخص النموذج*	النماذج	معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) (R^2)	الخطأ المعياري للتحديد	القيمة الفائية (F)	أنوفا
1	0.121 (أ)	0.015	0.764	11.818	مستوى الدلالة *0.001
2	0.162 (ب)	0.026	0.761	10.860	*0.000
3	0.200 (ت)	0.040	0.755	11.070	*0.000

* دالة ($p \leq 0.01$)

* المتغير التابع: الدرجة الكلية للخوف من الجريمة.

(أ) لكل من (القيمة الثابتة) ومتغير (الدعم غير الرسمي).

(ب) لكل من (القيمة الثابتة) ومتغير (الدعم غير الرسمي) ومتغير (الدعم الرسمي).

(ت) لكل من (القيمة الثابتة) ومتغيرات (الدعم غير الرسمي) (الدعم الرسمي) (البيئة الاجتماعية).

يوضح الجدول (32) نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستخدام الطريقة التدريجية (Stepwise)، ويتضح منه أن أقوى المتغيرات في التأثير هو متغير الدعم غير الرسمي، وبلغ معامل التحديد للنموذج الأول (0.015)، أي أن قدرة النموذج في تفسير التباين في اتجاهات أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبلغ (1.5%)، وهي دالة إحصائية. كما تُشير نتائج تحليل التباين "ف" إلى معنوية النموذج عند مستوى دلالة (0.05). وارتفعت نسبة التفسير بعد تضمين متغير "الدعم الرسمي" في المعادلة، ليصبح مجموع ما يفسره هذان المتغيران، من فروق في درجة الخوف من الجريمة ما نسبته (2.6%).

وهذه النتيجة دالة وفق نتائج تحليل التباين للنموذجين، وفي حال إضافة متغير البيئة الاجتماعية للمعادلة، حيث فسر متغير البيئة الاجتماعية ما نسبته 1.20% من التباين الحاصل في متغير

الخوف من الجريمة، فيصبح مجموع ما يفسره النماذج الثلاثة ما نسبته (4.0%) من التباين في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت، وقد كان الخطأ المعياري للتقدير أقل ما يمكن في النماذج الثلاثة.

وتُعزز هذه النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية بين مستوى الدعم الاجتماعي والبيئة الاجتماعية ودرجة الخوف من الجريمة. وبالتالي، فهي تدعم تأثير المتغيرات الثلاثة معاً في تفسير التباين القائم في اتجاهات أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة حتى ولو كانت نسبة بسيطة تبلغ (4%)، حيث يبقى العديد من المتغيرات الأخرى التي لم يتم فحصها في الدراسة ومن الممكن أن يكون لها تأثير في تفسير التباين، خصوصاً فيما يتعلق بالتأثير الخارجي على المواطنين كالاحتلال والمستوطنين ودخول الغرباء.

ويعزز ما سبق صحة الفرضية التي تقضي بوجود تأثير معنوي لمستوى الدعم الاجتماعي على نوعيه (كل على حدة) وللبيئة الاجتماعية على درجة الخوف من الجريمة.

4.4 حدود الدراسة وصعوباتها

1.4.4 حدود الدراسة

- 1- الحدود المكانية: والمتمثلة بمدينة نابلس باستثناء المخيمات والقرى المحاذية لها.
- 2- الحدود البشرية: والمتمثلة بجميع أرباب وربات البيوت المستفيدين من اشتراك المياه في بلدية نابلس "حسب نوع الاشتراك المنزلي"، والمنتشرين في مناطق مدينة نابلس الخمسة والبالغ عددهم (32203) والموضحين في جدول رقم (1).
- 3- الحدود الزمنية: المتمثلة في الفترة الزمنية لهذه الدراسة، والتي تحددت في الفترة الواقعة بين العامين 2012 و2013.

2.4.4 صعوبات الدراسة

حتى وصلت الدراسة إلى ما خرجت به من نتائج وتوصيات فقد واجهت صعوبات تم تجاوزها أو التغلب عليها أو التعامل معها، ومن أهمها:

- 1- إن موضوع الخوف من الجريمة هو موضوع حديث لم يسبق بحثه في فلسطين، وبالتالي لم تتوفر دراسات سابقة أو إحصائيات محلية تشير إلى مدى الخوف المجتمعي من الجريمة.

2- الدراسات العربية في موضوع الخوف من الجريمة كانت محدودة جداً، لذا فمعظم التراث العلمي في موضوع الخوف من الجريمة الذي تناولته الدراسة الحالية كان أجنبياً، إذ كان من الصعب المقارنة بين المجتمعات التي طبقت فيها الدراسات السابقة والدراسة الحالية لاختلاف الثقافات.

3- صعوبة الوصول إلى بعض أفراد العينة في مناطق سكنهم خاصة في أحياء "البلدة القديمة، وحي رأس العين، وحي خلة العامود" لعدة اعتبارات:
الأول: كثافة السكان فيها.

الثاني: انتقال البعض للسكن حديثاً في حي ما وعدم معرفتهم من قبل الساكنين.

الثالث: اشتراك المياه في البلدية يكون مسجلاً باسم شخص لكن المستفيد منه شخص آخر وهذا الأمر يستدعي إعادة توزيع للعينة في المنطقة المستهدفة.

الرابع: عدم تواجد بعض أفراد العينة في المنزل لاسيما الذكور، مما اضطرنا للعودة إليهم في الفترات المسائية أو أيام العطل الرسمية.

4- عدم تقبل بعض أفراد العينة تعبئة الاستمارة، فرباب البيوت لم يتقبلن هذا خوفاً من التعامل مع الغرباء، وقد تم تجاوز هذه المشكلة بالاستعانة بمتطوعات، للسماح لهن بالدخول للمنزل، أما أرباب البيوت فكان عدم التقبل نتيجة عدم قناعته بالموضوع أو انشغاله، وقد تم تجاوز هذه المشكلة من خلال أخذ موعد يستطيع فيه تعبئة الاستمارة، وفي حال تعذرت سبل الإقناع يتم الانتقال للاسم الذي يليه في كشف أسماء العينة حسب المشتركين في اشتراك المياه في بلدية نابلس في المنطقة المستهدفة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى فحص موضوع الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس وفق أربعة محاور:

أولاً: علاقة الخوف من الجريمة بالمتغيرات الديموغرافية وهي (الجنس، العمر، مكان السكن حسب أحياء مدينة نابلس).

ثانياً: علاقة الخوف من الجريمة بالمتغيرات الاجتماعية وهي (المستوى التعليمي، نوع السكن، الدخل، طبيعة العمل، مستوى التدين، وجود أفراد ضعفاء في الأسرة، خبرة الضحايا في تعرضهم لعمل إجرامي بشكل مباشر أو غير مباشر، إدراك خطورة العمل الإجرامي، نوع الفعل الإجرامي).

ثالثاً: علاقة الخوف من الجريمة بدرجة الدعم الاجتماعي للفرد سواء الرسمي والغير رسمي.

رابعاً: علاقة الخوف من الجريمة مع مستوى البيئة الاجتماعية.

وقد جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

1.5 مناقشة سؤال الدراسة المركزي

كيف يدرك أرباب البيوت الخوف من الجريمة في مدينة نابلس؟

لقد كانت استجابة أرباب وربات البيوت لدرجة الخوف من الجريمة متوسطة، مما يدل على وجود درجة خوف من الجريمة لدى أفراد العينة، سواء على أنفسهم أو على أفراد من أسرهم، مع اختلاف في درجات الخوف ومستوياته؛ لذا فإن الخوف من الجريمة ليس ظاهرة معزولة بفئة أو

متغير أو منطقة معينة، بل هو واقع موجود لدى جميع أفراد مجتمع العينة بدرجات متفاوتة تبعاً للظروف المحيطة بالفرد. وهذا ما اتفقت عليه نتائج الدراسة الحالية مع نتائج جميع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الخوف من الجريمة كدراسات (Cauldwell, 2012; Gibson et al., 2002; Jackson, 2009; Karakus et al., 2010; Kullberg et al., 2009; Matthews et al., 2011; Pain, 2000; Siliverman & Giustina, 2001)، والتي أظهرت وجود درجة خوف من الجريمة لدى الأفراد تبعاً للمجتمعات التي طبقت بها وهذه الدرجة ترتفع وتخفض بحسب واقع المجتمع، والظروف المحيطة بالفرد.

وهكذا فإن الخوف من الجريمة يعتبر قضية بارزة لا بد من التركيز عليها، إذ أن درجة الخوف الحقيقية لدى أفراد عينة الدراسة لا تتناسب مع معدلات الجريمة الواقعة في مدينة نابلس، وذلك من منطلقين:

الأول: ما أشارت له طوقان (2012) في أن الجرائم المبلغ عنها في مدينة نابلس أقل بكثير من الجرائم الواقعة، أي أن هناك العديد من الجرائم التي تقع ولا يبلغ عنها أو لا تصل للشرطة. الثاني: وجود فارق بين درجة الخوف من الجريمة ومدى الجريمة الحقيقية في منطقة ما وهو ما يسمى "الأرقام السوداء" كما أشار إليه مايهيو ومونغ (Mayhew & Mayng, 1992)، أي أن نسبة الخوف من الجريمة لدى المواطنين أعلى من نسبة الجرائم الواقعة، نتيجة أن الشخص يكون مدركاً لمخاطر الجرائم؛ لذا يخاف منها.

من هنا نستطيع القول؛ بأنه يمكن للعينة المختارة في الدراسة تمثيل واقع أرباب وربات البيوت في مدينة نابلس، كونها لا تقتصر على فئة معينة تبعاً لمتغير ما، بل تناولت مختلف الفئات التي تمثل المجتمع بمختلف المناطق. وقد أظهرت العينة درجة متوسطة في الاستجابة نحو محور الخوف من الجريمة، ويرجع ذلك إلى كون المجتمع الفلسطيني عامةً هو مجتمع مترابط متماسك متجانس يقدم أفرادهم الدعم والمساندة لبعضهم البعض بدرجات متفاوتة وهذا العامل يؤدي دوراً كبيراً في تقوية شعورهم بالأمن والأمان وعدم الخوف.

ولو ركزنا النظر على مدينة نابلس نرى الترابط الأسري ما زال تأثيره كبيراً بين الأفراد، كذلك فقد حافظت المدينة على توارث العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعزز صلة الرحم، واحترام الجار والخوف عليه، والتواصل الاجتماعي المستمر، والعديد من المؤشرات التي سيتم التركيز عليها في محوري الدعم الاجتماعي، والبيئة الاجتماعية.

وعند دراسة عبارات محور الخوف من الجريمة في درجة استجابة أرباب وربات البيوت، كانت العبارات الأكثر استجابة على الترتيب: لا أسمح لأطفالي باللعب في الشارع أثناء الليل خوفاً عليهم، أخاف على أسرتي أثناء تواجدهم في الشارع أثناء الليل، لا أسمح لأطفالي باللعب في الشارع أثناء النهار خوفاً عليهم. في المقابل كانت العبارات الأقل استجابة على الترتيب: أخاف من المشي أثناء النهار حتى لو كنت برفقة أشخاص آخرين، أخاف من المشي وحيداً أثناء النهار، أخاف على أفراد أسرتي وأولادي من النزول إلى السوق بمفردهم.

نلاحظ هنا أن أرباب البيوت تزداد درجة الخوف لديهم عند قدوم الليل خاصة على أبنائهم الأطفال والإناث، إذ تعتبر أوقات ما بعد الظلام "الليل" أكثر الأوقات خوفاً لديهم؛ لعدة اعتبارات منها: الإضاءة غير الجيدة في مناطق عديدة، واعتقادهم أن معظم الأعمال الإجرامية تحدث في الليل، وخشيتهم من عدم وجود أحد باستطاعته تقديم المساعدة لهم في حال تعرضوا لأي مكروه، وذلك لأن عدد قليل من المواطنين ينزلون، أو يتواجدون في الشارع أثناء الليل، كذلك فإن معظم المحلات التجارية تغلق أبوابها في أوقات مبكرة، أي قبل حلول الظلام. كما تكثر في الليل ظاهرة السيارات المسرعة، والتي قد تشكل خوفاً لدى الأفراد؛ لخشيتهم من أن يتعرض أحد أفراد أسرهم لحادث سير.

ومن الأفكار السائدة لدى بعض المواطنين، أن من يتواجد في الليل بدون سبب طارئ لاسيما في الأوقات المتأخرة هم أولئك الشباب المتسكعون الذين يشكلون مصدر خوف وقلق لهم.

وأخيراً هناك أسباب تتعلق بالاحتلال فمعظم الاقتحامات الإسرائيلية تحدث أثناء الليل، كما أن هذه النتائج تتفق مع نتيجة الدراسات السابقة (البداينة، 2001؛ Change, 2001; Abdullah et al., 2012; 1990; Fetchenhauer & Buunk, 2005; Gray & O'connor, 1990; Sacoo, 1993; Scarborough et al., 2010; Shalhoub, 1995) حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن أوقات الليل هي أكثر الأوقات التي يشعر فيها الأفراد بالخوف، والتي تعتبر أساساً لقياس الخوف من الجريمة لدى الأفراد في مقياس مسح الجريمة الوطني الأمريكي (NCS)، والذي استخدمته معظم الدراسات السابقة، فهو مقياس أحادي الاتجاه يقيس مدى خوف الفرد من السير ليلاً خوفاً من الوقوع ضحية، حيث قامت الدراسة الحالية باستخدامه بعد تطويره والتعديل والإضافة عليه ليتناسب مع واقع المجتمع الفلسطيني.

في المقابل لم يشكل وقت النهار خوفاً لدى أرباب البيوت، سواء بتواجدهم وحدهم أو مع أشخاص آخرين، إذ يتواجد الأفراد في أوقات النهار بشكل عام بكثرة في الشارع، وجميع المحلات التجارية مفتوحة، وهناك انتشار مكثف لأفراد الشرطة، بحيث يستطيع الشخص أن يلجأ لأيٍ منهم في حال التعرض لأي أذى.

وفيما يتعلق بانخفاض درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت على أفراد أسرهم عند تواجدهم في الأسواق، يمكن التعليق على ذلك من حيث، أن المركز التجاري للمدينة بشقية الشرقي والغربي تغلق المحلات التجارية فيه قبل الظلام، أي مهما تأخر أفراد الأسرة في السوق سوف يعودون بالنهاية للمنزل قبل الليل، حيث يتواجد العديد من المواطنين وأصحاب المحلات التجارية وأفراد الشرطة في مختلف أزقة وأماكن وشوارع السوق. وهم يُعتبرون شبكات اجتماعية يستطيع الفرد أن يستعين بها متى احتاج لمساعدتهم، وهذا ما يتقاطع مع مدى الترابط ما بين أفراد المجتمع ودرجة انتمائهم له؛ لذا يعتقد أرباب وربات البيوت أنه من الصعوبة على أي شخص التعرض لأحد في الأسواق التجارية فتكون درجة خوفهم على أسرهم أثناء النزول للسوق منخفضة، وهذه النتائج أشارت إليها دراسات (Crewe, 2005; Silverman & Giustina, 2001)، حيث ركزت على شبكات الدعم الاجتماعي، أو الفعالية الجماعية، والمشاركة المدنية المتبادلة بين أفراد المجتمع في الرقابة الاجتماعية المحلية، والتركيز على العمل معاً ليلاً ونهاراً، وفي مختلف الأماكن، لاسيما الأماكن التي يتواجد فيها المواطنون بكثرة، وذلك من أجل حفظ الأمن والحد من الجريمة، لتقليل درجة الخوف من الجريمة في المجتمع.

وتتقاطع هذه النتائج مع ما أشارت إليه النظريات والنماذج المفسرة للخوف من الجريمة وخاصة نظرية "النشاط الروتيني أو الرتيب" (Routine Activity Theory) لفيلسون وكوهين، حيث أشارا فيها إلى أنشطة الفرد الروتينية، وعلاقتها بوقوع ضحية للفعل الإجرامي (Felson & Cohen, 1979)، أو نظريته "أسلوب الحياة" (The Lifestyle Theory) لهندلنق وآخرون، والتي أشاروا فيها على دور الأسلوب المعتاد لحياة الفرد في وقوعه ضحية للفعل الإجرامي (Hindeling et al., 1978)، أو ما ذكره كلارك عن أهمية أخذ الحيطة والحذر، وعدم ترك فرصة للمجرم للقيام بفعله الإجرامي وإسقاط الضحايا من خلال "النظرية الموقفية للوقاية من الجريمة" (Situational crime prevention theory) (Clarke, 1992)، والتي تقاطعت مع نظرية "الاختيار المعقول والمنطقي" لكورنيش وكلارك (Clarck The Rational choice Theory) (Clarck & Cornish, 1986)، أو ما أشارت إليه نيومان في نظريتها "مساحة قابلة للدفاع" (Theory of

(Defensible Space) عن أهمية التدخل مع البيئة المحيطة لجعلها أكثر أماناً بحيث تكون صالحة للعيش بأمان (Newman, 1972).

سيتم الإشارة بنوع من التركيز على نماذج الخوف من الجريمة عند تايلر وهيل (Taylor & Hale, 1986)، حيث قدمنا ثلاثة نماذج سببية لفحص الخوف من الجريمة. وهي الإيذاء، والاضطراب، وقلق المجتمع.

2.5 مناقشة فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير الجنس.

لقد تم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير الجنس، وقبول الفرضية البديلة، حيث كان متوسط درجة الخوف من الجريمة أعلى لدى الإناث من الذكور، ودرجة الاستجابة لديهم أعلى في جميع محاور الدراسة.

هذه النتيجة تمثل حال المجتمع في مدينة نابلس. وهي نتيجة ثابتة تجمع عليها جميع الدراسات كما يعتقد لي (Lee, 2007). ويمكن تفسير هذه النتيجة من عدة جوانب، منها ما يتعلق بضعف البنية الجسمية للإناث في الدفاع عن أنفسهن، بما فيها القوة العضلية، والثقة الضعيفة بالنفس، ومنها ما يتعلق بطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تربت عليها الفتاة، والتي اعتبرت فيها الفتاة إنساناً يحتاج للحماية الزائدة، ومسؤولية حمايتها تقع على عاتق أفراد الأسرة لاسيما الذكور.

في المقابل ركزت التنشئة الاجتماعية على الذكور في عدم الخوف كأحد صفات الرجولة، كما أن المجتمع ينتقد قيام الفتاة بالدفاع عن نفسها، ويفضل أن يقوم الذكور بهذا الدور، وذلك لطبيعة حساسية الفتاه ورفقتها.

ومن جهة أخرى فالعاطفة والخيال الواسع لدى الإناث أكثر منه عند الذكور في توقع الأمر السيئ وعدم تقدير الأمور بشكل جيد، واستباق الأحداث، وهي من الأمور المرتبطة بالفطرة لديهم، والتي تحدث عنها كلاً من فيتشنهر وبونك (Fetchnauer & Buunk, 2005).

ويمكن القول أن هذه النتيجة بشكل عام هي الأكثر اتساقاً بين الدراسات عامة، إذ أنها تشابهت مع نتائج دراسات (البداينة، 2001؛ الطريف، 2007؛ Bissler, 2003; 2007; Abdullah et al., 2012; Briggs, 2007; Cauldwell, 2012; Franklin & Franklin, 2009; Pain, 2000; Sacco, 1993; Shibata et al., 2011; Silverman & Giustina, 2001; Skogan, 1989; Wynne, 2008) التي أشارت إلى أن الإناث أكثر خوفاً من الذكور، رغم أنهن وكما يبدو أقل عرضة لأن يكن ضحايا أعمال إجرامية من الذكور. وتفسر الدراسات هذا الفرق استناداً للصفات البيولوجية والجسمانية للإناث، وقلة القدرة المادية في الدفاع عن أنفسهن، كما وينظر المجتمع إلى كفاءتهن الذاتية نظرة أقل، كما وتؤدي التنشئة الاجتماعية دوراً رئيساً في وصف الفتاة بالإنسان الضعيف مما يعزز النتيجة؛ بأنهن الأكثر خوفاً من الجرائم.

وتتقاطع هذه النتيجة مع نموذج الإيذاء عند تايلر وهيل (Taylor & Hale, 1986)، والذي أشار إلى أن الخوف من الجريمة هو نتيجة الخبرة المباشرة، وغير المباشرة من الإيذاء الإجرامي، والأشخاص المندرجين تحت هذا النموذج هم أولئك الذين يعتقدون أنهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، وينظرون لأنفسهم بأنهم ضعفاء جسدياً، وبحسب هذا النموذج فإن درجة الخوف من الجريمة أعلى عند الإناث منها عند الذكور، كونهن يعتقدن أنهن كائن ضعيف جسدياً، مما يجعلهن معرضات للإيذاء أكثر من الذكور، فتكون درجة خوفهن أعلى من الذكور.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغير العمر.

لقد تم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير العمر، وقبول الفرضية البديلة، وكانت درجة الخوف من الجريمة ترتفع كلما انخفضت أعمار أرباب البيوت.

ويمكن القول بأن هذه النتيجة تعكس واقع المجتمع في مدينة نابلس، حيث يظهر جلياً في بعض الأمثال الفلسطينية (إلي ما إلو كبير ما إلو تدبير، وأكبر منك بيوم أعلم منك بسنه، وأسأل مجرب ولا تسأل خبير)، وتدل معاني هذه الأمثال على درجة وخبرة وحنكة وقيمة اجتماعية عالية يتمتع ويحظى بها كبار السن في المجتمع. ويمكن تفسير ذلك من واقع الخبرة والتجربة الحياتية الطويلة للفرد، والتي تزداد كلما ازداد عمره. الأمر الذي يجعل تقديرهم للأمور على درجة كبيرة من الوعي والإدراك في أخذ الحيطة والحذر؛ مما يقلل من درجة الخوف لديهم.

كما أن المجتمع الفلسطيني يعتبر الشخص الكبير في الأسرة كبير في القدر والقيمة والوجاهة، فهو يمثل رأس الهرم في الأسرة؛ لذا يحظى بمكانة اجتماعية عالية وباهتمام من قبل أسرته التي تشعره بعدم الوحدة أو العزلة، وتجعل درجة الخوف لديه متدنية، ويبدو ذلك جلياً في المحافظة على نسق الأسرة الممتدة.

وهذا خلافاً لما أظهرته بعض الدراسات الأجنبية (Briggs, 2007; Matthews et al., 2011; Nicholas et al., 2007; Shibata et al., 2011; Wynne, 2008) والتي وجدت أن المسنين أكثر الفئات العمرية خوفاً؛ لما يعيشونه من وحدة وعزلة، تجعلهم عرضة ليكونوا ضحايا أعمال إجرامية، إضافة لقلّة الاهتمام بهم، وهذا يدفعهم إلى تفضيل الاستقلالية.

وبحسب نتائج الدراسة الحالية، فإن أرباب البيوت يقل خوفهم كلما تقدموا في السن، وذلك نتيجة الزيادة المتزامنة لأبنائهم؛ فكلما شعروا أن أبناءهم الأطفال لاسيما الذكور أصبحوا شباباً قادرين على حماية أنفسهم من جهة، وقادرين على تحمل مسؤولية الأسرة من جهة ثانية، وقادرين على حماية آبائهم وأمهاتهم من المخاطر، فإن درجة الخوف لديهم تقل ودرجة الأمن والأمان والطمأنينة تزداد.

وقد التقت النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية فيما يخص متغير العمر مع نتائج دراسات (البدائية، 2001; Ditton et al., 2004; Karakus et al., 2010; Nicholas et al., 2007; Weinrath et al., 2007) حيث وجدت هذه الدراسات، أن فئة المسنين هي الفئة العمرية الأقل خوفاً تبعاً لمتغير العمر، لأنهم يقضون معظم أوقاتهم في المنزل، مما يجعلهم أقل عرضة للفعل الإجرامي. كما أنهم قليلاً ما يخرجون في الأوقات التي يخشى الناس فيها الخروج وحيداً كالليل. وقد أكدت دراسة البدائية (2001)، أن كبار العمر يحتلون مكانة اجتماعية عالية في المجتمع ولديهم درجة كبيرة من الخبرة والتجربة التي تجعلهم أقل خوفاً من صغار السن.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير مكان السكن، حسب أحياء مدينة نابلس.

لقد تم قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير مكان السكن، فلم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة التي تعزى لمتغير مكان

السكن "حسب أحياء مدينة نابلس"، باختلاف مكان أو الحي الذي يسكن به أرباب وربات البيوت. ففي مدينة نابلس نجد تجانس بين الأفراد في مختلف الأحياء لتشابه الثقافات (طوقان، 2012). لا يمكن تعميم النتائج لمختلف ثقافات وبيئات المجتمع الفلسطيني، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عاملين:

الأول: التجانس الثقافي لدى مختلف ساكني أحياء مدينة نابلس من حيث العادات والتقاليد؛ لأن معظم ساكني مدينة نابلس هم سكانها الأصليون الذين انتقلوا من البلدة القديمة إلى الجبال، أو من حي لآخر داخل المدينة، بحيث لم تستقبل المدينة وافدين ومهاجرين من مدن وقرى أخرى بأعداد كبيرة، كما هو حاصل بمدينة رام الله على سبيل المثال.

الثاني: عدم وجود فواصل ظاهرة تفصل بين أحياء المدينة المختلفة وتبعدها عن بعضها بحيث يمكن مقارنتها، بل إن جميع الأحياء متداخلة وغير متباينة في البيئة الاجتماعية باستثناء البلدة القديمة التي شكلت جزءاً من الأحياء الوسطي في تقسيم أحياء مدينة نابلس وذلك تبعاً لتقسيم دائرة المياه في بلدية نابلس.

وهذه النتيجة المتعلقة بمكان السكن لم تتلاقى مع نتائج الدراسات السابقة التي قارنت بين أحياء لتقافات مختلفة كدراسات (Daniel et al., 2010; Kullberg et al., 2009; Markowitz et al., 2001; Scarborough et al., 2010; Shalhoup, 1995; Wynne, 2008) حيث كان هناك اختلاف في درجة الخوف، عند المقارنة بين أحياء في نفس المدينة، إما لاختلاف طبيعة ساكنيها، أو لاختلاف البيئة الاجتماعية الموجودة فيها، أو الدراسات التي قارنت ما بين سكان القرى والمدن كدراسات (Cauldwell, 2012; Gray & O'connor, 1990; Krannich et al., 1989)، والتي وجدت أن هناك فروقاً كبيرة ترجع للاختلاف في طبيعة العادات والتقاليد والمستوى الثقافي بين سكان القرى والمدن، والتي تؤثر في درجة الخوف من الجريمة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

لقد تم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي، وقبول الفرضية البديلة، حيث تؤكد النتيجة أنه كلما زاد المستوى التعليمي لأرباب وربات البيوت زادت درجة الخوف لديهم. وذلك على من هم في مرحلة الابتدائية والدبلوم والجامعة، ويفسر عدم اندراج من هم في المتوسطة والثانوية بالاعتقاد أن كل من لم يتجاوز المرحلة الدراسية الثانوية يكون مستوى إدراكهم ووعيهم وثقافتهم واحدة

بالمعظم مع عدم التعميم، والسبب في ذلك لعدم مواكبتهم العلم والتطور التكنولوجي، وانشغالهم بمشاغل الحياة.

وعند تفسير نتيجة اختبار الفرضية، نجد أن من لم يدخل الكليات، أو الجامعات، هم من ربوات البيوت، ومن العمال والعاملين أعمال حرة أو العاطلين عن العمل، أو الذين بغالبيتهم لا يتابعون الأحداث الخارجية عن كثب، ولم يواكبوا التطور التكنولوجي؛ لانشغالهم إما بأعمال المنزل أو بلقمة العيش، فتبقى نظرتهم للأمور سطحية، وليس لديهم هاجس الحيلة والحذر والخوف من المجتمع، والتي تنشأ من قلة مطالعاتهم هنا وهناك.

من هنا نجد أن درجة الخوف من الجريمة تزيد كلما ازداد الفرد تعلماً في الكلية أو الجامعة، وتزداد أكثر في الجامعة كونه يمكث فترة أطول من الدبلوم، حيث اختلط الفرد بمجتمع متقف متعلم، أما من خلال دراسته أو عمله في حال كان موظف مع فئة متعلمة، أو من خلال الجماعة التي يختلط بها في حياته الاجتماعية؛ فدرجة الوعي والإدراك لديه عالية، واطلاعه على الأحداث مستمر، ونظرتة ثاقبة وغير سطحية للحكم على الأمور، إضافة لتعاطيه مع التطور التكنولوجي لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تنشر الحقائق وغير الحقائق.

ونتيجة هذه الفرضية، لم تتفق مع نتائج الدراسات (Briggs, 2007; Fisher & Sloan, 2003; Mears & Bhati, 2006; Muncie & Wilson, 2004; Shibata et al., 2011 Weinrath et al., 2007). مفسرين السبب في أن الفرد كلما ارتفع مستواه التعليمي يصبح قادراً على الفهم والإدراك للواقع المحيط به.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربوات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير الدخل.

لقد تم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير الدخل، وقبول الفرضية البديلة، وكانت النتيجة أن درجة الخوف من الجريمة تزداد كلما ارتفع دخل أرباب وربوات البيوت، وذلك في مجموعتين هما من دخلهم الشهري (3001 - 4000 شيكل) و(4001 شيكل فأكثر). في حين لم ينطبق ذلك على مجموعتي (2000 شيكل فأقل) و(2001 - 3000 شيكل)، وهذه النتيجة تعكس واقع وحال المواطنين في مدينة نابلس، حيث أن أفرادهم بمختلف المناطق تتقارب مستوياتهم الاقتصادية ومقدار

دخلهم سواء موظفين أو عمال. ويمكننا تفسير ذلك من خلال أن من دخلهم أقل من (3000 شيكل)؛ أي في المجموعتين الأقل دخلاً؛ فالدخل يكاد يسد احتياجاتهم الأساسية من مأكّل ومشرب ومصروفات أخرى متفرقة، بحيث لا تقتني الأسرة أي شيء ثمين تخاف عليه ويجعلها مستهدفة، وعرضه لأعمال إجرامية، كذلك فهي لا تسلك تصرفات تعكس واقع اقتصادي جيد. في حين عندما يرتفع الدخل في المجموعتين الأخرين نجد أن الخوف يزيد كلما ارتفع الدخل وهو أمر يتناسب مع طبيعة سلوك الأسر فيجعلها مستهدفة من المجرمين من وجهة نظرهم، كاقنتاء أشياء ثمينة، وشراء سيارات حديثة، وطبيعة المنزل الفخم وغيرها.

وتتقاطع نتيجة هذه الفرضية مع نظرية الاختيار المعقول المنطقي لكورنيس وكلارك (Cornish & Clarke, 1986) في أن المجرم يبحث عن غنيمة وفائدة كبيرة للقيام بالفعل الإجرامي، كإحدى ركائز النظرية، فمن المنطق والمعقول، أن من هم دخلهم الشهري مرتفع، يكونون مستهدفين من المجرمين، فتكون درجة الخوف لديهم أعلى.

لكننا نجد أن هذه النتيجة لم تتفق مع الدراسات السابقة، والتي أظهرت نتيجة عكسية، كدراسات (Cauldwell, 2012; Jackson, 2005; Weinrath et al., 2007; Will & McGrath, 1995)، كذلك فقد أشار جاكسون (Jackson, 2005) إلى أن أكثر الجرائم المرتكبة يقوم بها الفقراء، ومن هم بمستوى دخل متدني، الأمر الذي يجعلهم أكثر خوفاً.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير عمل أرباب البيوت.

لقد تم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير عمل أرباب البيوت، وقبول الفرضية البديلة، التي تمثل حال المواطنين في مدينة نابلس، وأظهرت النتيجة وجود علاقة بين ثلاث مجموعات فقط وهم: من يعملون أعمال حرة، وموظفي القطاع الخاص، والذين لا يعملون، حيث كان موظفو القطاع الخاص أكثر خوفاً من الذين لا يعملون، وموظفي القطاع الخاص أكثر خوفاً من الذين يعملون أعمال حرة.

وفي تفسير نتيجة هذه الفرضية نجد أن الخوف من الجريمة يرتبط بنوع العمل وذلك من خلال نظرة الناس لما يتقاضاه الشخص من عمله، فالكل يعرف أن من يعمل في القطاع الخاص يتقاضى

أجوراً مرتفعة مقارنة بالمجموعات الأخرى، ويظهر ذلك من طبيعة نفقاتهم على أسرهم ونمط حياتهم؛ لذا يشعر العاملون في القطاع الخاص أنهم مستهدفون في الأعمال الإجرامية فتزداد درجة الخوف لديهم.

في المقابل فإن من يعمل في الأعمال الحرة من عمالٍ ومهنيين وعاملين في المحلات التجارية وغيرهم، يحصلون غالباً على أجور متدنية، لذا يشعرون بدرجة خوف أقل، لعدم وجود شيء يخافون عليه، كون هذا الدخل يكاد يسد احتياجاتهم الأساسية من مأكلاً، ومشرب، ومصروفات أخرى متفرقة، بحيث لا تقتني الأسرة أي شيء ثمين تخاف عليه ويجعلها مستهدفة، وعرضه لأعمال إجرامية، ولا تسلك تصرفات تعكس واقعاً اقتصادياً جيداً. وفي السياق نفسه؛ فإن العاملين أعمال حرة درجة خوفهم أقل من الذين لا يعملون كون أن مجموعة غير العاملين اشتملت على كلا الجنسين، وضمن عينة الدراسة كانت الغالبية العظمى فيها من الإناث، فهن لا يعملن بل يقمن بأعمال المنزل، ورعاية الأسرة. وهذه النتيجة أثرت على درجة الخوف في متغير طبيعة العمل لدى فئة الذين لا يعملون. وهذا ما أشرنا إليه سابقاً في دراستنا لمتغير الجنس.

وبالعودة إلى مجموعتي العاملين في القطاع الحكومي والأهلي؛ لم يكن هناك فروق مع المجموعات الأخرى من ناحية درجة الخوف؛ كونهم يحصلون على دخل محدود، ومعلوم للجميع، فهو يكاد يسد احتياجات الأسرة الرئيسية.

وتتقاطع نتيجة هذه الفرضية مع نظرية الاختيار المعقول المنطقي لكورنيش وكلارك (Cornish & Clarke, 1986) في أن المجرم يبحث عن غنيمة وفائدة كبيرة للقيام بالفعل الإجرامي، كإحدى ركائز النظرية، فمن المنطق والمعقول، أن من دخلهم الشهري مرتفع، يكونون مستهدفين من المجرمين، فتكون درجة الخوف لديهم أعلى.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاين (Klein, 1998)، إلى أن الأشخاص الذين لا يعملون هم أكثر الأشخاص شعوراً بالخوف، لأنهم لا يستطيعون توفير الحماية لأنفسهم وأسرهم وممتلكاتهم؛ لعدم امتلاكهم أساليب مادية لمنع الجريمة.

ولم تتفق نتائج الدراسة هذه، في تناولها لمتغير طبيعة العمل مع الدراسات السابقة، حيث أشارت دراسة ديفز (Davis, 1999) إلى أن العمال يشعرون بالأمن أكثر من الموظفين. في حين وجد فيرارو (Ferraro, 1995) أن درجة الخوف من الجريمة ترتفع عند العمال غير المهرة. كذلك اختلفت النتيجة مع نتيجة دراسة البداينة (2001) التي لم تجد علاقة ما بين طبيعة العمل والخوف من الجريمة، مع الإشارة إلى أن الدراسات السابقة لم تُعر متغير طبيعة العمل اهتماماً كما يجب.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير التدين.

لقد تم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير التدين، وقبول الفرضية البديلة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية؛ فكلما زادت درجة التدين، قلت درجة الخوف من الجريمة. وهذه النتيجة تتناسب مع واقع المجتمع في مدينة نابلس؛ فرغم تعدد الأديان وتفاوت درجة الالتزام الديني في المجتمع من مكان لآخر، إلا أنه يعتبر مجتمعاً ملتزماً دينياً يؤثر الدين فيه على كل أفرادهم. وفي العودة لنتيجة الفرضية لم تدخل فئة الغير ملزمين بالدين نهائياً في حساب الفروق، ويمكن تفسير سبب ذلك؛ في أن فئة غير الملزمين نهائياً بلغت 11 شخصاً بنسبة 1.4% وهي نسبة متدنية جداً، لم يكن لها تأثير في المقياس المستخدم للمقارنة بين المجموعات الأربعة الأخرى، ويرجع السبب في ذلك لخصوصية مدينة نابلس؛ كونها من أكثر المدن الفلسطينية التزاماً بالعادات والتقاليد المرتبطة بالدين.

وفي تفسير نتيجة هذه الفرضية، نجد أن زيادة التدين تقلل من الخوف؛ لأن الدين يؤدي دوراً كبيراً في الإيمان بالقضاء والقدر، حيث يكون الشخص مدركاً بأن ما كتبه الله له سيحدث؛ لهذا تكون هواجس الخوف لديه أقل.

من جهة أخرى يؤدي الدين دوراً كبيراً في زيادة الثقة والطمأنينة والراحة للشخص، حيث يشعر الشخص المتدين بالاستقرار الداخلي الذي يقلل الخوف لديه ويزيد من شعوره بالأمن والأمان والراحة، أكثر من الشخص غير الملزم بالدين، والذي يشعر بالفراغ الداخلي، وعدم الطمأنينة، ودرجة الخوف لديه أكبر، كما يشعر الشخص المتدين بأنه شخص صالح؛ لذا فالله سوف ينجيه من أي مازق أو مصيبة وغيرها، في حين الشخص غير الملزم دينياً تكون ثقته بأن الله سوف ينجيه أقل.

وفي سياق متصل وبالتركيز على ظاهرة التحرش بالفتيات خاصة بالأماكن العامة، نجد أن المتحرشين من الشباب يقصدون الفتيات غير الملتزمات دينياً؛ فمن النادر أن نلاحظ شاباً يعاكس فتاة ملتزمة بالزني الشرعي.

والتقت نتيجة الدراسة الحالية، فيما يتعلق بمتغير الدين، مع نتائج الدراسات السابقة، حيث تشير دراسات (Matthews et al., 2011; Mohammed et al., 2005; Shibata et al., 2011; Uslander, 2002) ، أنه كلما زاد تمسك الفرد بالدين قلت درجة الخوف من الجريمة لديه، نتيجة الشعور بالرضا عن النفس، من خلال التواصل الروحاني مع الإله، والتي تؤدي لشعوره بالراحة وعدم الخوف.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير نوع السكن.

لقد تم قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير نوع السكن، إذ لم تكن هناك فروق في زيادة أو نقصان درجة الخوف من الجريمة تبعاً لنوع المسكن. وهذه النتيجة تمثل واقع مدينة نابلس، التي تتجانس فيها ثقافات المواطنين، وتقل فيها نسبة المهاجرين والوافدين، وتظهر فيها درجة كبيرة من الترابط الاجتماعي.

وعند تفسير سبب رفض هذه الفرضية، يمكن الإشارة مرةً أخرى إلى التجانس الثقافي والاجتماعي الذي تشهده المدينة، مقارنة بقلّة الوافدين الجدد إليها، مع التأكيد على دور الروابط الأسرية أو الاجتماعية المستمرة ما بين الأفراد، والتي تشكل ألفة ما بين السكان داخل المنطقة نفسها بغض النظر عن نوع السكن، كما أن اقتراب المنازل بعضها من بعض سواء منازل مستقلة، أو عمارات سكنية داخل الحي الواحد تأثير في شعورهم بأنهم حريصون على سلامة بعضهم.

ولم تلتق هذه النتيجة المتعلقة بنوع السكن مع نتائج دراسات (Bissler, 2003; Cauldwell, 2012; Scarborough et al., 2010; Smith, 1990) ، والتي تشير إلى أن ساكني المنازل المستقلة يشعرون بالخوف أكثر من ساكني الشقق ضمن العمارات، مفسرين السبب في ذلك؛ ابتعاد المنازل عن بعضها، كذلك لوجود ساحات كبيرة حولها، مع عدم الاختلاط ما بين الجيران.

الفرضية التاسعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير وجود أفراد ضعفاء في أسر أرباب وربات البيوت، والأفراد الضعفاء هم الأطفال دون سن 12 سنة، والإناث بعمر 13 سنة فأكثر، والمسنين.

أما متغير وجود أفراد ضعفاء في الأسرة، فالفرضية قبلت في جزء منها ما يتعلق بوجود المسنين أو الإناث بعمر (13) سنة فأكثر، وقد رفضت بالجزء المتعلق بوجود أطفال بعمر (12) سنة فأقل. وهذه النتيجة يمكننا تعميمها على المجتمع في مدينة نابلس، حيث يهتم بالأفراد الضعفاء كالأطفال، ويحرص على سلامة وحماية الإناث، ويقدر ويحترم كبار السن.

وعند تحليل هذه النتيجة المتعلقة للمسنين، فكما أشرنا سابقاً في طرحنا لمتغير العمر فإنهم يحظون باهتمام مجتمعي واحترام كبيرين ودرجة الخبرة والتجربة لديهم عالية؛ وهذا يقلل من الخوف عليهم عند أرباب وربات البيوت؛ كونهم لا يشكلون فئات ضعيفة تعيش بعزلة ووحدة.

هذا يخالف ما أظهرته بعض الدراسات السابقة لاسيما الأجنبية، إذ أشارت إلى أن المسنين يشكلون إحدى الفئات الضعيفة، التي يشكل وجودها بالمنزل خوفاً وقلقاً لأفراد الأسرة، كدراسات (Jackson, 2009; Karakus et al., 2010; Killias, 1991; Lee, 1982; Maxfield, 1984; Nicholas et al., 2007; Pain & Smith, 2008).

أما الإناث بعمر (13) سنة فأكثر، فإنهن يشكلن فئة ضعيفة بالمجتمع خاصة من ناحية الدفاع عن أنفسهن، إلا أنهن قد يمتلكن من الخبرة التي تلقينها من أسرهن أو من سماعهن للتجارب من حولهن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، التي تكفي لشعور أرباب البيوت في مدينة نابلس بالراحة والطمأنينة، وعدم الخوف في حال وجودهن في المنزل.

وأظهرت الدراسات الأجنبية عكس ذلك، فركزت على أن الإناث مستهدفات من الذكور لأغراض جنسية، كالاغتداء، أو الاغتصاب (Jackson, 2009; Killias, 1991; Nicholas et al., 2007; Walklate, 1995; Pain & Smith, 2008). والمجتمع الفلسطيني خاصة، هناك قيمة كبيرة وعالية للشرف؛ أي حتى الأشخاص الذين يصنفون على أنهم مجرمون، يعتبرون الاعتداء على الفتيات جنسياً، أو المساس بهن من الأمور المحرمة؛ لذا نجد أن أقل الجرائم انتشاراً هي جرائم الاعتداءات الجنسية، أو التحرش الجنسي حسب

إحصائيات الجريمة في مدينة نابلس، كما أنها أقل أنواع الجرائم، التي يخشى منها أرباب وربات البيوت من خلال استجاباتهم في الدراسة الحالية عن جرائم الاعتداءات الجنسية. من هنا فإن درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت عندما لا تزيد تتواجد إناث بعمر (13) سنة فأكثر داخل المنزل.

وفيما يتعلق بالجانب الذي تم رفضه في الفرضية، والمتعلق بالأطفال بعمر (12) سنة فأقل، فوجودهم في المنزل يزيد من درجة شعور أرباب وربات البيوت بالخوف من الجريمة. ويمكن تفسير ذلك في أن قدرة الأطفال على الدفاع عن أنفسهم قليلة، حيث لا يمكن الاعتماد عليهم في التصدي لأي اعتداء لو حصل، وهذا ما يزيد شعور أرباب البيوت بالخوف، وهذا يتناسب مع نموذج الإيذاء عند تايلر وهيل (Taylor & Hale, 1986)، بالنسبة للأشخاص المندرجين تحت هذا النموذج من أولئك الذين يعتقدون أنهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، وينظرون لأنفسهم أنهم ضعفاء جسدياً كالإناث، وكبار السن، والأطفال.

ونتيجة الدراسة المتعلقة بوجود فئات ضعيفة بالمنزل والمتعلقة بوجود الأطفال بعمر (12) سنة فأقل تزيد من درجة الخوف لدى أرباب البيوت، تتفق مع نتائج دراسات (Bissler, 2003; Hartless et al., 1995)، والتي أسماها جودي (Goodey, 1997) "نقطة الضعف العاطفية"، والتي تجعل درجة الخوف مرتفعة لدى الآباء على أبنائهم؛ لشعورهم بأنهم عاجزون وضعفاء، ولا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

الفرضية العاشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير خبرة الضحايا، أي خبرة أرباب وربات البيوت في التعرض لفعل إجرامي سواء الخبرة المباشرة أو الغير مباشرة.

أما متغير خبرة الضحايا، والتي يقصد بها الخبرة المباشرة للشخص نفسه، أو غير المباشرة مع أقربائه أو أصدقائه. قبلت الفرضية في الجزء الذي يتعلق بالشخص نفسه سواء الخبرة المباشرة في تعرضه للفعل الإجرامي سواء في 12 شهراً السابقة أو طوال حياته، كذلك في الجزء المتعلق بأقربائه في خبرتهم الغير مباشرة في التعرض لفعل إجرامي. بينما رفضت بالجزء المتعلق في خبرة أصدقائه في التعرض لفعل إجرامي. وهذه النتيجة تتوافق مع ما عبر عنه أفراد العينة من مدينة نابلس، والسبب قد يكون في أمرين:

الأول: عندما يتعرض شخص ما سواء بنفسه أو من أقربائه أو أسرته عندها تصبح لديه تجربه فيصبح قادراً على أخذ الحيطة والحذر لعدم تكرار نفس الفعل الإجرامي. الثاني: أن الفعل الإجرامي الذي يحصل، يمر به الفرد نفسه ويتعرض له بشكل مباشر ويعيشه ويتأثر بنتائجه. وقد يكون قد تعرض له بشكل غير مباشر من أحد أقربائه فساندهم وشاهدتهم وتعرف على كل أجزائه من خلال التواصل المباشر معهم، وذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، وعندها يكون قد تعرف على مدى تأثيرهم به. من هنا يمكنه ضبط درجة الخوف من الجريمة لديه، كونه على دراية تامة بما حصل.

أما فيما يتعلق بزيادة الخوف لدى أرباب وربات البيوت عند تعرض أحد أصدقائهم لفعل إجرامي، فيمكن أن نفسر سبب ذلك في أكثر من منطلق، فتلك التجربة لم يمر بها الشخص؛ لذا فهو غير مدرك لخطورتها، وقد يكون غير قادر على أخذ الحيطة والحذر منها، وقد تكون مصداقية الصديق في نقل التجربة، إما مبالغ فيها، أو غير واضحة لهم؛ مما يزيد تأثيرهم بها. كذلك فإن الوقت الذي يتواجد فيه الشخص مع أصدقائه، الذين مروا بتجربة فعل إجرامي، يزداد فيه الخوف بسبب احتمالية تكرار تعرضهم لفعل إجرامي آخر وهم برفقته.

من جهة أخرى، قد لا يتواجد في منطقة سكن الشخص أقرباء له، لذا يكون معظم من حوله من الأصدقاء الذين إذا تعرضوا لفعل إجرامي قد يتأثر بهم. وفي أحيان أخرى، هناك أشخاص يتأثرون بأصدقائهم أكثر من أقربائهم سواء في أسلوب الحياة أو التأثير بهم.

وتتناسب هذه النتيجة مع نظريتي النشاط الروتيني لفيلسون وكوهين (Felson & Cohen, 1979)، وأسلوب الحياة لهندلنق وآخرون (Hindeling & Garofalo, 1978)، إذ تحدثت الأولى عن درجة النشاط الاجتماعي الذي يقوم فيه الفرد، ويختلط فيه مع أشخاص بشكل متكرر، بحيث يتأثر ويؤثر فيهم مما ينعكس على درجة الخوف لديهم. والثانية التي تتعلق بأسلوب ونمط الحياة الذي يتبعه الفرد، والأشخاص الذين يختلط معهم الفرد، أو الأشخاص الذين يكون الفرد معرضاً لهم، بحيث يتأثر بهم.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة، فيما يتعلق بتجربة الإيذاء التي يتعرض لها الأصدقاء في زيادة درجة الخوف من الجريمة (البدائية، 2001؛ Otis, 1998; Klein, 2005; Banks, 2006; Pain, 1997; Sacco, 1993; Schafer et al., 2007) حيث أظهرت هذه الدراسات أن

هناك ارتباطاً بين خبرة الضحايا في تعرضهم لفعل إجرامي ودرجة الخوف من الجريمة، إذ أن درجة الخوف من الجريمة تزداد كلما كان للفرد تجربة في الإيذاء سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي أسمتها ستافرو (Stavrou, 1993) "تجربة الإيذاء".

الفرضية الحادي عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغير درجة الخطورة في احتمالات تعرض أرباب وربات البيوت لفعل إجرامي، ضد ممتلكاتهم، أو ضد ذاتهم، أو ضد أفراد يعيشون معهم في الأسرة.

لقد تم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير درجة الخطورة في احتمالات تعرض أرباب وربات البيوت لفعل إجرامي، ضد ممتلكاتهم، أو ضد ذاتهم، أو ضد أفراد في الأسرة لديهم، وقبول الفرضية البديلة، وهذه النتيجة قد تعكس واقع المجتمع في مدينة نابلس، حيث أن الفعل الإجرامي الواقع على الفرد سواء نفسه أو ممتلكاته أو أحد أفراد أسرته، هو متشابه مهما اختلفت منطقة سكناه؛ لذا تكون الفئة التي تعبر عن درجة خطورة عالية في احتمالية تعرضها لفعل إجرامي سواء عليها، أو على ممتلكاتها، أو على أفراد من أسرتها هم الأكثر خوفاً مهما كان مكان سكنهم.

وعند توضيح نتيجة الفرضية، فإن درجة الخوف من الجريمة هي أعلى لدى أرباب وربات البيوت، الذين عبروا عن احتمالية تعرضهم هم أنفسهم، أو ممتلكاتهم، أو أحد أفراد أسرته لفعل إجرامي بدرجة خطورة عالية، من الذين عبروا عن درجة خطورة متوسطة، أو لا يعتقدون بوجود أي خطورة؛ لاحتمالية تعرضهم هم، أو ممتلكاتهم، أو أفراد أسرهم لعمل إجرامي. ويمكن تفسير ذلك: في أن الذين يعتقدون بدرجة خطورة عالية يعيشون بمنطقة تنتشر من حولهم مظاهر الفوضى الاجتماعية، وتكون البيئة الاجتماعية من حولهم غير آمنة، سواء منزلهم، أو المحيط فيه، أو ليس لديهم درجة معقولة من الدعم الاجتماعي الرسمي أو غير الرسمي، أو قد تكون لديهم تجربة إيذاء سابقة مباشرة أو غير مباشرة، أو قد يكونوا من فئات ضعيفة كالإناث، أو لديهم أفراد من فئات ضعيفة كالأطفال.

وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع الدراسات السابقة، والتي تؤكد أن الأفراد الذين يعتقدون أنهم في مستوى عالٍ من الخطورة، مع احتمال أن يتعرضوا هم أنفسهم، أو أحد أفراد أسرهم، أو ممتلكاتهم، يشعرون بعدم الأمان ودرجة الخوف لديهم مرتفعة أكثر من الفئات الأخرى (البداينة، 2001; Carvalho & Lewis, 2003; Gibson et al., 2002; Jackson, 2009; Lee, 2007; May

(Lane, 2002;) ولي (et al., 2008.; Miethe & Lee, 1984; Sur, 2012) Lee, 1982) "توقع الخطورة" والتي تعني توقع الفرد لخطر الإيذاء والقلق؛ بأن يصبح ضحية لفعل إجرامي، مع توقع درجة خطورة متفاوتة حسب الفعل الإجرامي وواقع المجتمع، حيث تزداد درجة الخوف من الجريمة للشخص كلما ازدادت درجة الخطورة لديه في توقع الفعل الإجرامي.

الفرضية الثاني عشرة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أرباب وربات البيوت نحو الخوف من الجريمة، تبعاً لمتغيرات الخوف من التعرض لفعل إجرامي سواء عليهم أو على أحد أفراد أسرتهم وذلك حسب نوع الفعل الإجرامي.

لقد تم رفض الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير الخوف من التعرض لفعل إجرامي سواء عليهم أو على أحد أفراد أسرتهم وذلك حسب نوع الفعل الإجرامي، وقبول الفرضية البديلة، ويمكن نقلها لتمثل المجتمع في مدينة نابلس، إذ أن طبيعة أنواع الأعمال الإجرامية المنتشرة في المجتمع بمختلف المناطق متشابهة في الكيفية ومقاربة حسب درجة الخوف.

وعند توضيح نتيجة الفرضية، فإن درجة الخوف من الجريمة هي أعلى لدى أرباب وربات البيوت الذين عبروا عن الخوف من تعرضهم للفعل الإجرامي، سواء هم أو أحد أفراد أسرتهم، حسب نوع الفعل الإجرامي بجميع أنواعه، من أولئك الذين عبروا عن عدم خشيتهم أن يتعرضوا لفعل إجرامي سواء هم أو أحد أفراد أسرتهم، حسب نوع الفعل الإجرامي. ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عدة تفسيرات: أن أرباب وربات البيوت قد يشعرون أنهم ليسوا بمأمن من أن يتعرضوا لعمل إجرامي، بغض النظر عن نوعه. وقد يكون لديهم تجربة عمل إجرامي مباشر أو غير مباشر. كما أظهرت إحصائيات الجريمة في مدينة نابلس تكرار وقوع مختلف أنواع الجرائم، ما بين نوع وآخر، وهو ما قد يتم الإشارة له في وسائل الإعلام، وهذا ما يترك خوفاً عند المواطنين. كذلك فإن مواقع التواصل الاجتماعي أو وسائل الإعلام تتسارع في نقل الأخبار الصادقة والإشاعات الكاذبة، والتي تتعلق بوقوع جرائم بمختلف الأنواع، التي يتوقع الفرد حدوثها بالمجتمع، أو لا يتوقع، وهي تسبب الخوف من أن يتعرض لها هو، أو أسرته، وقد تكون ظروفه الأسرية كوجود أطفال، أو علاقاته الاجتماعية غير المترابطة، أو ظروفه البيئية غير الآمنة، سبباً يدفعه لأن يخاف من التعرض هو أو أحد أفراد أسرته لفعل إجرامي، بغض النظر عن نوعه.

ونتيجة هذه الفرضية فإن درجة الخوف من الجريمة أعلى لدى أرباب وربات البيوت، الذين عبروا عن خشيتهم التعرض لفعل إجرامي سواء عليهم أو على أحد أفراد أسرتهم حسب نوع الفعل

الإجرامي، ولجميع أنواع الجرائم من الذين لم يعبروا عن خشيتهم من ذلك، وهذا ما اتفقت عليه الدراسة مع نتائج دراسات (Jackson, 2005; Miethe & Lee, 1984)، والتي أكدت أن جميع أنواع الجرائم تسبب درجة خوف أعلى لدى المواطنين، الذين عبروا عن خشيتهم أن يتعرضوا لها من الذين لم يعبروا عن خشيتهم من أن يتعرضوا لها، لعدة اعتبارات نفسية، أو اقتصادية، أو أمنية، أو اجتماعية.

الفرضية الثالث عشرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى البيئة الاجتماعية في درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وريبات البيوت.

لقد تم رفض الفرضية الصفريية فيما يتعلق بمتغير مستوى البيئة الاجتماعية، وقبول الفرضية البديلة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ما بين انخفاض مستوى البيئة الاجتماعية، وارتفاع درجة الخوف من الجريمة والعكس صحيح. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه رغم وجود علاقة ما بين متغير الخوف من الجريمة، ومحور البيئة الاجتماعية، إلا أن العلاقة كانت ضعيفة. كما أشار بوتومز (Bottoms, 2008) فإن للبيئة الاجتماعية الناتجة عن تفاعل الإنسان مع محيطه أوجه كثيرة تؤثر في زيادة أو نقصان درجة الخوف من الجريمة، حيث أكد بوتومز أن للمكان تأثير على نشوء الجرائم وتشكيل الخوف منها، وقد دعا لزيادة الدراسات والمعرفة العلمية عن علاقة المكان بالجريمة والخوف، ومن ثم التغيير في المكان سواء من حيث التعديل فيه أو التطوير لتقليل درجة الجرائم والخوف منها لدى المواطنين.

وفيما يتعلق بالفوضى الاجتماعية، التي تعتبر جزءاً من البيئة الاجتماعية، إذ أشارت الدراسة لها وتعددت أشكالها، من خلال انتشار الشباب المتسكعين، أو المتسولين، أو انتشار القاذورات والقمامة أو الزجاج الكسور، الملقى على الأرض، أو وجود ممرات ضيقة أو أزقة، كذلك وجود بيوت مهجورة، فقد كانت استجابات أفراد العينة على وجودها، ما بين الحيادية والموافقة، خاصة فيما يتعلق بانتشار القمامة والقاذورات.

وهنا فإن ظاهرة انتشار الشباب المتسكعين بشكل عام والتي زادت نتيجة قلة سيطرة الآباء على الأبناء، أما المتسولون فقد يكون للوضع الاقتصادي المتردي دور في زيادة انتشارهم، إضافة إلى أن منهم من يعتبرها مهنة للحصول على أموال من خلالها، أو وسيلة للقيام بأعمال إجرامية، وهذه الأمور تزيد من درجة خوف المواطنين، حيث أن المواطن لا يعرف مدى صدقهم، وماذا

يتصرفون، أو يفعلون، وبماذا يفكرون، ومن يكونون، ومن أين أتوا؟ لذا يبقى حريصاً دائماً وقلقاً على أسرته، عندما يشعر بوجودهم.

أما وجود القمامة والقاذورات، وانتشار البيوت المهجورة التي قد يختبأ بها المجرمون، أو المجهولون، والأرقة غير المكشوفة وغير الآمنة من دخول مجهولين من خلالها، فإنها تعطي تصوراً بوجود انفلات اجتماعي وأخلاقي، مع غياب المسؤولية المشتركة والمصلحة العامة، وتلاشي القيم المجتمعية، كالاهتمام بالنظافة، والتي بدورها قد تدفع لوقوع الجريمة مما يزيد من شعور المواطنين بالخوف سواء على أنفسهم، أو أفراد أسرهم، أو ممتلكاتهم. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة (Abdullah et al., 2012; Davis, 1992; Dillon, 1995; Johnston, 2001; Kershaw et al., 2000; Shalhoup, 1995)، حيث أشارت إلى الفوضى الاجتماعية ودورها في نشوء الجريمة، والتي تتعدد أشكالها، كتدهور الوضع السياسي في أي مجتمع محلي، إضافة للوضع الاقتصادي المتردي، وانتشار الفقر، والكثافة السكانية المتزايدة وغير المتوافقة مع الإمكانيات، والمنازل العشوائية غير المنتظمة، وانتشار البطالة، وتدفق الوافدين من المناطق الأخرى والذين يعتبرون غرباء عن المنطقة، والتفكك الاجتماعي، والفساد الإداري، لاسيما لدى الجهات التي يفترض أنها حامية للمواطنين، والتسول، وانتشار الإدمان والسكر، وكثرة تسكع الشباب، وانتشار القمامة والقاذورات، وانتشار مياه المجاري. وجميع هذه العوامل تؤثر على انتشار الفوضى وزعزعة الاستقرار. وبالتالي شعور المواطنين بعدم الأمن، والشعور بالخوف. وبالتالي فإن الأحياء التي تنتشر فيها الفوضى الاجتماعية يشعر ساكنوها بالخوف أكثر من الأحياء التي ينتشر فيها النظام وتقل فيها الفوضى الاجتماعية.

وهذه النتيجة تتقاطع مع ما أشار له كلاً من تايلر وهيل (Taylor & Hale, 1986)، في نموذج الاضطراب كأحد النماذج السببية لفحص الخوف من الجريمة والذي يسمى إدراك الفوضى حيث يركز على مدى إدراك الأفراد لنتائج الجريمة. وهنا يتم دراسة البيئة الاجتماعية من جانبين: الأول: اضطراب المجتمع مادياً من حيث انتشار القمامة، والكتابة على الجدران، والمباني المهجورة، والإنارة غير الجيدة، والزجاج الكسور، وإنارة الشوارع المكسورة، وغير ذلك. الثاني: اضطراب المجتمع اجتماعياً، من حيث انتشار المدمنين، سواء على الكحول، أو المخدرات، وانتشار البغاء، وانتشار المتسولين والمتسكعين، وصدور أصوات مزعجة من بعض شلل الشوارع، وغير ذلك. ووفقاً لهذا يشعر الفرد بعدم وجود أحدٍ يهتم لما يجري في مجتمعه، وأصبح يعيش

بمجتمع غير آمن وغير منظم؛ لذا يلجأ للانسحاب منه، ومن ثم تزداد درجة شعوره بالخوف من الجريمة.

أما فيما يتعلق بوسائل الحماية والوقاية والسلامة، التي أشارت لها الدراسة ضمن محور البيئة الاجتماعية كأحد أشكالها، كوجود أجهزة إنذار وكاميرات مراقبة وحارس للحى، أو مدى إحاطة المنزل بأسوار عالية أو أسلاك شائكة، أو وجود إضاءة جيدة، ومدى توفر العوائق "المطبات" التي تحد من سرعة السيارات، ومدى قرب المنازل من بعضها البعض أو من الشارع الرئيسي؛ فقد كانت استجابات أفراد العينة بين الحيادية والموافقة.

وهذه الطرق تعتبر عناصر ردع للمجرم وتقلل من أعداد الجريمة ودرجة خطورتها. فوجود كاميرات مراقبة ظاهرة للعيان أو أجهزة إنذار فعالة تكشف الداخلين والخارجين للمنزل وتضبط دخولهم، كذلك فإن الأسوار العالية والأسلاك الشائكة، ووجود بوابة رئيسية للمنزل تمنع دخول المجهولين، واقترب المنازل من بعضها البعض أو من الشارع الرئيسي تسهل على الشخص الاستعانة بالمحيطين في حال التعرض لعمل إجرامي وتنفر المجرمين من استهدافها، يعطى المواطنين نوع من الأمان، والراحة والاستقرار، وعدم الخوف من أن يقوم أحدهم بالسطو، أو التسلل، أو الدخول للمنزل.

أما وجود العوائق "المطبات" التي تحد من سرعة السيارات خاصة المناطق التي يكثر فيها المتهورون في القيادة، فإن ذلك يعطى المواطن نوع من الأمان، وعدم الخوف والراحة، خاصة عندما يكون أفراد أسرهم خارج المنزل كالأطفال، كما أن قيام أحد ما بفعل عمل إجرامي؛ فإن العوائق قد تحد من سرعة هروبه. وفيما يتعلق بالإضاءة الجيدة، فذلك يسهل عليه مراقبة وملاحظة أي حركة تحصل حول منزله وهذا الأمر يعطيه نوعاً من الأمن والأمان، ويجعل درجة الخوف لديه أقل، فكلما كانت درجة الإضاءة كافية وجيدة كلما قلت درجة الخوف من الجريمة.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسات (Bissler, 2003; Crewe, 2005; Conklin, 1975; Davis, 1999; Ferraro, 1995; Hale, 1996; Jackson, 2004; Lewis, 1996; Taylor, 1990; Gray & O'Connor, 1999)، حيث أشارت إلى أن درجة الخوف لدى الأفراد تقل كلما كان هناك طرق ووسائل مختلفة تقلل من احتمالية وقوعه ضحية عمل إجرامي كوجود أجهزة إنذار، وكاميرات مراقبة، وحارس للحى، أو مدى إحاطة المنزل بأسوار عالية، أو أسلاك شائكة، أو

وجود إضاءة جيدة، ومدى توفر العوائق "المطبات"، التي تحد من سرعة السيارات، ومدى قرب المنازل من بعضها البعض أو من الشارع الرئيسي.

وتتقاطع هذه النتيجة مع ما أشارت له نيومان (Newman, 1972) في نظريتها مساحة قابلة للدفاع، من خلال دراسة العلاقة ما بين البيئة المادية والجريمة، حيث تهدف النظرية إلى جعل البيئة التي يعيش فيها الأفراد ويتفاعلون بعضهم البعض أكثر أماناً، واستقراراً، ومعيشة، بحيث تكون قابلة للدفاع، وذلك بخلق الإحساس بالانتماء للمجتمع باستخدام تدابير وقائية، وسبل مكافحة للجريمة من خلال الرقابة الاجتماعية.

الفرضية الرابع عشرة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة الدعم الاجتماعي، على نوعيه الرسمي وغير الرسمي على درجة الخوف من الجريمة لدى أرباب وربات البيوت.

لقد تم قبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بمتغير درجة الدعم الاجتماعي، لكن عند الفصل بين نوعيه الرسمي وغير الرسمي، فقد تباينت النتائج. فبالنسبة للدعم الاجتماعي غير الرسمي كانت نتائجه تعكس واقع المجتمع في مدينة نابلس. إذ أنه يقدر قيمة الدعم والمساندة الاجتماعية لاسيما بين أفراد الأسرة الواحدة والأقارب والجيران، كما أن الدين الإسلامي الذي يعتنقه أغلبية الفلسطينيين يؤكد على قيمة الدعم ما بين المسلمين. قال تعالى "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ" (الحجرات، 10)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر" (البخاري، 1981: 5665) ومسلم، كما ويقدر الإسلام قيمة الحرص على الجار ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه" (البخاري، 1981: 6010).

وفيما يتعلق بالدعم الاجتماعي الرسمي، الذي تتعدد أشكاله ما بين توافر مراكز شرطة قريبة من سكن أفراد العينة، أو وجود الشرطة، سواء في الدوريات، أو الراجلة، وتوافر مركز صحي قريب، أو مؤسسات اجتماعية أو متطوعين، كذلك مدى توفر خط مجاني ساخن، أو وجود شخص مسئول يتمتع بحماية رسمية. وكانت استجابة أفراد العينة للرفض أي عدم توفرها. وهنا لا بد من الإشارة لأمرين:

الأول: لا يوجد في مدينة نابلس سوى مركز شرطة واحد وسط البلد يخدم المدينة ومخيماتها، ونحو عشر قرى محيطة بها. وفيما يتعلق بانتشار الشرطة بدوريات أو راجلين فيكون فقط في مركز المدينة وفي المناطق التي تشهد تجمع عدد كبير من المواطنين والذي يجعل المواطنين غير متيقنين بقدرتها على ضبط الأمور.

الثاني: زعزعة الثقة لدى المواطنين في المؤسسات الأمنية الفلسطينية، كالشرطة نتيجة الانسحاب الاضطراري الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الفلسطينية في حال دخول دوريات الاحتلال.

وبشكل عام، فإن نتيجة الدراسة الحالية بشأن العلاقة بين الخوف من الجريمة والدعم الرسمي لا تتفق مع نتائج لدراسات كثيرة (Girling et al., 1998; Hirst, 1994; Johnston, 2001; Kershaw, 2000; Kullberg et al., 2009; Rose & Clear, 1998 Siliverman & Giustina, 2001)، والتي أظهرت، أنه كلما كانت المؤسسات الرسمية كالشرطة والمؤسسات المجتمعية المختلفة، قادرة على توفير الدعم الرسمي لأفراد المجتمع وسد احتياجاته، مع حفظ النظام، زادت ثقة الفرد بها وقلت درجة الخوف من الجرائم لديه.

أضف إلى ذلك، فإن نتيجة الدراسة الحالية تتفق مع نموذج قلق المجتمع عند تايلر وهيل (Taylor & Hale, 1986)، كأحد النماذج المفسرة لسبب الخوف من الجريمة، والذي يسمى الاهتمام بالمجتمع المحلي حيث يشير إلى أن الاهتمام بالمجتمع المحلي مبني على إدراك أفراد المجتمع للفوضى المجتمعية، المتمثلة في انهيار القيم المقبولة مجتمعياً، والضبط الاجتماعي. وحسب النموذج فإن درجة الخوف من الجريمة تزداد لدى أفراد المجتمع عندما يفشلون في بناء علاقة جيدة مع الشرطة أو المؤسسات الرسمية، أو عندما يفشلون في التأثير على صانعي القرار، ومقدمي الخدمات مع عدم الرضا عن دور الشرطة، فتبقى الفوضى منتشرة في المجتمع. وهنا يصبح انتماء الفرد للمجتمع معدوماً.

وعند ملاحظة نتائج محور الدعم الاجتماعي غير الرسمي الذي تتعدد أشكاله ما بين وجود علاقة جيدة مع الجيران أو وجود أقارب، وأشخاص يمكن اللجوء إليهم، أو الثقة بهم، كذلك وجود الأسرة من حول الشخص عندما يحتاجها، أو العيش ضمن الأسرة الممتدة، كانت استجابة أفراد العينة للموافقة بتوفرها، وذلك كون المجتمع مرتبطاً بأواصر التماسك، والتكافل، والتعاون الاجتماعي، سواء مع الأسرة، والأقارب، والجيران، من خلال الزيارات الاجتماعية المتبادلة في مختلف المناسبات، والمشاركة الوجدانية ما بين الأفراد في السراء والضراء. كما أن العادات والتقاليد في

مدينة نابلس تؤكد على توطيد العلاقة ما بين الجيران، فيكون الشخص خارج منزله، لكنه يثق في أن جاره من حوله حريص على مصلحته، وسلامة أسرته وأبنائه.

وهنا ظهرت علاقة عكسية ما بين زيادة الدعم الاجتماعي غير الرسمي، ونقصان درجة الخوف من الجريمة، إذ أن هذا الأمر يزيد من ثقة الشخص بنفسه، وبأن أفراد أسرته وأقربائه وجيرانه والمحيطون به يهتمون لأمره وأمر أسرته ويهبون لنجدته عند الحاجة، ويتسابقون في تقديم العون له ولأسرته، فنقل درجة قلقه وخوفه مما يزيد في طمأنينته وراحته. وهذا ما اتفقت فيه نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسات (Killias, 1991; Maljevic, 2002; O'Shea, 2006; Ross & Jang, 2000 Sur, 2012)، والتي أشارت إلى أن الخوف من الجريمة لدى الفرد يقل كلما كانت مصادر الدعم غير الرسمي فعالة وقريبة منه كالأسرة، والأقارب، والأصدقاء، والجيران؛ فمن خلال العلاقات الأسرية الحميمة، والعلاقات الاجتماعية الوطيدة، يشعر الفرد بالأمن، عندما يجدهم محيطون به.

وتتقاطع هذه النتيجة مع نموذج الإيذاء عند تايلر وهيل (Taylor & Hale, 1986)، في فحص أسباب الخوف من الجريمة، والذي يشير لدور الشبكات الاجتماعية، سواء الرسمية وغير الرسمية في تقديم الدعم للأفراد الضعفاء، من أجل خفض درجة الخوف لديهم.

هل يمكن التنبؤ بدرجة الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت، من خلال مستوى البيئة الاجتماعية ومستوى الدعم الاجتماعي؟

أظهر التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لمستويي الدعم الاجتماعي، والبيئة الاجتماعية على درجة الخوف من الجريمة، والنسبة القليلة في تباين مواقف أرباب البيوت حول الخوف من الجريمة تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم فحصها في الدراسة الحالية. رغم أن معظم الدراسات السابقة ركزت على محوري الدعم الاجتماعي والبيئة الاجتماعية، والتي تناولتها الدراسة الحالية؛ لكن كان تأثيرهما ضعيفاً. وذلك ربما لخصوصية المجتمع في مدينة نابلس، الذي يتطلب البحث عن متغيرات أخرى من الضرورة دراستها لما لها من تأثير كبير على درجة الخوف من الجريمة مثل، تأثير الاحتلال، والمستوطنين، أو ربما دخول أشخاص غربيين للمدينة، وقد يكون تناولنا لمحور الوضع الاقتصادي كمتغير مستقل مؤثراً، نظراً للوضع الاقتصادي المتردي الذي يعيشه غالبية المواطنين، كذلك ربما يكون للجانب النفسي دور في التأثير، إضافة لمتغيرات أخرى لم تفحص، ويجب البحث عنها ودراستها في دراسات لاحقة.

3.5 الاستنتاجات

- 1- يمكن القول بأن الخوف من الجرائم في مدينة نابلس هي ظاهرة مجتمعية يعاني منها جميع أفراد المجتمع، لكن تختلف درجتها من فرد لآخر، وقد لا تعكس واقع الجريمة الحاصلة والمسجلة في إحصائيات الشرطة.
- 2- معظم الدراسات التي تطرقت لدراسة ظاهرة الخوف من الجريمة، بما فيها الدراسة الحالية، لم تتوصل إلى تفسير شامل لظاهرة الخوف من الجريمة، فهي غير متسقة وغير شاملة ومن الضرورة فحص متغيرات أخرى مثل تأثير الاحتلال والمستوطنين وغيرها من المتغيرات.
- 3- لميزات الثقافة العربية والتنشئة الاجتماعية ومنها الدينية على وجه الخصوص دور مهم في تفسير درجة الخوف لدى فئات محددة مثل المسنين.
- 4- إن نوعي الدعم الرسمي وغير الرسمي يسهمان في تحديد درجة الخوف من الجريمة، وبالتالي يعتبر عامل الدعم الرسمي جوهري، ومن الأهمية التركيز عليه وخاصة في ظل تواجد الاحتلال.
- 5- يرتبط الشعور بالأمن وعدم الخوف لدى المواطنين بمدى تطبيق القانون، واستقلالية السلطة التنفيذية كالشرطة، وهذا من خلال الصلاحيات الواسعة التي تعطى لها، حيث يكون الجميع تحت القانون.
- 6- في بعض الأوقات يمكن التحكم بزيادة أو نقصان درجة الخوف من الجريمة لدى الأفراد، من خلال التغيير المقصود في الظروف المحيطة بهم.

4.5 التوصيات

بعد الانتهاء من هذه الدراسة واستخلاص أهم النتائج التي خرجت بها، يمكن وضع العديد من التوصيات التي تشكل في مجملها تطويراً للمعرفة العلمية، ومدخلاً لمجموعة من الإجراءات العملية التي من شأنها التخفيف من درجة الخوف من الجريمة في وسط المواطنين. وهي على النحو التالي:

أولاً: مستوى السياسات الاجتماعية

- 1- دعوة المجتمع إلى أخذ الحيطة والحذر بطريقة لا تسبب الخوف والذعر بين الأفراد، وذلك بالتحصين الجيد للمنازل، أو المحلات، أو المؤسسات وغيرها، وتقليل الفرص التي تجعل منهم هدفاً مناسباً للمجرمين.

- 2- تتحقق قيم التعاون والتكافل الاجتماعي، وتنمية الوازع الديني، حيث يعمل ذلك على التقليل من الجرائم، ومن ثم زيادة درجة الأمن المجتمعي، وذلك يتم من خلال الأسر أو المؤسسات الدينية.
- 3- دعوة المجتمع للمحافظة على العادات والتقاليد المجتمعية الأصيلة، والتي تهدف لزيادة الترابط والتماسك المجتمعي، وهذا من شأنه أن يشعر المواطنين بالطمأنينة وأن يقلل درجة الخوف لديهم، سواء بين الأسر والأقارب والجيران وسكان الحي الواحد.
- 4- تدعيم دور المجتمع في تثبيت مفهوم التكافل الاجتماعي، وأن لكل إنسان مسؤولية في هذا المجتمع، والتي تعمل على دعم الأنظمة الاجتماعية وتحافظ على البناء الاجتماعي من خلال ما تحت عليه من تماسك، وترابط، وانتظام داخل الإطار الاجتماعي.
- 5- تضافر الجهود من أجل رسم سياسات أمنية، والقيام بتطبيقات علمية منهجية تابعة لها في سبيل الحد من ظاهرة الخوف المجتمعي من الجرائم، وذلك عن طريق تحسين الظروف الاجتماعية.
- 6- غرس القيم الاجتماعية الإيجابية، وتغليب مصالح المجتمع على المصالح الشخصية، من أجل الوصول للتكامل والتضامن الاجتماعي، بزيادة الولاء والانتماء المجتمعي للمحافظة على أمن واستقرار المجتمع.
- 7- استصدار نظام الشرطة المجتمعية القائمة على أخصائي اجتماعي شرطي حيث تسعى إلى إشراك أفراد المجتمع في وضع الخطط الأمنية، والتي تهدف لنشر الأمن والقضاء على المشكلات الاجتماعية والظواهر السلبية.
- 8- إنشاء مركز شكاوى أمني متخصص يضم مجموعة من المهنيين متعددي التخصصات، في مختلف المناطق التي يبعد عنها مركز الشرطة الرئيسي لاسيما في التجمعات النشطة بالجرائم والعنف.
- 9- العمل على غرس القيم والمفاهيم الاجتماعية في نفوس الأطفال، مع تنمية الوعي والإدراك لديهم بطبيعة الأخطار التي قد يواجهونها، وذلك من أجل التصدي لها ومن ثم زيادة ثقتهم بأنفسهم.

ثانياً: مستوى المؤسسات الرسمية

- 1- دعوة السلطة الوطنية الفلسطينية لإنشاء مشاريع وبرامج تهدف لاستيعاب طاقات الشباب العاطلين عن العمل، والتي يهدرونها في القيام بسلوكيات غير أخلاقية، أو قد تضطروهم للقيام ببعض الجرائم كالسرفقات، وهذا يخفف من حدة خوف المواطنين من الجريمة.

- 2- توجيه بلدية نابلس للقيام بدراسة ميدانية مقصودة لجميع المناطق والأحياء في مدينة نابلس بهدف إعادة توزيع الخدمات التي توفرها بشكل عادل، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية.
- 3- توجيه وزارة التربية والتعليم للقيام بإدخال أنشطة لامنهجية بهدف الدفاع عن النفس لكلا الجنسين، لاسيما لدى طلاب المرحلتين الأساسية والمتوسطة. وذلك من خلال قسم الإرشاد التربوي، والتي تتمثل بحصص التوجيه الجمعي التي يقوم بها المرشدون التربويون وما يتخللها من فعاليات هادفة، كذلك القيام بأنشطة عديدة كإدخال ألعاب تهدف للدفاع عن النفس ضمن حصص التربية الرياضية.
- 4- اطلاع وزارة الشؤون الاجتماعية على نتائج الدراسة الحالية للعمل على التدخل المجتمعي لتقليل الخوف من الجريمة لدى المواطنين، ضمن برامج الوزارة، سواء من خلال برنامج الطفولة بواسطة تأهيل ورعاية وحماية الأطفال الذين يتعرضون للإساءة، أو شبكات حماية الطفولة، أو من خلال برامج المرأة بواسطة حماية ورعاية وتأهيل الفتيات، أو من خلال برامج الرعاية الاجتماعية، ومحاربة الظواهر المجتمعية السلبية أو السلوك السلبي للأحداث والجانحين، ويتم ذلك بتفعيل برنامج بناء القدرات التي تنفذه الوزارة، والذي يتطلب وضع خطط وتدريبات للكوادر العاملة تختص في كيفية التعامل مع الفئات الأكثر خوفاً في المجتمع كنوع من الوقاية المجتمعية بناءً على حاجة المجتمع.
- 5- توجيه شركة كهرباء الشمال للقيام بصيانة مستمرة لشبكات الإنارة في الشوارع خاصة في أوقات فصل الشتاء، دون التركيز على منطقة دون الأخرى.
- 6- دعوة مؤسسات المجتمع المدني (NGOs) للقيام بتقديم برامج وإعطاء خدمات "وقائية" للحد من ظاهرة الخوف المجتمعي لاسيما لدى الفئات المجتمعية الأكثر خوفاً، بحيث تتناسب مع حاجة المجتمع، وتسهم في تحقيق المصالح العامة للمجتمعات.
- 7- توجيه مؤسسات المجتمع المدني الرسمية، خاصة تلك المؤسسات التي تُعنى بالأطفال والفتيات، إلى التركيز على إعطاء ورش عمل مجتمعية لمختلف فئات المجتمع عموماً، بهدف تعريفهم بكيفية التواصل والتعامل مع الغرباء والدفاع عن النفس، للعمل على تقليل فرص وقوعهم ضحايا لأعمال إجرامية.
- 8- حث المؤسسات المجتمعية الفاعلة على القيام بفعاليات وأنشطة مجتمعية تسعى للحد من ظاهرة الخوف من الجريمة لدى المواطنين.
- 9- تفعيل وتدعيم دور الأخصائيين الاجتماعيين بمختلف المؤسسات الاجتماعية العاملة، والذين يتعاملون بشكل مباشر مع المواطنين في مختلف الفئات والمستويات والمجالات، من خلال

- تزويدهم بدورات وتدريبات ومهارات، وذلك بهدف إكسابهم الخبرة في التعامل مع ظاهرة الخوف المجتمعي من الجريمة، من أجل تقليل درجة الخوف لدى المواطنين.
- 10- دعوة المؤسسات الاجتماعية إلى إعداد نشرات توعوية أمنية بهدف محاربة الإشاعة وبث الأمن والطمأنينة بين المواطنين، وتزويد المواطنين بمهارات في الدفاع عن النفس والتعامل مع الغرباء لنقلها لأسرهم لاسيما الأطفال والفتيات، والتي من شأنها التقليل من ظاهرة الخوف من الجريمة، من خلال توزيعها بواسطة وسائل الإعلام، أو إرفاقها مع فواتير الكهرباء أو الماء أو التلفون وغيرها.
- 11- حث المؤسسات الاجتماعية على القيام بحملات تطوعية بيئية في مختلف المناطق والأحياء، كتنظيف الشوارع والساحات الفارغة، أو الدخول للأماكن المهجورة والعمل على تقليل التأثير السلبي لها كتنظيفها أو إغلاقها جيداً أو إعادة تأهيلها، والتي تعمل بدورها على تقليل درجة الخوف من الجريمة لدى المواطنين.
- 12- دعوة المؤسسات المعنية الرسمية الحكومية وغير الحكومية للعمل على توفير أماكن ترفيهية مجانية أو برسوم رمزية، تكون خاصة بالمراهقين في مختلف الأحياء، بدلاً من تركهم ودفعهم للشارع فيتعلموا سلوكيات تؤدي إلى الانحراف والجريمة.

ثالثاً: مستوى الضبط الاجتماعي المتمثلة بالشرطة والمحاكم

- 1- زيادة عدد نقاط مراكز الشرطة المنتشرة، كذلك الدوريات المتحركة في جميع المناطق والأحياء بشكل متوازن مع حاجتها خاصة تلك البعيدة عن مركز المدينة.
- 2- تفعيل دور جهاز الشرطة، من خلال عقد ورشات ولقاءات للجمهور عن انجازات أقسام الشرطة المختلفة من أجل بناء، أو زيادة الثقة والأمان مع الجمهور، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- 3- القيام بنشر إحصائيات عن عدد الحالات التي تم مساعدتها والعمليات الإجرامية التي تم إحباطها، كعمليات السطو، والخطف، والسرقه، وغيرها، والتي بدورها تزيد من ثقة المواطنين بجهاز الشرطة.
- 4- دعوة جهاز الشرطة والأجهزة القضائية إلى الحزم في التعامل مع الظواهر المجتمعية السلبية في سبيل الحد منها، ومن ثم القضاء عليها، والتي تؤدي دوراً كبيراً في التأثير على أفراد المجتمع وذلك من خلال زيادة أو نقصان درجة الخوف من الجرائم.
- 5- رفع كفاءة الأجهزة الأمنية في مجال العمل الاجتماعي، من خلال تزويدهم بدورات ومهارات تقوي الاتصال الايجابي مع المواطنين وتزيد من ثقتهم بهم.

رابعاً: مستوى الإعلام

- 1- تكثيف الجهود لمحاربة الإشاعة بمختلف أشكالها، والتي تؤثر بشكل كبير على زعزعة الأمن والاستقرار في تداول أخبار ليس لها أساس من الصحة والتي تترك أثرها في زيادة درجة الخوف بين المواطنين.
- 2- توجيه الإعلام لتقديم برامج تهدف لتخفيف درجة الخوف من الجريمة بين المواطنين، بالدعوة إلى الأمن والأمان، ونبذ جميع أشكال العنف.
- 3- القيام بحملات توعية في مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، إضافة لمواقع التواصل الاجتماعي التي تستهدف الأهل وأبنائهم.
- 4- تخصيص فترة زمنية أسبوعية بشكل دوري ضمن وسائل الإعلام، يقوم من خلالها قسم العلاقات العامة في الشرطة الفلسطينية بالإجابة على استفسارات الجمهور بخصوص بعض الإشاعات، أو المخاوف، وتوضيح آلية عمل جهاز الشرطة، ونشر أهم الانجازات الأسبوعية، كذلك إحصاءات الجريمة.
- 5- القيام باستطلاعات رأي مجتمعية بشكل دوري، تهدف إلى فحص درجة الأمن المجتمعي ومدى شعور المجتمع بالخوف من الجريمة، سواء من خلال البرامج الإذاعية، أو مواقع التواصل الاجتماعي، أو من خلال التوجه للمناطق المختلفة، وسماع آراء الناس بواسطة مراسلي وسائل الإعلام المختلفة.

خامساً: مستوى البحث العلمي

- 1- العمل على نشر ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، إذ أنها تعتبر الدراسة الأولى في فلسطين التي تبحث موضوع الخوف من الجريمة.
- 2- التركيز على دراسة موضوع الخوف من الجريمة، من خلال محاور أخرى لم تتطرق إليها الدراسة الحالية، حيث ركزت الدراسة على تناول المتغيرات الداخلية فقط، مع الإشارة إلى أن هناك متغيرات خارجية أخرى لم تتناولها الدراسة وقد يكون لها تأثير على درجة الخوف خصوصاً فيما يتعلق بالاحتلال والمستوطنين أو دخول أشخاص غرباء للمدينة.
- 3- إجراء دراسات مقارنة في موضوع الخوف من الجريمة، تهدف للمقارنة ما بين مدن وقرى ومخيمات.
- 4- بحث المعنيين على القيام بدراسات مشتركة بين أكثر من تخصص في موضوع الخوف من الجريمة.

سادساً: مستوى مجتمعي غير رسمي

- 1- حث المؤسسات المجتمعية غير الرسمية، مثل المؤسسات الدينية على القيام بتقديم دروس تهدف إلى زيادة التماسك المجتمعي بين الأفراد، وتهيب بضرورة تقديم المساندة المجتمعية لزيادة الثقة ورفع درجة الأمن والأمان بين المواطنين.
- 2- دعوة المؤسسات الدينية لمحاربة الظواهر السلبية كالإشاعة، والتسول، وعمالة الأطفال، ومحاربتها من منطلق ديني.
- 3- التوجيه الأسري للأبناء، والذي يتضمن فتح الحوارات مع الأبناء ومناقشتهم فيما يتعرضون إليه من مشكلات، أو ما يشعرون به من خوف وقلق، والعمل على التصدي له ومحاربهته.
- 4- الرقابة الأسرية على الأبناء، والحد من السلوكيات غير الجيدة لأبنائهم كظاهرة التسكع في الشوارع، حيث تبث هذه الظواهر السلبية الخوف في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم.

إبراهيم، ناجي (2003). مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم. *مجلة البحوث الأمنية*، 26: 131 - 171.

ابن منظور، محمد (1981). *لسان العرب*. القاهرة: دار المعارف.

أبوزيد، محمود (2003). *المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

أبوصالح، ماهر (1998). *مدينة نابلس - دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الأغا، إحسان (1997). *البحث التربوي عناصره مناهجه أدواته*. غزة، مطبعة المقداد، الطبعة الأولى.

البخاري، محمد إسماعيل (1981). *صحيح البخاري*. الرياض، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

البدائية، ذياب (2001). أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة. *مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 8: 79 - 92.

البشري، محمد (2005). علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

جرجس، ملاك (1993). مخاوف الطفل وعدم ثقته بنفسه. القاهرة: مكتبة المحبة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). النتائج النهائية للتعداد - ملخص - (السكان، المباني، المساكن، المنشآت) محافظة نابلس. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). دليل المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز. رام الله: سلسلة نشرات دائرة المنهجيات والتطبيقات والمعايير.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). دليل المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز. رام الله: سلسلة نشرات دائرة المنهجيات والتطبيقات والمعايير.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). كتاب محافظة نابلس الإحصائي السنوي (2). رام الله - فلسطين.

الحاج حسن، محمد (2007). أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

حامد، عبدالناصر (2012). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الحكيم، ناصر (2007). دور الضحية في حدوث الجريمة دراسة وصفية تحليلية ميدانية على ضحايا جرائم السرقات في مدينة الرياض. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

خامره، الطاهر (2007). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

الخفني، عبدالمنعم (1994). موسوعة علم النفس والتحليل النفسي. الطبعة الرابعة، القاهرة: مطبعة أطلس.

- الدوري، عدنان (1984). أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. الطبعة الأولى، الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- الدوسري، سمحان (2010). جرائم السرقة بالمجتمع السعودي في ضوء نظرية النشاط الروتيني. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- دياب، سهيل (2003). مناهج البحث العلمي: أدواته وأساليبه، غزة: مكتبة آفاق.
- السكري، أحمد (2000). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الشقيرات، محمد وأبو عين، يوسف (2001). علاقة الدعم الاجتماعي بمفهوم الذات لدى المعوقين جسدياً. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، 17 (3): 63 - 112.
- طالب، أحسن (2001) سوسيولوجيا الوقاية من الجريمة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- الطريف، غادة. (2007). المسنون والخوف من الجريمة. النظرية والتطبيق. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- طه، فرج (2002). موسوعة علم النفس والتحليل النفسي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- طوقان، أرب (2012). التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية. نابلس.
- عبدالنبي، ياسين (2009)، البيئة الأسرية وعلاقتها بتدني مستوي التحصيل الدراسي لدى طلبة المرحلة الإعدادية بمدينة القبة. مجلة المختار للعلوم الإنسانية، 23: 5.
- العطيان، تركي (2005). رؤية نفسية في نظريات الوقاية من الجريمة قبل وقوعها. الرياض: مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية.
- عقل، محمود (1991). مقدمة في علم الإجرام: دراسة في علم اجتماع الجريمة. الطبعة الأولى، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.

كبيش، محمود (2004). دور المجني عليه في الإجراءات الجنائية. مؤتمر أكاديمية شرطة دبي حول ضحايا الجريمة، دبي: مركز البحوث والدراسات.

لطرش، حليمه (2009). أثر البيئة والتربية البيئية على الموهبة والطفل الموهوب. مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، 23: 133.

محمد، محمد (2012). علم الإجرام. الطبعة الأولى، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (2003). المشكلات الاجتماعية التي ظهرت خلال انتفاضة الأقصى كما يراها سكان محافظة نابلس. سلسلة الدراسات الميدانية، 3. نابلس: إصدار وحدة المعلومات والنشر.

مشاقي، عوني (2008). تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس. رسالة ماجستير (غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس).

نجار، فريد (2003). المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.

يحيى، خيرية (2001) انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الأحياء السكنية في مدينة نابلس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

يوسف، طاهر (2007). التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة نابلس باستخدام تقنية المعلومات الجغرافية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

المراجع باللغة الإنجليزية

Abdullah, A., Salleh, M. & Sakip, S. (2012). Fear of Crime in Gated and Non-gated Residential Areas. **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, 35: 63-69.

Almir, M. (2002). Building a Model for Studying Fear of Crime in Bosnia and Herzegovina. **European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice**, Vol. 10/2-3, 182-191.

Amie, M. & Dennis, P. (2005). Global and Neighborhood Attitudes Toward the police: Differentiation by race, ethnicity and type of contact. **Journal of Quantitative Criminology**, Vol. 21 (4): 391-418.

- Arnold, H. (1991). **Fear of crime and its relationship to directly and indirectly experienced victimization**: A Binational Comparison of Models in Klaus Sessar and Hans-Jurgen Kerner. *Developments in Crime and Crime Control Research* . New York : Springer-Verlag New York Inc., 87-125.
- Bissler, D. (2003). **Fear of crime and social networks: A community study of two local public housing complexes**. Ph.D. Dissertation. North Carolina State University.
- Bottoms, A. (2007). Place, Space, Crime and Disorder, In: M.Maguire, R. Morgan & R. Reiner (eds.) **Oxford Handbook of Criminology**, 4th edition, Oxford: Oxford University Press.
- Bowlby, J. (1971). Reasonable fear and natural fear. **International Journal of Psychiatry**, 9: 79-88.
- Briggs, X. (2007). "Some of my best friends are...": Interracial friendships, class, and segregation in America. **City & Community Journal**, 6: 263–290.
- Campbell, A., Muncer, S. & Bibel, D. (2001). Women and crime: An evolutionary approach. **Aggression and Violent Behavior**, 6 (1): 481-497.
- Carvalho, I. & Lewis, A. (2003). Beyond community: Reactions to crime and disorder among inner-city residents. **Criminology**, 41: 779–812.
- Cauldwell, C. (2012). **The Relationship between individual, Neighborhood, and City characteristics and fear of crime**. (A Thesis in Criminal Justice and Criminology. Presented to the Faculty of the University of Missouri- Kansas City in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Science).
- Chang, Y. (1990). Fear of crime in China. *Police Studies*, 13 (1): 125-127.
- Clarke, R. (1992). **Situational crime prevention: successful case studies**. New York: Harrow and Heston.
- Clarke, V. & Goldstein, H. (2002). Reducing theft at construction sites: Lessons from a problem-oriented project. In Tilley, N. (ed.), *Analysis for Crime Prevention*. **Crime Prevention Studies**, New York: Criminal Justice Press, 89–130.
- Conklin, J. (1975). **The Impact of Crime**. New York: MacMillan Co.

- Cornish, D, & Clarke,R. (1986). Understanding crime displacement: An application of rational choice theory. **Criminology**, 7: 933-947.
- Crewe, D. (2005). Fear of crime in a small community. **Internet Journal of Criminology**. Available at: <http://www.internetjournalofcriminology.com/Crewe%20-%20Fear%20of%20Crime%20in%20a%20Small%20Community.pdf>
- Croake, J. & Knox, F. (1971). A reinvestigation of fear and dissonance. **Psychology**, 8 :51-54.
- Daniel, P., Mears, E. & Stewart, A. (2010). Interracial contact and fear of crime. **Journal of Criminal Justice**, 38: 34–41.
- Danielle, A. (2002). Race, crime and social exclusion: a qualitative study of white women's fear of crime in Johannesburg. **Urban Forum**, 13 (3): 53-79.
- Davis, M. (1992). **Beyond Blade Runner: urban control – the ecology of fear**. Westfield, NJ: Open Magazine Pamphlet Series.
- Davis, M. (1999). **Ecology of Fear: Los Angeles and the Imagination of Disaster**, New York: Vintage Books.
- Dillon, D. (1994). Fortress America. **Planning**, 60: 8–12.
- Ditton, J., Chadee, D., Farrall, S., Gilchrist, E. & Bannister, J. (2004). From imitation to intimidation A note on the curious and changing relationship between the media, crime and fear of crime. **British Journal of Criminology**, 44: 595-610.
- Etzioni, A. (1993). **The spirit of community**. New York: Touchstone.
- Farley, J. (1982). Has public housing gotten a bum rap? **Environment and Behavior**, 14 (4): 443-447.
- Farral, S. Banister, J. (1997). Questioning the measurement of the ‘Fear of Crime’: Findings from a major methodological study. **British Journal of Criminology**, 37 (4): 658-679.
- Farrall, S. & Gadd, D. (2004). The frequency of the fear of crime. **British Journal of Criminology**, 44: 127–132.
- Felson, M. & Cohen, L. (1979). Social change and crime rate Trends: A routine activity approach, **American Sociological Review**, 44: 588-608.

- Ferraro, F. (1995). *Fear of crime: Interpreting victimization risk*. New York: **Suny Press**.
- Ferraro, K. & Lagrange, R. (1987). The Measurement of Fear of Crime. **Sociological Inquiry**, 57 (1): 70-101.
- Fetchenhauer, D. & Buunk, B. (2005). How to explain gender differences in fear of crime: Towards an evolutionary approach. **Sexualities Evolution and Gender**, 7 (2): 95–113.
- Fisher, S. & Sloan, J. (2003). Unraveling the fear of victimization among college women: Is the “shadow of sexual assault hypothesis” supported? **Justice Quarterly**, 20: 633–659.
- Fowler, J. & Thomas W. (1974). **The Nature of Fear**. A paper Presented to the Survey Research Program at the University of Massachusetts and the Joint Center for Urban Studies.
- Franklin, A. & Franklin, W. (2009). Predicting fear of crime: Considering differences across gender. **Feminist Criminology**, 4: 83–106.
- Gabriel, U. & Greve, W. (2003). The psychology of fear of crime: Conceptual and methodological perspectives. *British Journal of Criminology*, 43: 600-614.
- Garofalo, J. (1973). The fear of crime: Causes and consequences. **The Journal of Criminal Law and Criminology**, 72 (2): 839-857.
- Gibson, C., Zhao, J., Lovrich, N. & Gaffney, J. (2002). Social integration, individual perceptions of collective efficacy, and fear of crime in three cities. **Justice Quarterly**, 19: 537–564.
- Girling, E., Loader, I. & Sparks, R. (1998). A telling tale: A case of vigilantism and its aftermath in an English town. **British Journal of Sociology**, 49: 474–490.
- Goldstein, H. (1990). *Problem oriented policing*. New York: McGraw – Hill.
- Goodey, J. (1997). Boys don't cry: masculinities, fear of crime and fearlessness. **British Journal of Criminology**, 37: 401–18.
- Gray, D. & O'Connor, M. (1990). Concern about and fear of crime in an Australian rural community. **Australian and New Zealand Journal of Criminology**, 23 (4): 285-298.

- Hale, C. (1996). Fear of Crime: A Review of the Literature. **International Review of Victimology**, 4: 79-150.
- Hartless, M., Ditton, J., Nair, G. & Phillips, P. (1995). More sinned against than sinning: a study of young teenagers' experiences of crime. **British Journal of Criminology**, 35: 114–133.
- Hindelang, M., Gottfredson, M. & Garofalo, J. (1978). **Victims of personal crime: An empirical foundation for theory of personal Victimization**. Cambridge: ballinger.
- Hirst, P. (1994). **Associative Democracy: New Forms of Economic and Social Governance**. Cambridge: Polity.
- Hollway, W. & Jefferson, T. (2000). **Doing Qualitative Research Differently**. London: Sage Press.
- Hough, M. & Mayhew, P. (1985). **Taking Account of Crime: Key Findings from the Second British Crime Survey**. London: HMSO.
- Hough, M. (1995), **Anxiety About Crime: Findings from the 1994 British Crime Survey**, Home Office Research Study No. 147. London: Home Office.
- Hough, M. (2004). Worry about crime: Mental events or mental states?, **International Journal of Social Research Methodology**, 7: 173–176.
- <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs07/hosb1107.pdf>.
- Hurd, D. (1989). Freedom will flourish where citizens accept responsibility, *The Independent*, 13: 8-89.
- Innes, M. (2004). Signal crimes and signal disorders: Notes on deviance as communicative action. **British Journal of Sociology**, 55: 317–334.
- Jackson, J. (2004). Experience and expression: Social and cultural significance in the fear of crime. **British Journal of Criminology**, 44: 946-966.
- Jackson, J. (2005). Validating New Measures of the Fear of Crime. *J. Social Research Methodology*, 8: 297- 315.
- Jackson, J. (2006). Introducing fear of crime to risk research. **Risk Analysis**, 26: 253-264.

- Jackson, J. (2009). A psychological perspective on vulnerability in the fear of crime. **Psychology, crime and law**, 15 (4): 365-390.
- Janowitz, M. (1978). **Last Half Century**. Chicago: University of Chicago Press.
- Johnston, L. (2001). Crime, Fear and Civil Policing. **Urban Studies**, 38 (5–6): 959–976.
- Karakus, O., Mcgarrell, E. & Basibuyuk, O. (2010). Fear of crime among citizens of Turkey. **Journal of Criminal Justice**, 38: 174- 184.
- Kershaw, C (2000). **The 2000 British Crime Survey: England and Wales**. Home Office Statistical Bulletin 18/00. London: Home Office.
- Killias, M. (1991). Towards a better understanding of a key variables in the genesis of fear of crime. **Violence and Victims**, 5 (2): 97-108.
- Klein, M. (1998). **Love, Guilt and reparation and Other Works.1921-1945**. London: Hogarth Press.
- Koskela, H. (1999). Gendered Exclusions: Women’s Fear of Violence and Changing Relations to Space. **Human Geography**, 81 (2): 111-124.
- Krannich, S., Berry, H. & Greider, T. (1989). Fear of crime in rapidly changing rural communities: A longitudinal analysis. **Rural Sociology**, 54: 195–212.
- Kullberg, A., Karlsson, N., Timpka, T. & Lindqvist, K. (2009). Correlates of local safety-related concerns in a Swedish Community: Across-sectional study. **Journal of Public Health**, 9: 221.
- Lane, J. & Meeker, W. (2003). Ethnicity, information sources, and fear of crime. **Deviant Behavior**, 24: 1 – 26.
- Lane, J. (2002). Fear of gang crime: A qualitative examination of the four perspectives. **Journal of Research in Crime and Delinquency**, 39: 437–471.
- Lee, G. (1982). Sex Differences in Fear of Crime among Older People. **Journal of Gerontology**, 30: 696-779.
- Lee, M. (2007), **Inventing Fear of Crime: Criminology and the politics of anxiety**. Cullompton, Devon: Willan Publishing.

- Lewis, D. (1996). Crime and Community: Continuities, Contradictions, and Complexities. **Journal of Policy Development and Research**, 2: 95-120.
- Lorenc, T. (2012) Crime, fear of crime, environment, and mental health and wellbeing: Mapping review of theories and causal pathways. **Journal of Criminal Justice**, 18: 757-765.
- Lotz, R. (1979). **Public anxiety about crime**. Pacific Sociological Review, 22: 241-254.
- Maljevi, A. (2002). Building a Model for Studying Fear of Crime in Bosnia and Herzegovin. **European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice**, 10 (2–3): 182–191.
- Markowitz, E., Bellair, E., Liska, E. & Liu, J. (2001). Extending social disorganization theory: Modeling the relationships between cohesion, disorder, and fear. **Criminology**, 39: 293–319.
- Matthews, T., Johnson, L. & Jenks, C. (2011). Does Religious Involvement Generate or Inhibit Fear of Crime? **Religions**, 2: 485-503.
- Mauer, M. (2001). **Causes and Consequences of Prison Growth in the United States**. Mass imprisonment: Social Causes and Consequences. London: Sage Publications.
- May, D. Harden, P. & Kline, L. (2008). **Criminal Victimization Experiences, Fear of Crime, Perceptions of Risk, and Opinion of Criminal Justice Agents among a Sample of Kentucky Residents**. Kentucky: Kentucky Statistical Analysis Center.
- Mayhew, P. Mayng, N., (1992). **Surveying crime: findings from in the 1992**. London: HMSO.
- Mayhew, P., Maung, N. & Mirlees. (1993). **The 1992 British Crime Survey**. London: HMSO.
- Mears, P. & Bhati, S. (2006). No community is an island: The effects of resource deprivation on urban violence in spatially and socially proximate communities. **Criminology**, 44: 509–548.
- Merry, E. (1981). **Urban danger: life in a neighborhood of strangers**. Philadelphia, PA: Temple University Press.

- Miethe, T. & Lee, G. (1984). Fear of Crime Among older People: A Reassessment of the Predictive Power of Crime related Factors. **Sociological Quarterly**, 25: 397-415.
- Mohammed, A., Saridakis & Sookram, S. (2005). Do Victims of Crime Fear Crime More? Empirical Evidence from the Survey of Living Conditions (2005) of Trinidad and Tobago. **SALISES Publications. Working Papers. Paper 2009:19**. (Second version).
- Muncie, J. & Wilson, D. (2004) **Student Handbook of Criminal Justice and Criminology**. London: Cavendish Publishing Limited.
- Neuman, R. & JUST, M.(1992). **Common Knowledge: News and the Constructions of Political Meaning**. Chicago: University of Chicago Press.
- Newman, O. (1972). **Defensible Space**. New York: Macmillan.
- Nicholas, S., Kershaw, C. & Walker, A. (2007). Crime in England and Wales 2006/2007. **Home Office Statistical Bulletin 11/07**. London: Home Office. Available at:
- Ortega, S. & Myles ,L. (1987). Race and gender effects on fear of crime: An interactive model with age, **Criminology**, 25: 133-152.
- O'Shea, C. (2006). Physical Deterioration, Disorder, and Crime. **Criminal Justice Policy Review**, 17 (2): 173-187.
- Otis, D. (2007). Perceptions of victimization risk and fear of crime among lesbians and gay men. **Journal of Interpersonal Violence**, 22: 198–217.
- Pain, R. (1997). ‘Old age’ and ageism in urban research: the case of fear of crime. **International Journal of Urban and Regional Research**, 21: 117–28.
- Pain, R. & Smith, S. (2008). **Fear: Critical Geopolitics and Everyday Life**. Aldershot: Ashgate.
- Pain, R. (2000). Place, Social Relations and the Fear of Crime: A Review. **Progress in Human Geography**, 24 (3): 365-387.
- Pawson, E. & Banks, G. (1993). Rape and fear in a New Zealand city. **Area** 25: 55–63.

- Rader, N., Cossman, J. & Porter, J. (2012). Fear of crime and vulnerability: Using a national sample of Americans to examine two competing paradigms. **Journal of Criminal Justice**, 40: 134–141.
- Rock, P. (1994), **Victimology**. Aldershot, Dartmouth, UK.
- Rose, D. & Clear, T. (1998). Incarceration, Social Capital, and Crime: Implications for Social Disorganization Theory. **Criminology**, 36: 441-480.
- Ross, E. & Jang, S. (2000). Neighborhood disorder, fear, and mistrust: The buffering role of social ties with neighbors. **American Journal of Community Psychology**, 28: 401–420.
- Saad, L. (2011). **Most Americans believe crime in the U.S. is worsening**. Retrieved from: <http://www.gallup.com/poll/150464/americans-believe-crime-worsening.aspx>.
- Sacco, V. (1993). Social Support and the Fear of Crime. **Canadian Journal of Criminology**, 35 (2): 187-196.
- Scarborough, B., Novak, K., Lucas, F., Alarid, L. & Like-Haislip, T. (2010). Assessing the relationship between individual characteristics, neighborhood context, and fear of crime. **Journal of Criminal Justice**, 38: 819–826.
- Schafer, A., Huebner, M. & Bynum, S. (2006). Fear of crime and criminal victimization: Gender-based contrasts. **Journal of Criminal Justice**, 34: 285–301.
- Shalhoub, N. (1995). Fear of Crime in Armenian quarter of Jerusalem: Physical and social correlates. **Crime Prevention Studies**, 4: 185-197.
- Shaw, R. (1929). **Delinquency Areas**. University of Chicago: Chicago Press.
- Shibata, S., Hanyu, K., Asakawa, T., Shimada, T. & Omata, K. (2011). People's Crime Perception and Attitude toward Community Crime Prevention Activities in Japan. **Journal of ASIAN, Behavioral Studies**, 1 (2): 21-32.
- Silverman, E. & Giustina, J. (2001). Urban policing and the fear of crime. **Urban Studies**, 38: 941-957.
- Skogan, G. & Arthur, J. (1992). The Correlates of Community Anti-Drug Activism. **Crime and Delinquency**, 38: 510–521.

- Skogan, G. (1976). **Sample Surveys of the Victims of Crime**. Cambridge, Massachusetts: Ballinger Publishing Co.
- Skogan, G. (1977). Dimensions of the Dark Figure of Unreported Crime. **Crime and Delinquency**, 23: 41–50.
- Skogan, G. (1989). Communities, Crime, and Neighborhood Organization, **Crime and Delinquency**, 23: 41–50.
- Skogan, W. & Hartnett, S. (1997). **Community Policing, Chicago Style**. New York: Oxford University Press.
- Smith, I. (1990). Fear of Crime. In: J. M. Lotter et al., (eds.) **Crime and its impacts: A study in a Black metropolitan**. South Africa: South Africa Human Sciences Research Council, 140- 183.
- Smith, K. (1987). Fear of crime: Beyond geography of deviance. **Progress in Human Geography**, 11 (1): 1-23.
- Sparks, R. (1991) Reason and Unreason in Left Realism: Some problems in the constitution of fear of crime. In: R. Matthews & J. Young (eds.) **Issues in Realist Criminology**. London: Sage, 119-35.
- Stavrou, V. (1993). Perceptions of Fear and Crime: The Alexandra Community Crime Survey. In: Glanz, L (Ed.): **Managing Crime in the New South Africa: Selected Readings**. Pretoria: HSRC.
- Stephen, F. Emily, G. & Jonathan, J. (2007). Theorizing the Fear of Crime: The Cultural and Social Significance of Insecurities about Crime. **Experience and Expression in the Fear of Crime, Working Paper**, 5: 118-138.
- Sur, P. (2012). Fear of Crime and Victimization: Retracing Women’s Risk Perceptions in Private Spaces in the urban city of Kolkata. **Journal of International Women’s Studies**, 13: 109-125.
- Taylor, B. & Hale M. (1986). Testing alternative models of fear of crime. **Journal of Criminal Law and Criminology**, 77 (1): 151- 189.
- Taylor, B. (1999). **Crime, grime, fear and decline: A longitudinal look**. Washington, D.C.: U.S. Department of Justice.
- Taylor, R. & Sally, A. (1990). Local Crime as a Natural Hazard: Implications for Understanding the Relationship between Disorder and Fear of Crime. **Journal of Community Psychology**, 18 (5): 619–640.

- Trojanowicz, R. & Moore, M. (1988). **The Meaning of Community in Community Policing. Michigan:** The National Center for Community Policing.
- Tulloch, J. (1998). **Fear of Crime, Volume 1: Audit of the literature and community programs.** Canberra: Criminology Research Council.
- Uslaner, B. (2002). **The Moral Foundations of Trust.** Cambridge: Cambridge University Press.
- Vanderveen, G. (2006). **Interpreting Fear, Crime, Risk & Unsafely.** The Hague: BJU Legal Publishers.
- Walklate, L. (1995). **Gender and crime: an introduction.** London: Prentice-Hall.
- Warr, M. (1990). Dangerous situations: social context and fear of victimization. **Social Forces**, 68: 891–907.
- Weinrath, M., Clarke, K. & Forde, D. (2007). Trends in fear of crime in a Western Canadian City: 1984, 1994, and 2004. **Canadian Journal of Criminology and Criminal Justice**, 49 (5): 617-646.
- Welch, M. Sikkink, D. Loveland, T. (2007). The Radius of Trust: Religion, Social Embeddedness, and Trust in Strangers. **Soc. Forces**, 86: 23-46.
- Will, A. & McGrath, H. (1995). Crime, neighborhood perceptions, and the underclass: The relationship between fear of crime and class position. **Journal of Criminal Justice**, 23: 163–176.
- Wilson, J. & Kelling, G. (1982). Broken windows. **Atlantic Monthly**, 249: 29–38.
- Winkel, F. (1998). Fear of Crime and Criminal Victimization: Testing a Theory of Psychological Incapacitation of the ‘Stressor’ based on Downward Comparison Processes. **British Journal of Criminology**, 38 (3): 473-484.
- Wynne, A. (2008). An Investigation into the Fear of Crime: Is there a Link between the Fear of Crime and the Likelihood of Victimization?. **Internet Journal of Criminology.** Available at: www.internetjournalofcriminology.com.

قائمة الملاحق:



ملحق رقم (1): استمارة بحث

كلية الآداب/ الدراسات العليا
ماجستير العمل الاجتماعي

عزيزي رب البيت عزيزتي ربة البيت...

يسعدني اختيارك/ك ضمن عينة لأجراء بحث حول موضوع "إدراك الخوف من الجريمة الجنائية لدى أرباب وريبات البيوت في مدينة نابلس" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي من جامعة القدس، أرجو تعبئة الفقرات الواردة في الاستبانة حسب التجربة الشخصية التي تمرين بها، علماً بان الإجابات سوف تستخدم لغايات البحث العلمي فقط، وملتزم بالسرية التامة.

لذلك أرجو من حضرتك/ك الإجابة على جميع الأسئلة، مع عدم ذكر أي شيء يشير إلى هويتك/ك الشخصية.

مع الاحترام

الطالب محمد جيطان

بإشراف: د. سهيل حسنين

القسم الأول:

أمامك أسئلة تتعلق بالمعلومات الشخصية الخاصة بك، الرجاء الإجابة عنها بوضع إشارة (X) داخل المربع الذي يمثل الإجابة الأكثر ملاءمة لحضرتك:

1- الجنس: 1 ذكر 2 أنثى

2- العمر: 1 19 سنة فأقل 2 20-29 سنة 3 30-39 سنة 4 40-49 سنة 5 50-59 سنة 6 60 سنة فأكثر.

3- المستوى التعليمي: 1 أمي 2 ابتدائي 3 إعدادي 4 ثانوي 5 دبلوم 6 جامعي

4- مكان السكن/ حسب أحياء مدينة نابلس: 1 الأحياء الشرقية 2 الأحياء الغربية 3 الأحياء الشمالية 4 الأحياء الجنوبية 5 الأحياء الوسطى

5- معدل الدخل الشهري: 1 2000 شيكل فأقل 2 2001-3000 شيكل 3 3001-4000 شيكل 4 4001 شيكل فأكثر.

6- طبيعة العمل: 1 موظف حكومي 2 موظف قطاع خاص 3 قطاع أهلي 4 أعمال حرة 5 لا أعمل

7- درجة التدين بالنسبة لك: 1 ملتزم بشكل كامل 2 ملتزم بشكل قوي 3 ملتزم بشكل متوسط 4 ملتزم بشكل ضعيف 5 غير ملتزم نهائياً

8- نوع المسكن: 1 منزل مستقل 2 شقة ضمن عمارة

9- هل يوجد أطفال في أسرتي، التي أسكن معها، 12 سنة فأقل؟ 1 نعم 2 لا

10- هل يوجد إناث 13 سنة فأكثر في أسرتي، التي أسكن معها في المنزل؟ 1 نعم 2 لا

11- هل يوجد مسنون يعيشون في الأسرة؟ نعم لا

12- هل كنت ضحية لعمل إجرامي في الـ12 شهر الماضية؟ نعم لا

13- هل كنت ضحية لعمل إجرامي في حياتك باستثناء العام السابق؟ نعم لا

14- هل كان أحد أقاربك ضحية لعمل إجرامي؟ نعم لا

15- هل كان أحد أصدقائك ضحية لعمل إجرامي؟ نعم لا

16- احتمال التعرض لجرائم ضد ممتلكاتي هي:
 1 الخطورة عالية 2 الخطورة متوسطة 3 لا أعتقد بوجود أية خطورة.

17- احتمال التعرض لجرائم ضدي هي:
 1 الخطورة عالية 2 الخطورة متوسطة 3 لا أعتقد بوجود أية خطورة.

18- احتمال التعرض لجرائم ضد أفراد أسرتي هي:
 1 الخطورة عالية 2 الخطورة متوسطة 3 لا أعتقد بوجود أية خطورة.

القسم الثاني:

أمامك عبارات لقياس أنواع الجرائم التي تخاف أن تتعرض لها أو تخاف أن يتعرض أحد أفراد أسرتك لها. الرجاء قراءتها بتمعن والإجابة عن جميع العبارات بوضع إشارة (دائرة) حول الرقم الأكثر ملائمة لحضرتك:

الرقم	العبارة	نعم	لا
1	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "اختطاف".	1	2
2	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "قتل".	1	2
3	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "سرقة".	1	2
4	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "نشل".	1	2
5	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "اعتداء باليد".	1	2
6	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "ابتزاز".	1	2
7	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "اعتداء جنسي".	1	2
8	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "تزوير".	1	2
9	أخاف أن أكون (أنا أو أسرتي) ضحية لفعل إجرامي "جرائم الانترنت".	1	2

القسم الثالث:

أمامك عبارات لقياس إدراك الخوف من الجريمة، وذلك حسب مقياس مكون من خمسة خيارات، الرجاء قراءتها بتمعن والإجابة عن جميع العبارات بوضع إشارة (دائرة) حول الرقم الأكثر ملائمة لحضرتك:

المحور الأول: درجة الخوف من الجريمة.

الرقم	العبارات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
1	أخاف من المشي أثناء النهار حتى لو كنت برفقة أشخاص آخرين.	5	4	3	2	1
2	أخاف من المشي وحيداً أثناء النهار.	5	4	3	2	1
3	أخاف من المشي بعد حلول الظلام حتى لو كنت برفقة أشخاص آخرين.	5	4	3	2	1
4	أخاف من المشي وحيداً بعد حلول الظلام.	5	4	3	2	1
5	أخاف على أسرتي أثناء تواجدهم في الشارع أثناء النهار.	5	4	3	2	1

الرقم	العبارات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
6	أخاف على أسرتي أثناء تواجدهم في الشارع أثناء الليل.	5	4	3	2	1
7	لا أسمح لأطفالي اللعب في الشارع أثناء النهار خوفاً عليهم.	5	4	3	2	1
8	لا أسمح لأطفالي اللعب في الشارع أثناء الليل خوفاً عليهم.	5	4	3	2	1
9	أتردد في الخروج من المنزل خوفاً على أبنائي.	5	4	3	2	1
10	أخشى أن يقوم أحد بالسطو على منزلي ونحن بداخله.	5	4	3	2	1
11	أخشى أن يقوم أحد بالسطو على منزلي ونحن خارجه.	5	4	3	2	1
12	أخاف من القيام بأي استثمار اقتصادي خوفاً من التعرض للسرقة أو النصب.	5	4	3	2	1
13	أفضل عدم حمل كمية كبيرة من النقود والأشياء الثمينة خشية السرقة.	5	4	3	2	1
14	أخاف أن أترك أموالاً أو أشياء ثمينة في المنزل.	5	4	3	2	1
15	خوفي من الوقوع كضحية عمل إجرامي يمنعني من فعل أشياء أود القيام بها.	5	4	3	2	1
16	أخاف من الركوب في سيارة نقل تكسي بمفردي.	5	4	3	2	1
17	أخاف أن أنزل إلى السوق بمفردي.	5	4	3	2	1
18	أخاف على أفراد أسرتي وأولادي من النزول إلى السوق بمفردهم.	5	4	3	2	1

المحور الثاني: مستوى البيئة الاجتماعية.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
19	ينتشر الشباب المتسكعون، في منطقة سكناي.	5	4	3	2	1
20	ينتشر المتسولون، في منطقة سكناي.	5	4	3	2	1
21	تنتشر في منطقة سكناي القاذورات أو القمامة أو الزجاج المكسر على الأرض.	5	4	3	2	1
22	يوجد في منطقة سكناي بيوت مهجورة.	5	4	3	2	1
23	يوجد في منطقة سكناي ممرات ضيقة أزقة.	5	4	3	2	1
24	لا تتوفر أجهزة إنذار في المنطقة السكنية أو العمارة التي أعيش فيها.	5	4	3	2	1
25	تتوافر ساحة كبيرة حول المنزل أو العمارة التي أعيش فيها تفصلها عن المنازل والعمارات المجاورة.	5	4	3	2	1
26	لا يوجد حارس للحي أو للعمارة أو المجمع السكني الذي أعيش فيه.	5	4	3	2	1
27	لا تتوفر كاميرات مراقبة في منطقة سكناي بشكل ظاهر للمارة.	5	4	3	2	1
28	منطقة سكناي غير قريبة من الشارع الرئيسي.	5	4	3	2	1
29	لا تتوفر الإضاءة الجيدة للحي الذي أعيش فيه كالممرات الضيقة الأزقة أو الأرصفة.	5	4	3	2	1
30	العمارة أو المنزل الذي أعيش فيه غير محاط بأسوار عالية أو أسلاك شائكة ولا يوجد به بوابة رئيسية.	5	4	3	2	1
31	لا توجد عوائق "مطبات" داخل الحي الذي أعيش فيه والمخصصة للحد من سرعة السيارات.	5	4	3	2	1

المحور الثالث: درجة الدعم الاجتماعي الرسمي.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
31	يتوافر مركز شرطة قريب من منطقة سكناي.	5	4	3	2	1
32	تنتشر الشرطة سواء الراجلة أو الدوريات في منطقة سكناي.	5	4	3	2	1
33	يتوافر خط ساخن مجاني طوال الوقت يمكن الاستعانة به في حال وقوع أي حادث إجرامي.	5	4	3	2	1
34	يتوافر مركز صحي قريب من منطقة سكناي.	5	4	3	2	1
35	يسكن شخص مسئول بالقرب من منطقة سكناي يحظى بحماية رسمية.	5	4	3	2	1
36	تتوافر مؤسسات اجتماعية في منطقة سكناي.	5	4	3	2	1
37	يتوافر متطوعون يعملون في المؤسسات الاجتماعية في منطقة سكناي.	5	4	3	2	1

المحور الرابع: درجة الدعم الاجتماعي غير الرسمي.

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
38	ترتبني علاقة جيدة مع الجيران من حولي.	5	4	3	2	1
39	يسكن أقارب وأشخاص من حولي أستطيع اللجوء إليهم عند الحاجة.	5	4	3	2	1
40	أجد أسرتي من حولي عندما أحتاج إلى المساعدة.	5	4	3	2	1
41	يوجد أشخاص من حولي أعتمد عليهم وأثق بهم.	5	4	3	2	1
42	أعيش في المنزل ضمن أسرتي الكبيرة "العائلة الممتدة".	5	4	3	2	1

نشكر لكم تعاونكم

ملحق رقم (2) أنواع الجرائم المنجزة في مركز شرطة مدينة نابلس والمحولة للجهات المختصة وفق الإحصائية السنوية لقسم التحقيقات للأعوام بين 2009 و2012

أ: الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو سمعتهم

2012	2011	2010	2009	الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو سمعتهم
1	0	0	3	خطف الأشخاص
1	0	1	0	خطف الذكور البالغين
0	0	2	2	خطف الإناث البالغات
0	2	2	1	خطف الأطفال أو غير الراشدين
25	20	15	20	حجز حرية الأشخاص أو اعتقالهم أو القبض عليهم أو حبسهم بصورة غير شرعية
596	665	441	511	التهديد
0	0	0	1	العنف العائلي
16	10	18	57	السب والشتم والقذف والتحقير والتشهير والنيل من سمعة الآخرين
28	44	52	45	خرق حرمة المنازل والتعدي والدخول فيها بصورة غير مشروعه
667	741	531	640	المجموع

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - الأمن العام - فرع شرطة نابلس - قسم التحقيقات.

ب- الجرائم المرتكبة ضد الأموال

2012	2011	2010	2009	الجرائم المرتكبة ضد الأموال
1	2	1	4	السلب والنهب واغتصاب المال بالإكراه بالطريق العام أو قطع الطريق
57	76	55	56	سرقة المساكن أو السطو عليها
91	81	52	57	سرقة المتاجر أو المحلات التجارية أو السطو عليها
46	20	25	17	سرقة السيارات
2012	2011	2010	2009	الجرائم المرتكبة ضد الأموال
26	42	39	53	سراقات أخرى مرتكبة بظروف متعددة

33	0	11	23	النشل
59	152	107	60	السراقات غير الموصوفة أو العادية أو البسيطة
13	1	0	10	الشروع بالسراقات أو السراقات غير التامة
6	5	5	0	شروع بسطو على المساكن
5	5	3	1	شروع بالسرقة على المتاجر
2	1	2	0	شروع بسرقة سيارة
0	0	2	0	شروع بنشل
8	7	5	5	شروع بسرقات أخرى
17	22	16	6	الامتلاك الجنائي أو حيازة الأموال المسروقة
364	414	323	297	المجموع

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - الأمن العام - فرع شرطة نابلس - قسم التحقيقات.

ج- الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

2012	2011	2010	2009	الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة
57	24	18	38	النصب والاحتيال
1	30	0	21	التزييف والتزوير
12	16	16	2	تزوير الأوراق والمستندات والوثائق الرسمية أو السجلات
1	1	1	1	تزوير أختام الدولة والطوابع والعلامات التجارية
13	7	6	4	تزوير أو تزييف الأوراق المالية أو البنكنوت أو المسكوكات النقدية وترويجها أو التعامل معها
0	3	26	30	خيانة الأمانة أو إساءة الائتمان أو التبديد
0	24	0	0	اختلاس أموال الدولة من قبل موظفي الدولة
0	30	1	0	الرشوة
0	14	1	0	لعب القمار "الميسر"
1	24	19	16	جرائم أخرى ضد الثقة العامة
85	119	88	112	المجموع

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - الأمن العام - فرع شرطة نابلس - قسم التحقيقات.

د- جرائم التعدي على الأملاك العامة أو الخاصة أو إتلاف المال

2012	2011	2010	2009	جرائم التعدي على الأملاك العامة أو الخاصة أو إتلاف المال
21	30	26	28	الحرق الجنائي أو الإتلاف عمدا بواسطة النار أو إضرار الحرائق
8	9	13	5	الحريق على وجه الخطأ أو الإهمال أو الإتلاف بواسطة النار بإهمال
193	271	179	110	جرائم أخرى ضد الأملاك العامة أو الخاصة أو إتلاف المال
222	410	218	143	المجموع

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - الأمن العام - فرع شرطة نابلس - قسم التحقيقات.

هـ- جرائم مرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة

2012	2011	2010	2009	جرائم مرتكبة ضد موظفي الدولة والإخلال بسير العدالة
83	110	86	86	أهانته أو ذم أو تحقير المواطنين العموميين أو التعدي عليهم
4	21	11	5	البلاغ أو الإخبار الكاذب أو اختلاق وافتراء الجرائم
1	0	0	6	شهادة الزور واليمين الكاذب أو الإعراض عن تأديتهما
8	8	5	6	انتحال الوظائف أو الصفات الرسمية أو صفات الآخرين
0	0	2	2	الإخلال بسير العدالة
0	0	4	0	جرائم أخرى ضد موظفي الدولة
96	139	108	105	المجموع

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - الأمن العام - فرع شرطة نابلس - قسم التحقيقات.

و- الجرائم المرتكبة ضد النظام العام

2012	2011	2010	2009	الجرائم المرتكبة ضد النظام العام
65	46	38	19	الجرائم المرتكبة ضد القانون - المخدرات جرائمها واستعمالها وصناعتها وجليها وحيازتها وترويجها
8	3	3	3	السكر والتشويش والعريضة أو التعاطي المقرون بشغب
0	0	1	0	استعمال المسكرات أو صناعتها أو جليها أو ترويجها المخالف لشريعة الإسلام أو القانون
2	1	4	2	التشرد والتسول

2012	2011	2010	2009	الجرائم المرتكبة ضد النظام العام
62	37	16	8	مخالفة قانون أو نظام الأسلحة النارية والمتفجرات وما غيرها
273	177	148	1	جرائم أخرى ضد النظام العام
410	264	210	34	المجموع

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - الأمن العام - فرع شرطة نابلس - قسم التحقيقات.

ز - الجرائم المشتبه بها

2012	2011	2010	2009	الجرائم المشتبه بها
3	7	3	0	تهريب الأرصدة والأموال والبضائع من الدولة وفيها وجرائم أخرى ذات مساس بالاقتصاد الوطني
2	6	1	2	تسمم
1	5	0	0	غرق
6	25	37	1	سقوط من علو
0	0	177	0	تغيب
0	0	42	256	الجرائم الأخرى عدى المذكورة أعلاه
12	45	260	259	المجموع

المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية - الأمن العام - فرع شرطة نابلس - قسم التحقيقات.

ملحق رقم (3): أسماء محكمي استمارة البحث

الرقم	الاسم	المؤهل العلمي	مكان العمل
1	د. سهيل حسنين	دكتوراه خدمة اجتماعية	جامعة القدس
2	د. صلاح وتد	دكتوراه خدمة اجتماعية	جامعة القدس
3	د. سامي الكيلاني	دكتوراه خدمة اجتماعية	جامعة النجاح الوطنية
4	د. عبد عساف	دكتوراه علم نفس	جامعة النجاح الوطنية
5	د. ماهر أبوزنط	دكتوراه علم اجتماع	جامعة النجاح الوطنية
6	د. عماد اثنتية	دكتوراه علم اجتماع	جامعة القدس المفتوحة
7	أ. بلال سلامة	ماجستير خدمة اجتماعية	جامعة النجاح الوطنية مدير مركز الخدمة المجتمعية

ملحق رقم (4): تسهيل مهمة الطالب

Al-Quds University
College of Arts/Graduate Studies
Department of Social Work
Master of Social Work

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس
كلية الآداب/الدراسات العليا
مبادرة الخدمة الاجتماعية
برنامج الماجستير في العمل الاجتماعي

حضرة السيد المحامي غسان الشكعة، رئيس بلدية نابلس / المحترم
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الطالب محمد يعقوب جيطان

نشكركم على جهودكم التي تقومون بها في خدمة الوطن وأبنائنا المواطنين، ونرجو من حضرتكم تسهيل مهمة الطالب محمد يعقوب رشدي جيطان الذي يقوم بدراسة في إطار رسالة ماجستير الخدمة الاجتماعية في جامعة القدس.

الطالب محمد يصدد إعداد دراسة ميدانية حول ظاهرة الخوف من الجريمة الجنائية لدى سكان مدينة نابلس، وسيتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية حسب تقسيم المدينة لخمس أقسام (شعبية - جنوبية - شرقية - غربية - وسطى) وتكون العينة متساوية بنسبة 1% من كل منطقة حسب الكثافة السكانية بها لا بد من معرفة عدد السكان في كل منطقة. ويكون الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتحدر عليه تزويدنا بالعدد كونه يعمل وفق مناطق عد وليس وفق أحياء أو شوارع وغيرها.

بالتالي، سيتم تقدير أعداد السكان في كل منطقة حسب أعداد المستفيدين من اشتراك المياه في البلدية (حسب الشوارع الأحياء المناطق والتي تعمل بها البلدية "قسم المياه") من هنا نرجو مساعدة الطالب فيما يلي:

- تزويد الطالب بالعدد الكلي للمستفيدين من اشتراك الماء في بلدية نابلس.
- تزويد الطالب بعدد المستفيدين من اشتراك الماء في بلدية نابلس وفق المناطق والشوارع والأحياء وغيرها بما يتناسب ويتفق مع مجموع المستفيدين كليا.
- تزويد الطالب بكشف بأسماء المستفيدين من اشتراك الماء في بلدية نابلس حسب المناطق كي يتسنى له العمل وفق عينة منتظمة.

نشمن لكم جهودكم الجبارة في نشر الأمن والأمان، ونرجو التعاون في تسهيل المهمة الأمر الذي سيساعد على الخروج بنتائج وتوصيات تعود بالنفع والفائدة المجتمعية.

ملاحظة: الدراسة تقتصر فقط على مدينة نابلس لكون المخيمات والقرى.

مع وافر الاحترام والتقدير

الدكتور سهيل حنين

Abu-Deis, Jerusalem. P.O.Box 20002
Tel: 2799753-2799234 Fax: 02-2790521
Hind Al-Hussaini College- Jerusalem
Tel: 6275228 – 6289934 Fax: 02-6275229

أبو ديس - القدس، ص.ب. 20002
تلفون: 2799234-2799753 فاكس: 02-2790591
كلية هند الحسيني القدس
تلفون: 6289934 - 6275228 فاكس 02-6275229

ملحق رقم (5): أسماء محكمي استمارة البحث

Al-Quds University
College of Arts/Graduate Studies
Department of Social Work
Master of Social Work



جامعة القدس
كلية الآداب/الدراسات العليا
دائرة الخدمة الاجتماعية
برنامج الماجستير في العمل الاجتماعي

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الممدم حقوقي معروف البربري مدير شرطة محافظة نابلس/ حفظه الله.

تحية الوطن،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب محمد يعقوب رشدي جيطان

نشكركم على جهودكم التي تقومون بها في خدمة الوطن وأبنائنا المواطنين، ونرجو من حضرتكم تسهيل مهمة الطالب، الذي يقوم بدراسة في إطار رسالة ماجستير الخدمة الاجتماعية في جامعة القدس. الطالب محمد بصدد إعداد دراسة ميدانية بعنوان "إدراك الخوف من الجريمة الجنائية لدى أرباب ورياث البيوت في مدينة نابلس" والتي تهدف للتعرف على واقع الجريمة الجنائية في المجتمع الفلسطيني من حيث علاقتها بالخوف، الذي يندب بعض من فئات المجتمع، وعلاقتها بمتغيرات مسئلة ونور الخدمة الاجتماعية في مواجهة تلك الظاهرة. حيث ستكون مدينة نابلس منطقة الدراسة.

بحسب الطالب إلى:

- كتاب تسهيل مهمته في جمع وتعليق الاستمارة في جميع أنحاء نابلس ضمن عينة البحث كتاب عدم ممانعة.

- يرجى تزويده بإحصائيات عن الجرائم الواقعة في مدينة نابلس في أعوام 2010 - 2011 - 2012 - 2013 حسب أنواعها.

نشمن لكم جهودكم الجبارة في نشر الأمن والأمان، ونرجو التعاون في تسهيل المهمة الأمر الذي سيساعد على الخروج بنتائج وتوصيات تعود بالنفع والفائدة المجتمعية للمحافظة عامة.

ملاحظة: مرفق استمارة البحث.

مع وافر الاحترام والتقدير

د. هاني حسين

Abu-Deis, Jerusalem. P.O.Box 20002
Tel: 2799753-2799234 Fax: 02-2790521
Hind Al-Hussaini College- Jerusalem
Tel: 6275228 - 6289934 Fax: 02-6275229

أبو ديس - القدس، ص.ب. 20002
تلفون: 2799753-2799234 فاكس: 02-2790591
كلية هند الحسيني القدس
تلفون: 6289934 - 6275228 فاكس 02-6275229

الفهارس

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
51	توزيع عينة الدراسة بالأرقام والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة المستقلة	1
56	نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط المحاور بالدرجة الكلية	2
57	نتائج معامل ارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط فقرات المحاور بالدرجة الكلية لكل محور	3
59	قيمة معامل ثبات العبارات لكل محور ولجميع المحاور	4
63	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أرباب البيوت نحو محاور الخوف من الجريمة	5
64	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة نحو الخوف من الجريمة	6
66	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغير الجنس	7
66	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير العمر	8
67	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير العمر	9

الرقم	الجدول	الصفحة
10	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير مكان السكن	68
11	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير سنوات التعليم	68
12	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير سنوات التعليم.	69
13	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير الدخل الشهري	70
14	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير الدخل الشهري	70
15	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير طبيعة العمل	71
16	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير طبيعة العمل	72
17	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير التدخين	72
18	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لمتغير درجة التدخين	73
19	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغير نوع السكن	74
20	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغيرات وجود أفراد "ضعفاء" في الأسرة	74
21	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغيرات "ضحايا لفعل إجرامي"	75
22	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تبعاً لاحتمالات التعرض لفعل إجرامي	76
23	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات الثنائية البعدية في الخوف من الجريمة لدى أرباب البيوت تعزى لمتغير احتمالات التعرض لفعل إجرامي	77

الرقم	الجدول	الصفحة
24	استجابة أرباب البيوت كضحايا لفعل إجرامي" وفق نوع الفعل الإجرامي"	78
25	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أرباب البيوت نحو الخوف من الجريمة تبعاً لمتغيرات "ضحايا لفعل إجرامي" وفق نوع الفعل الإجرامي	79
26	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى البيئة الاجتماعية لدى أرباب البيوت	81
27	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الدعم الاجتماعي الرسمي لدى أرباب البيوت	82
28	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الدعم الاجتماعي غير الرسمي لدى أرباب البيوت	83
29	مصفوفة معاملات الارتباط بين درجة الكلية للخوف من الجريمة، لمستوى الدعم الاجتماعي ومستوى البيئة الاجتماعية	84
30	نتائج معاملات الانحدار البسيط للتنبؤ بدرجة الخوف من الجريمة لمحور البيئة الاجتماعية	85
31	نتائج معاملات الانحدار البسيط للتنبؤ بدرجة الخوف من الجريمة لمحور الدعم الاجتماعي	86
32	تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين مستويات البيئة الاجتماعية والدعم الاجتماعي وبين درجة الخوف من الجريمة	87

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
134	استمارة بحث	1
141	أنواع الجرائم المنجزة في مركز شرطة مدينة نابلس والمحولة للجهات المختصة وفق الإحصائية السنوية لقسم التحقيقات للأعوام بين 2009 و2012	2
145	أسماء محكمي استمارة البحث	3
146	تسهيل مهمة الطالب	4
147	أسماء محكمي استمارة البحث	5

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	إقرار	أ
	الشكر والتقدير	ب
	الملخص باللغة العربية	ج
	الملخص باللغة الإنجليزية	د
1	الفصل الأول: المدخل إلى الدراسة	
1.1	المقدمة	1
2.1	لمحة عامة عن مدينة نابلس	3
3.1	مشكلة الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	5
5.1	مصطلحات الدراسة	6
6.1	أهداف الدراسة	8
7.1	أسئلة الدراسة	8
1.7.1	سؤال الدراسة المركزي	8
2.7.1	الأسئلة الفرعية	8
8.1	فرضيات الدراسة	9
9.1	متغيرات الدراسة	11
1.9.1	المتغير التابع	11
2.9.1	المتغيرات المستقلة	11
12	الفصل الثاني: الخلفية النظرية	
1.2	علم الجريمة	12
2.2	علم الضحية	13
3.2	الخوف من الجريمة	15
4.2	المنهج المتبع في قياس الخوف من الجريمة	16
5.2	تطور دراسة الخوف من الجريمة	18

الصفحة	الموضوع	الرقم
19	أهمية تناول موضوع الخوف من الجريمة	6.2
20	تفسير الخوف من الجريمة	7.2
20	نماذج الخوف من الجريمة	8.2
22	نظريات الخوف من الجريمة	9.2
22	نظرية النشاط الروتيني أو الرتيب	1.9.2
23	نظرية أسلوب الحياة	2.9.2
25	نظرية الاختيار المعقول المنطقي	3.9.2
26	النظرية الموقفية للوقاية من الجريمة	4.9.2
27	نظرية مساحة قابلة للدفاع	5.9.2
28	الدراسات السابقة	10.2
29	علاقة الخوف من الجريمة بالمتغيرات الديموغرافية	1.10.2
29	الجنس وعلاقته بالخوف من الجريمة	1.1.10.2
30	العمر وعلاقته بالخوف من الجريمة	2.1.10.2
31	مكان السكن وعلاقته بالخوف من الجريمة	3.1.10.2
32	علاقة الخوف من الجريمة بالمتغيرات الاجتماعية	2.10.2
32	المستوى التعليمي وعلاقته بالخوف من الجريمة	1.2.10.2
32	الدخل وعلاقته بالخوف من الجريمة	2.2.10.2
33	درجة التدبير وعلاقتها بالخوف من الجريمة	3.2.10.2
33	طبيعة العمل وعلاقته بالخوف من الجريمة	4.2.10.2
34	نوع السكن وعلاقته بالخوف من الجريمة	5.2.10.2
34	وجود أفراد ضعفاء وعلاقته بالخوف من الجريمة	6.2.10.2
35	خبرة الضحايا وعلاقته بالخوف من الجريمة	7.2.10.2
35	إدراك خطورة العمل الإجرامي وعلاقته بالخوف من الجريمة	8.2.10.2
36	نوع العمل الإجرامي وعلاقته بالخوف من الجريمة	9.2.10.2
36	علاقة الخوف من الجريمة بالدعم الاجتماعي	3.10.2
38	علاقة الخوف من الجريمة بالبيئة الاجتماعية	4.10.2
40	أبرز الدراسات السابقة	11.2
46	التعليق على الدراسات السابقة	12.2

الصفحة	الموضوع	الرقم
48	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	
48	منهج الدراسة	1.3
48	مجتمع الدراسة	2.3
49	عينة الدراسة	3.3
50	خصائص عينة الدراسة	4.3
54	أداة الدراسة	5.3
54	مبنى الأداة	1.5.3
55	صدق المحكمين	2.5.3
56	الصدق الداخلي للأداة	3.5.3
59	ثبات الأداة	4.5.3
59	توزيع الاستبانة	6.3
61	المعالجة الإحصائية	7.3
62	الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة	
62	النتائج المرتبطة بإدراك أرباب البيوت الخوف من الجريمة	1.4
65	النتائج المرتبطة بالفروق في استجابات أرباب البيوت تبعاً للمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية	2.4
80	علاقة الخوف من الجريمة، بالبيئة الاجتماعية والدعم الاجتماعي	3.4
88	حدود الدراسة وصعوباتها	4.4
88	حدود الدراسة	1.4.4
88	صعوبات الدراسة	2.4.4
90	الفصل الخامس: مناقشة النتائج	
90	مناقشة سؤال الدراسة المركزي	1.5
94	مناقشة فرضيات الدراسة	2.5
114	الاستنتاجات	3.5
114	التوصيات	4.5
120	قائمة المصادر والمراجع	
134	الملاحق	
148	الفهارس	

الصفحة	الموضوع	الرقم
148	فهرس الجداول	
151	فهرس الملاحق	
152	فهرس المحتويات	